اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير السكان والتنمية

العدد الثالث

الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2007/2
6 July 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير السكان والتنمية

العدد الثالث

الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:
التحديات والفرص

الأمم المتحدة
نيويورك، 2007

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/ESCWA/SDD/2007/2
ISSN. 1810-0619
ISBN. 978-92-1-628059-8
07-0306

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No. A.07.II.L.5

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي ..... و

مقدمة 1

الفصل

أولاً- الهجرة العربية: أنماطها، تياراتها وتطور السياسات بشأنها 5

ألف- الهجرة العربية: اتجاهاتها وأنماطها 5

باء- سياسات الهجرة في بلدان الاستقبال وأبعادها الإقليمية 8

جيم- سياسات الهجرة في بلدان الإرسال وأبعادها الإقليمية 11

دال- التغيرات في حجم وخصائص الهجرة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي 13

هاء- التغيرات في حجم وخصائص الهجرة العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 15

ثانياً- الهجرة الدولية والتنمية 20

ألف- التحول الديموغرافي والهجرة 20

باء- التحول الديموغرافي وضغط الهجرة 21

جيم- هجرة المرأة في المنطقة العربية 23

دال- الهجرة الدولية وتنمية الموارد البشرية 26

هاء- خصائص ظاهرة هجرة العقول المعرفية 28

واو- الاستفادة من العقول العربية المهاجرة 31

زاي- العمالة العائدة في الإقليم العربي 33

ثالثاً- الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين 34

ألف- حجم التحويلات الرسمية من المنطقة العربية وإليها 34

باء- حجم التحويلات الرسمية إلى المنطقة العربية 35

جيم- نصيب المهاجر العربي من التحويلات 36

دال- تكاليف التحويلات الرسمية ومدى توفر قنواتها 37

هاء- تقدير حجم التحويلات غير الرسمية إلى البلدان العربية 38

واو- توظيف التحويلات: التوجهات والمجالات 38

زاي- التحويلات والواردات الإجمالية 42

حاء- دور المصارف والمؤسسات المالية 46
طاء- آثار التحويلات على الاقتصاد الكلي للمجتمعات المتلقية 47

المحتويات (تابع)

الصفحة

رابعاً- استنتاجات وتوجهات بشأن تطوير سياسات الهجرة في المنطقة العربية 49

ألف- في الأنماط والتيارات 49
باء- هجرة الكفاءات العربية بين الخسائر والأرباح 50
جيم- انتقال القوى العاملة العربية بين البعد التاريخي والتطورات المعاصرة..... 51
دال- الهجرة العربية الدولية ومعنى التحويلات الخارجية 51
هاء- سياسات الهجرة العربية الدولية: من دروس الماضي إلى آفاق المستقبل 53
واو- توجهات لتطوير سياسات الهجرة وطنياً وإقليمياً..... 55
زاي- آفاق تطوير سياسات الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي..... 55
حاء- آفاق تطوير سياسات البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة 57
طاء- العمل العربي المشترك وتطوير الشراكات الإقليمية 58

قائمة الجداول

1- المجتمعات الرئيسية للمغتربين في بلدان مجلس التعاون الخليجي 6
2- اتجاهات المهاجرين وتوزيعهم في بلدان الاستقبال العربية حسب بلد المصدر 7
3- نسبة العرب من المهاجرين بين عامي 1975 و2002 14
4- السكان العرب في الكويت حسب الجنسية ونسبتهم إلى مجموع السكان، أيار/مايو 1996 . 15
5- معدلات الهجرة من بعض البلدان العربية على أساس مكان الولادة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2000.... 16
6- اتجاهات الهجرة العربية من بلدان الإرسال إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي 17
7- توزيع المهاجرين إلى بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب الفئة العمرية في عام 2000 17
8- توزيع المهاجرين في بلدان الإرسال من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2000..... 18
9- عدد المهاجرين حسب الجنس في مناطق مختلفة من العالم 23
10- تقديرات حصة المرأة المهاجرة في القوى العاملة بالمقارنة مع حصة المرأة المواطنة في بلدان مجلس التعاون الخليجي..... 24

11- تقدير عدد المهاجرات من إندونيسيا وسري لانكا إلى البلدان العربية..... 24
12- توزيع المهاجرين (15 سنة وأكثر) رجالاً ونساءً في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2000..... 25

المحتويات (تابع)

الصفحة

13- تحويلات المهاجرين من بعض البلدان العربية بملايين الدولارات الجارية للفترة 1996-2004 35
14- متوسط التحويلات السنوية خلال خمس فترات بين عامي 1975 و2004 36
15- مزايا ونواقص مختلف قنوات التحويل 37
16- مقارنة تحويلات المهاجرين مع بعض الأنشطة الاقتصادية لعام 2001 40
17- نسبة التحويلات الرسمية من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات (فوب) وإجمالي الواردات (سيف) في 2000 و2004 42
18- نسبة التحويلات الرسمية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة 1990-2002..... 43
19- الاستثمار الأجنبي المباشر: صافي التدفقات خلال الفترة 1990-2002 الجارية ونسبة التحويلات منها 44
20- الودائع المصرفية للمهاجرين 45

قائمة الأشكال

1- توزيع المهاجرين العرب حسب إحصاءات بلد الإرسال 16
2- هجرة الكفاءات من البلدان العربية في العام 2000..... 27
3- متوسط التحويلات السنوية خلال خمس فترات بين عامي 1975 و2004 36
4- توزيع التحويلات من بلدان الاستقبال لعام 2003 40
5- نماذج التحويلات وتأثيراتها في التنمية والعمالة 47
6- مسار التحويلات خلال مشروع الهجرة 48
7- سياسات الهجرة في المنطقة العربية..... 54

المراجع 60

ملخص تنفيذي

كانت الهجرة الدولية ولا تزال ظاهرة دولية، تتسع باطراد وتؤثر على تشكيل اقتصادات العالم، والعلاقات السياسية والاقتصادية بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال. وبما أن إنتاج هذه الظاهرة ارتبط بعوامل محلية وإقليمية ودولية، تتخذ المتغيرات المؤثرة فيها أبعاداً متنوعة ومتشابكة وتخضع للمراحل الأساسية التي تمر بها نظم الإنتاج في البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. ولعل من أهم الأدلة والشواهد على الواقع الدينامي المعقد لظاهرة الهجرة الدولية، تأثرها المباشر والسريع، والآني بتداعيات العولمة على الصعيدين الدولي والإقليمي العربي.

وتدل الوقائع على أهمية الهجرة في العالم المعاصر، حيث بلغ عدد المهاجرين في عام 2005 إلى 191 مليون مهاجر منهم 115 مليوناً يعيشون في البلدان المتقدمة، و75 مليوناً يعيشون في البلدان النامية. وسجلت البلدان ذات الدخل المرتفع أكبر زيادة في عدد المهاجرين إليها، إذ بلغ 41 مليون مهاجر.

ولأن الهجرة في الأصل هي عملية ترتكز على انتقاء خصائص المهاجرين، عززت العولمة هذا الاتجاه الانتقائي، ووضعت أمام المهاجرين تحديات تتعلق بقدرتهم التنافسية في أسواق العمل الإقليمية والدولية. وفي ضوء وقائع العولمة ومتطلبات التفاعل معها، برزت بعض المستجدات في الهجرة الدولية، لم تكن الهجرة الدولية العربية بمنأى عنها. ولذلك طرأت عليها مستجدات وتنامت تحديات وبرزت فرص جديدة.

وبعد أن كان التيار الأساسي للهجرة العربية في بلدان المشرق العربي حتى الثمانينات من القرن العشرين يتجه إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي المستقبلة للأيدي العاملة، بدأ هذا التيار في الانحسار وحل محله تيار قادم من بلدان آسيا وبعض البلدان الأوروبية، حتى بلغ عدد الوافدين العرب إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي حالياً ثلث ما كان عليه في الثمانينات.

وبعد أن كان التيار الأساسي للهجرة في بلدان المغرب العربي يتجه إلى بلدان معينة في أوروبا، ولا سيما إلى ألمانيا وفرنسا، برز تيار آخر اتجه إلى بلدان أوروبية أخرى كإسبانيا وإيطاليا، وإلى بلدان العالم الجديد، كأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتزايدت هجرة الكفاءات العربية إلى خارج المنطقة العربية نتيجة لعدم توفر السياسات والشروط المؤاتية لتوظيفها في الأنشطة الإنمائية الأكثر ملاءمة لتخصصاتها العلمية وقدراتها ومهاراتها، فضلاً عن غياب السياق السياسي الذي يدعم الحرية الفكرية والأكاديمية التي تنشدها الكفاءات العربية. وفي مقابل ذلك تكثر وسائل التحفيز والإغراء من بلدان الاستقبال الأوروبية ومن أمريكا الشمالية، حتى بلغ مجموع الكفاءات العربية المهاجرة إلى حوالى مليون مهاجر.

وبعد أن كانت بلدان المغرب العربي بلدان إرسال للأيدي العاملة الوطنية، أضحت محطات عبور للمهاجرين من وسط وغرب أفريقيا، إلى إسبانيا وإيطاليا. وتزايدت حالات الهجرة القسرية في المنطقة العربية نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة، كما هي الحال في السودان والصومال والعراق وفلسطين، وتحول بعض المهاجرين إلى لاجئين. وشهدت البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة هجرة عائدة قسرية وفجائية قاربت المليونين مهاجر بعد حرب الخليج الثانية.

وارتبطت الهجرة غير القانونية عبر ضفتي المتوسط، ببروز ظاهرة قوارب الموت، وتعاظم أدوار وأرباح المتاجرين بالمهاجرين. واللافت أن من يصل من المهاجرين إلى أرض الاستقبال تتاح له بعض فرص العمل، وخاصة في القطاع غير النظامي الذي يعاني فيه المهاجرون من صعوبة ظروف العمل وقلة عوائده.

وتزايدت أعداد النساء العربيات المهاجرات، سواء أكان ضمن الأسرة أم بمفردهن أحياناً، وخاصة العاملات في مجال التعليم والخدمات المنزلية، رغم كل ما يتعرضن له من إكراهات وغبن في شروط العمل وعوائده.

أما تحويلات المهاجرين على مستوى العالم فقد بلغت عام 2005 حوالى 232 مليار دولار كان نصيب البلدان النامية منها 167 مليار دولار. واستقطبت المنطقة العربية في عام 2004 حوالى 21.6 مليار دولار كان نصيب لبنان والمغرب منها 43 في المائة، وتوزع الباقي على سائر البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة. وكانت تحويلات المهاجرين العرب ولا تزال الوجه الأكثر وضوحاً من أوجه تأثير الهجرة على المستويات الفردية والوطنية والإقليمية.

ويجري قسم كبير نسبياً من التحويلات عبر الطرق غير الرسمية. فمن التحويلات ما ينقله المهاجر أثناء الزيارات الموسمية أو العودة النهائية، أو ما يجري عن طريق مبادلات غير رسمية بين المهاجرين وأطراف أخرى داخل بلدانهم. ويلجأ إلى هذا النوع من التحويلات في ظل القيود والإجراءات الحكومية المفروضة في البلدان العربية والتكاليف المرتفعة نسبياً التي تترتب على التحويل عبر الطرق الرسمية.

وكانت التحويلات، على اختلاف تقديراتها، أكبر من المساعدات الرسمية العربية وغير العربية. وقد تزايدت مساهمتها في خفض العجز في ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية، وازدادت حصتها مقارنة بالصادرات، وكذلك نسبتها مقارنة بنسب القطاعات المحلية الاقتصادية الأساسية في الناتج المحلى الإجمالي (كالبناء والسياحة والتجارة وبعض خدمات التعليم والصحة والنقل). وأسهمت الهجرة الدولية في المنطقة العربية في تحسين الأحوال المعيشية للمهاجرين وأسرهم، إذ ساعدت في تلبية حاجاتهم الأساسية في السكن والتعليم والدواء والغذاء، وإقامة بعض المشاريع الصغيرة في مجالات التجارة والزراعة، وتحديث بعض أدوات الإنتاج كما في تونس ومصر والمغرب. وأسهمت الهجرة أيضاً في خفض معدل الفقر بحوالى 2 في المائة على الأقل، وحالت دون وقوع بعض الأفراد والأسر تحت خطوط الفقر الدولية، وخاصة في بلدان الإرسال العربية. وكانت الهجرة بذلك ذات قيمة مضافة في تحسين ظروف عيش المهاجرين وأسرهم ومن يحيطون بهم.

ويتطلب التقييم الموضوعي لآثار الهجرة الدولية في المنطقة العربية فهماً عميقاً للظروف المجتمعية التي أحاطت بإرسال المهاجرين وتوظيف تحويلاتهم في التنمية. وفي هذا السياق يمكن طرح مجموعة من الأسئلة المهمة التي تكشف أوجه تأثير الهجرة على الصعيد الفردي والوطني والإقليمي:

- لماذا لم تتم تعبئة تحويلات المهاجرين بطرق تسمح بتطوير مشاريع التنمية، ودعم القدرات على خلق فرص عمل جديدة، وخاصة للوافدين الجدد إلى أسواق العمل؟

- لماذا تتزايد هجرة العقول والكفاءات العربية؟ وماذا فعلت البلدان العربية لكفاءاتها التي لم تهاجر بعد؟
- لماذا تستقبل البلدان العربية، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، أيدي عاملة من خارجها، في وقت بدأت البطالة تتزايد بين المواطنين، وخاصة بين النساء المؤهلات، من حيث التحصيل العلمي والمهارات؟

وفيما يتعلق بسياسات الهجرة، يلاحظ تراجع في تقسيم البلدان إلى مستقبلة وأخرى مرسلة لأن عدد البلدان ذات الصفتين يتزايد، وعليها بالتالي أن تعتمد سياستين للهجرة. وتختلف سياسات الهجرة كثيراً من التشجيع على الحدِ منها حسب الظروف والفترات الزمنية. غير ان بلداناً محددة اعتمدت سياسات تشجع الهجرة كجزء من الاستراتيجية الوطنية (تونس ومصر والمغرب واليمن). ومن أكثر هذه السياسات تناسقاً عبر الزمن هي السياسة المغربية. وإذا كانت هناك سياسات تحد من هجرة الكفاءات، فقد تضاءل تأثير مثل هذه السياسات بعد ان طالت البطالة جزءاً من هذه الكفاءات.

وتشير التقارير بوضوح إلى عدم وجود سياسات بشأن دمج المهاجرين في البلدان العربية، بعكس ما هي عليه الحال في البلدان الأوروبية. وعملية الدمج حتى بالنسبة المهاجرين العرب في البلدان العربية ليست موضع اهتمام أي طرف. كما تشير التقارير إلى تغير مفهوم العمل نفسه. ففي موجة النفط الأولى كان العمل وسيلة لتحويل عوائد النفط إلى رخاء ورأسمال حيث يوفر الأجانب العمل ويحتفظ المواطنون برأس المال. وفي الحقبة الأخيرة، أصبح المواطنون والأجانب يتنافسون على العمل. وانعكس هذا على سياسات التعامل مع حالات الهجرة غير القانونية، فبدل أن يسمح للمهاجرين بالبقاء شرعياً يصار إلى ترحيلهم.

وتتميز سياسات البلدان العربية بشأن الهجرة بالدينامية، فقد تطورت مع تطور حركة الهجرة ومع الأهمية النسبية التي تتخذها حركة المهاجرين وحجمها وزخمها. فقد أنشأت بعض البلدان وزارات للهجرة والمغتربين أو ألحقت هيئات خاصة بهم بوزارات القوى العاملة مثل تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب، في حين اكتفت بلدان أخرى من بلدان الإرسال بالحفاظ على إرسال الأيدي العاملة والاستفادة من تحويلات المهاجرين لتصحيح الاختلالات في أسواق العمل، وتخفيف العجز في الميزانيات، وتمويل بعض مشاريع القطاع الخاص. وتتجه المواقف والسياسات الحالية عموماً نحو الحد من الهجرة وتقليصها خلال العقد الحالي، وذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. وترى جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، ما عدا البحرين، أن الهجرة إليها كثيفة ويجب العمل على تخفيفها.

وتعمد هذه البلدان إلى اعتماد سياسات للحد من الهجرة الوافدة إليها. واعتمدت بلدان عربية أخرى، مثل تونس ومصر والمغرب واليمن، سياسات تشجع الهجرة، في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية. وفي وقت تعمل حكومتا الأردن ولبنان على تخفيض عدد المهاجرين الوافدين إلى البلدين، لا تعتمدان أي سياسات للحد من هجرة المواطنين إلى الخارج. وقد أصبحت العوامل والمواقف السياسية في استقدام القوى العاملة ذات شأن معنوي في تحديد بلدان المصدر، وذلك وفقاً لمواقفها ووفقاً لطبيعة أنظمتها وأيديولوجياتها. فعلى الصعيد العالمي، تشير تقارير السياسات الحالية لبلدان أوروبا الغربية إلى رغبة الحكومات في الحد من هجرة الأيدي العاملة وإلى محاولة اللجوء إلى وسائل أخرى، أهمها الاستعاضة عن هجرة الأيدي العاملة بهجرة العمل، وإصدار عقود عمل قصيرة الأجل. أما على الصعيد الإقليمي، ارتبطت سياسات الهجرة في أعقاب حرب الخليج الثانية، إلى حد ما، بمواقف الحكومات العربية من الحرب.

وقد عمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى وضع عدد من النظم والتشريعات لتواكب طبيعة تدفق الأيدي العاملة الوافدة إليها، ولتحقق نوعاً من التوازن بين المعروض من القوى العاملة الوافدة من جهة، والاستفادة من القوى العاملة المحلية من جهة أخرى. ويمكن الإشارة إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تفرض مراقبة شديدة على حركة القوى العاملة الوافدة إليها، وهي مراقبة مزدوجة تشارك فيها وزارات الداخلية (تأشيرات دخول وإجراءات الإقامة والترحيل) ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية (تراخيص العمل وبطاقات العمل). والواقع الراهن للعمالة الآسيوية، مثلاً، ليس سوى محصلة لهذه "المراقبة الشديدة" ولا يمكن أن يكون خرقاً لها أو خروجاً عليها. ولا توجد شروط تكرس أفضلية العمالة العربية، باستثناء بعض مواد في قانون العمل القطري، وقرار بتخصيص حصة 30 في المائة للعمالة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والجدير بالذكر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتمد مزيداً من السياسات بهدف الحد من وفود المهاجرين وانضمامهم إلى السكان والقوى العاملة. فبعد حرب الخليج الثانية، مثلاً، وضعت الكويت سياسات تمنع الوزارات الحكومية من إعادة استخدام أكثر من 35 في المائة من الأجانب الذين يعملون لديها. وأعلنت المملكة العربية السعودية مؤخراً عن خطة يجري تنفيذها على مدى عشر سنوات بتحديد عدد العمال المغتربين وأسرهم بنسبة أقصاها 20 في المائة.

أما في بلدان المشرق العربي، فتمحورت سياسة الهجرة في الأردن حول ثلاثة محاور رئيسية هي: سياسة الباب المفتوح، وسياسة الاتفاقيات الثنائية، وسياسة تنظيم انتقال القوى العاملة. وفي المقابل، اتخذت الحكومة التدابير والإجراءات المناسبة لاستقدام العمال الأجانب، فحددت نسبة الأيدي العاملة الوافدة في بعض القطاعات وفرضت رسوماً عليها، وتشددت في مسألة الدخول بطريقة غير شرعية، وعمدت إلى تجميد أذونات العمل للأجانب في محاولة لإعطاء الأيدي العاملة المحلية الأولوية في الاستخدام، كما ألزمت شركات القطاع الخاص باتباع هذه السياسة.

أما لبنان وهو بلد إرسال واستقبال في آن معاً، فقد أنشأ وزارة للمغتربين منفصلة عن وزارة الخارجية. ولا يعتمد لبنان أي سياسة بشأن الهجرة المغادرة، والقول بأن "لبنان بلد مصدر للأدمغة" لا يخضع لأي ضابط أو توجيه من الدولة، بل هو قرار فردي يرتبط بقدرات الاستيعاب وسياسات الاستخدام وتطورات التنمية الوطنية أو الإقليمية في بلدان أجنبية أو مجاورة للبنان.

وتعتمد مصر مجموعة تدابير في التعاطي مع مسألة الهجرة والعمالة. ويمكن القول إن مجموعة هذه التدابير تشكل سياسة متكاملة في هذا المجال، مع العلم أن الاهتمام بموضوع الهجرة حديث العهد. والسياسات الحكومية بشأن الهجرة، وإن انطوت صراحة أو ضمناً، على تشجيع تلك الهجرة وتيسير سبلها، لم تتضمن آليات تنفيذية لتنظيمها. ومن الناحية القانونية، يكفل الدستور المصري حق المواطنين في الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج.

ومن بلدان المغرب العربي، لم تعتمد تونس مثلاً سياسة ثابتة لصالح الهجرة، بل اتبعت اتجاهاً يحث المهاجرين على العودة. وفي هذا السياق، يشار إلى أن الأموال التي يحولها المهاجرون التونسيون تقدر بقيمة 700 مليون دولار في السنة، وأن الهجرة أسهمت في خلق أكثر من 000 20 فرصة عمل في الفترة من 1993 إلى 1999. وتظل الهجرة إلى أوروبا هي الغالبة، إذ بلغت التحويلات منها 4.19 مليارات دولار

في الفترة من 1993 إلى 1998 مقابل 352 مليون دولار من البلدان العربية، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية. أما الجزائر فقد اعتمدت موقفاً متشدداً باعتبارها دولة مصدرة للنفط والغاز. وشجعت مغتربيها على العودة إلى الوطن، ولكن قلة فقط عادت. ووقعت حكومة الجزائر بين موقفين متناقضين، أحدهما في السياسة الداخلية والآخر في السياسة الخارجية. فبينما تشجع الجزائر مواطنيها على العودة لم تستطع أن تتجاهل حقيقة أن البطالة قد وصلت إلى مستوى خطير وأن للمهاجرين الذين لا يزالون يعيشون في فرنسا دوراً إيجابياً في تجنيب البلد مزيداً من الضغط على سوق العمل، وبالتالي على الدولة. أما المغرب فتتسم سياساته بوضوح الرؤية، وهو ينتهج سياسة ثابتة بشأن الهجرة. فمنذ عام 1968، تطلع المغرب في خطته الخمسية إلى زيادة عدد المهاجرين منه لتخفيض عدد العاطلين عن العمل في سوق العمل المحلية، وجذب أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية بفضل التحويلات المصرفية التي ترفد الاقتصاد الوطني، والاستفادة من عودة المهاجرين للارتقاء بمهارات القوى العاملة المحلية. وعندما أغلقت الحكومات الأوروبية حدودها أمام معظم الأيدي العاملة المهاجرة إليها ظلت الحكومة المغربية على موقفها. ويبلغ عدد المهاجرين من المغرب مليوني مهاجر، ويتلقى المغرب أكثر من ملياري دولار كل عام في شكل تحويلات مصرفية، وقد سجلت عوائد الهجرة ازدياداً واضحاً في العامين الآخرين.

وبمراجعة أدبيات الهجرة، يتضح أن اختلاف التعاريف والإحصاءات قد اثر على تقدير حجم الهجرة وتياراتها، مثل الاختلاف بين إحصاءات الأجانب وإحصاءات المولودين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وظهرت إشكاليات عند تقدير حجم اللاجئين والمهاجرين مع تداخل أوضاع المجموعتين. وإضافة إلى ذلك، تتسم بيانات الهجرة والتعاريف المتنوعة للمهاجر بقصور، ينعكس في إحصاءات بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال العربية وقابليتها للمقارنة الدولية وتؤثر في القدرة على مواكبة تغيرات الهجرة وإمكانية الاستفادة من التسجيلات الإدارية.

مقدمة

يندرج تقرير السكان والتنمية ضمن سلسلة التقارير التحليلية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كل عامين، ويهدف إلى تعميق المعرفة بالعلاقة المتبادلة والحيوية بين القضايا السكانية والتنمية، والى التوعية المسبقة بالتحديات التي تفرضها ديناميكيات السكان بأبعادها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويصدر العدد الثالث من تقرير السكان والتنمية تحت عنوان" الهجرة الدولية في المنطقة العربية: التحديات والفرص". ويندرج هذا التقرير ضمن أنشطة برنامج العمل لفترة السنتين 2006-2007، في مجال السكان والتنمية في الإسكوا. وتتمحور هذه الأنشطة حول ضرورة اعتماد الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على مبدأ التكامل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وعلى التكامل بين مبادئ حقوق الإنسان والمكونات الأساسية للتنمية.

واستُند في إعداد هذا التقرير إلى المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، الذي عقد في بيروت، في الفترة من 15 إلى 17 أيار/مايو 2006، وإلى نتائج تحليل القضايا الرئيسية التي تناولتها الأوراق البحثية المقدّمة خلال الاجتماع. وقد نظمت الإسكوا هذا الاجتماع بالتعاون مع شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بنيويورك، وذلك إدراكاً منها للأهمية التي تكتسبها الهجرة على الصعيدين العالمي والإقليمي. فموضوع الهجرة الدولية يندرج حالياً ضمن الأولويات العالمية. وكان للأمم المتحدة الدور الكبير في تفعيل الاهتمام بهذا الموضوع، إذ أطلقت مبادرتين. أما المبادرة الأولى فكانت إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية في عام 2002 بإيعاز من الأمين العام للأمم المتحدة، واستهدفت صياغة استجابة عالمية شاملة ومنسقة لموضوع الهجرة. أما المبادرة الثانية فقد جاءت من الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما أقرت في 23 كانون الأول/ديسمبر 2005 التحضير لحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية، يُعقد خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، ويهدف إلى مناقشة موضوع الهجرة الدولية وتحديد أفضل الوسائل والبرامج للتقليل من آثارها السلبية ولزيادة فوائدها الإنمائية.

واعتمد التقرير منهجية تحليلية مدعمة ببيانات إحصائية في وصف الاتجاهات والأنماط والتيارات التي تميز الهجرة الدولية في البلدان العربية وفي إبراز التحديات التي تطرحها والفرص التي تتيحها الهجرة الدولية في سياق عملية التنمية. ونظراً إلى قلة البيانات الإحصائية المتناسقة من حيث الفترة الزمنية والمصنفة حسب الجنس، استند التقرير في بعض محتوياته إلى البيانات المتوفرة لفترات زمنية متقطعة، إلا انها كافية في توضيح الاتجاهات العامة للهجرة وفي تحديد الفرص والتحديات الناتجة من هجرة القوى العاملة العربية.

ويتناول التقرير الحالي ظاهرة الهجرة الدولية في بمختلف أبعادها، وتداعياتها، وبعلاقاتها بالسياق الدولي والإقليمي والوطني الذي يؤثر في حركتها وتياراتها وكلفتها وجدواها. فقد تزايدت أعداد المهاجرين في الوقت الحاضر، إذ يغادر ملايين الرجال والنساء منازلهم سنوياً ويعبرون الحدود الوطنية بحثاً عن المزيد من الأمن الإنساني والاجتماعي لهم ولذويهم، تحدوهم الرغبة في الحصول على أجور أعلى وفرص أفضل للعمل والحياة. إلا أن بعضهم يضطرون إلى مغادرة منازلهم من جراء المجاعة والفقر والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والنزاعات المسلّحة والاضطهاد. وترتبط معظم تيارات الهجرة تاريخياً بالجوار الجغرافي حيث تكثر فرص الحصول على المعلومات عن أسواق العمل الخارجية، كما تقل كلفة الانتقال إلى بلدان الاستقبال، مما يعني أن الموقع الجغرافي لبلدان الاستقبال بات حاجزاً أقل صعوبة أمام حركة الهجرة. كما

تزايدت وتنوعت أيضاً البلدان المعنية بمسألة الهجرة باعتبارها إما بلداناً مرسلة أو مستقبلة للمهاجرين، أو هي بلدان مرسلة ومستقبلة للمهاجرين في الوقت ذاته.

وقد أضحت سياسات الهجرة أكثر انتقائية في اختيار المهاجرين، وذلك وفقاً لما تفرضه احتياجات أسواق العمل السريعة التغير نتيجة للتغيرات في تكنولوجيا العمل، وانخفاض عرض العمل من بعض التخصصات والمهارات في بلدان الاستقبال، والقدرة التنافسية لدى بعض المهاجرين وقبولهم الأجور المنخفضة، كما هي الحال في بلدان الخليج والقطاع غير النظامي في أوروبا. وبذلك أصبحت القوى والعوامل المحركة للهجرة الدولية أكثر تعقيداً وتداخلاً، وبالتالي لم تعد التفسيرات التقليدية المتعلقة بعوامل الدفع والجذب واختيار المهاجرين تفسيرات كافية للتعمق في شؤون الهجرة الدولية.

وانطلاقاً مما سبق، اعتمد التقرير في إطاره التحليلي على استنباط العوامل المعاصرة التي تساهم في تحديد اتجاهات وأنماط الهجرة وفي التأثير على السياسات العامة من جهة، وعلى مسارات التنمية من جهة أخرى. ويعتمد التقرير في خلفيته النظرية على الأطر النظرية الحديثة التي تعتبر العلاقة بين الهجرة الدولية وعملية التنمية علاقة متبادلة ومتداخلة. فالهجرة الدولية ساهمت في دعم نمو الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية، وفي بناء بلدان ومجتمعات متعددة، وفي انحسار التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد، وفي إغناء الموروث الثقافي والحضاري والفكري وصقل مهارات الأفراد في بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال. وبما ان البلدان العربية ترتبط بمصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة ومع اعتماد سياسات إقليمية ملائمة، يمكن للهجرة العربية أن تكون مدخلاً إلى تنمية إقليمية متكاملة.

فالمبادئ القائمة على أساس تجاوز التحديات واستقطاب الفرص الناتجة من الهجرة الدولية يجب إدراجها في إطار استراتيجي يعتمد على المصلحة الإقليمية ويعمل على استغلال الفرص الاقتصادية والاجتماعية وذلك ضمن إطار وطني وإقليمي للهجرة الدولية. فهناك عدة عوامل تعيد إنتاج ظاهرة الهجرة على نحو أكثر اتساعاً من السابق منها: التحولات الديموغرافية في بلدان الشمال، والخلل في توزيع الناتج العالمي الإجمالي لصالح هذه البلدان، وتفاقم أزمات البطالة، وانخفاض الدخل، والتضخم، وانحسار الحيز الديموقراطي، والحاجة إلى دعم حقوق الإنسان في بلدان الجنوب. ولذلك يستلزم فهم الهجرة الدولية في سياقها المعاصر رؤية كلية دينامية تجمع في التحليل بين التغيرات العالمية والإقليمية والوطنية، وتتجاوز التركيز على الكمية إلى التركيز على النوعية والعمق في تحليل هذه الظاهرة، وتستوعب جدواها المالية ودوافعها المباشرة إلى دور إنمائي أكثر عمقاً وأوسع مدى. وتستلهم هذه الرؤية أيضاً أبعاد حقوق الإنسان كأساس للمسؤولية المشتركة بين البلدان والأقاليم المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، وتدعيم المصالح المشتركة على اعتبار أن أهداف حقوق الإنسان وأهداف التنمية تلتقي عند قيم مشتركة هامة، منها الحرية والرفاه والكرامة لكل إنسان في كل مكان.

وإذا كانت العوامل التي حددت أنماط الهجرة في الماضي حاضرة في الوقت الحالي، فالتغيرات التكنولوجية والمعرفية التي واكبت العولمة قد أثرت، على الأقل، في خصائص المهاجرين التعليمية والمعرفية والمهارية. فمن الإشكاليات التي طرحتها العولمة بشأن الهجرة الدولية؛ أنه رغم تحرير الأسواق ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، لا يزال تحرير أسواق العمل على المستوى الرسمي أو القانوني، يواجه عقبات تحكمها مصالح آنية خاصة في بلدان الاستقبال. ويظهر ذلك بوضوح حينما نكشف عن مصالح كل من بلدان الإرسال والاستقبال ومصالح المهاجرين أنفسهم؛ فبلدان الإرسال تتطلع إلى الحفاظ على تحويلات المهاجرين التي هي مصدر هام لتمويل اقتصاداتها، بينما تحرص على تخفيض هجرة العمالة المتخصصة ذات الكفاءة

العالية. أما بلدان الاستقبال فتصدر القوانين المقيدة لانتقال العمالة غير الماهرة إليها، بينما تسعى إلى اتخاذ شتى الإجراءات لجذب العمالة الماهرة والمتخصصة في المجالات التكنولوجية والمعلوماتية. أما المهاجرون فهم بحاجة إلى الخروج بعيداً عن أوطانهم بحثاً عن فرص أفضل للحياة، وعندما لا تحول السياسات الرسمية للهجرة دون ذلك، سواء في بلدان الإرسال أم الاستقبال، تكون الهجرة غير القانونية البديل المتاح لهم.

يتناول الجزء الاول من هذا التقرير اتجاهات وأنماط الهجرة العربية. فمنذ السبعينات وحركة الهجرة العربية في دينامية مستمرة، تنطوي حركتها على أبعاد جديدة ليس فقط من حيث الحجم، وإنما أيضاً من حيث تنوع التركيب، وخصائص المهاجرين، وتيارات هجرتهم، وكذلك من حيث الآثار المترتبة على الهجرة في كل من بلدان الإرسال والاستقبال. فعلى امتداد عقود من الزمن، كان لسوق العمل العربية دور إيجابي في تحقيق التوازن بين البلدان ذات الفائض في الأيدي العاملة والوفرة السكانية وقلة الموارد من جهة، والبلدان ذات الفائض الاقتصادي والندرة السكانية وقلة الأيدي العاملة من جهة أخرى. ولما كانت الدول العربية غير النفطية تشهد نمواً سكانياً متزايداً، وبالتالي فائضاً في القوى العاملة، فمن الطبيعي أن يتدفق فائض القوى العاملة إلى حيث الطلب عليها في البلدان النفطية. وقد تميزت هذه الفترة بسياسات وتشريعات تعتمد على مبدأ إعطاء الأفضلية في الحصول على عمل للقوى العاملة العربية. ومع بداية تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بدأت البلدان النفطية تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية وخططها الاستثمارية وبرامجها الإنمائية. فبدأت مرحلة جديدة من التقييد شملت إجراءاتها تقليص العقود الجديدة وتخفيض الرواتب والأجور ومحاولة فرض ضرائب على القوى العاملة الوافدة، وصولاً إلى الاستغناء عن خدمات أعداد كبيرة منها.

ويتناول الجزء الثاني من التقرير الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية في البلدان العربية، وذلك من خلال البحث في العلاقة بين الهجرة الدولية والتغيرات الديموغرافية، والتنمية البشرية، والتحويلات المالية للمغتربين. ويتضمن هذا الجزء تحليلاً مفصلاً للعلاقة بين الهجرة الدولية والمكونات الأساسية للتنمية، فيتناول الهجرة الدولية وعلاقتها بالتغيرات الديموغرافية، وتوزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس وهجرة المرأة العربية، وتنمية الموارد البشرية، والتطور الاقتصادي وأسواق العمل. ويشمل التحليل ما تطرحه هذه العلاقة من فرص وتحديات وإشكاليات محلية وإقليمية. وبذلك يهدف هذا الجزء إلى التأكيد على ضرورة التخلي عن استراتيجية الفصل بين الهجرة الدولية والتنمية، واعتماد مبدأ التكامل في معالجة مكونات التنمية والهجرة، الذي يمهد إلى تطوير رؤية استراتيجية واسعة، تتخطى الحدود الوطنية لتشمل النطاق الإقليمي العربي. ويتناول هذا الجزء أيضاً علاقة الهجرة الدولية العربية بتنمية الموارد البشرية؛ التي يتحرك جانب مهم منها عبر الحدود. ولعل من بين أهم فئات المهاجرين إثارة للجدل والحوار في الوقت الراهن، فئة الإناث المهاجرات اللواتي يعملن في مجال الخدمات وفئة الكفاءات المتخصصة سواء في حقول إنتاج المعرفة والمعلومات والبحث العلمي أم في حقل الاستثمار. ومع تسارع خطى العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية الذي تميز بإزالة الحواجز والحدود الجغرافية والقانونية أمام تدفق السلع والخدمات، ساد مبدأ الانتقائية لصالح هجرة العقول، فتزايدت أعدادها، وتنوعت تياراتها وتداعياتها على بلدان الإرسال والاستقبال. أما علاقة الهجرة الدولية بتحويلات المهاجرين فهي علاقة متلازمة تظهر أبعادها على المستويات الفردية والوطنية والإقليمية. وتعد التحويلات المادية والعينية للمهاجرين، المباشرة وغير المباشرة، من أهم الأوجه التي توضح التأثيرات الملموسة لعائدات الهجرة الدولية.

وبهدف الوصول إلى رؤية استراتيجية إقليمية يمكن أن يستعان بها عند التشاور والحوار في قضايا الهجرة، يركز هذا التقرير في الجزء الثالث على تحليل السياسات التي اعتمدتها بلدان الإرسال والاستقبال في فترات زمنية متعددة، شملت مراحل تاريخية سابقة والمراحل الحالية والمستقبلية، وذلك في ضوء التغيرات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ففي هذا الجزء يستشرف التقرير اثر سياسات الهجرة وضرورة ربطها بالسياسات الأخرى ضمن إطار إنمائي واضح المعالم ومتكامل على جميع الأصعدة. فالهجرة الدولية لا تزال تحمل في طياتها إمكانات إنمائية وفيرة، سواء في دعم النمو الإقتصادى، أم توطين المعرفة وتطويرها وتوظيفها في التنمية شرط توفر سياسات أكثر شمولاً، تدمج في السياسات التنموية العامة والقطاعية، وتوفر إدارة إقليمية للهجرة تكون على أسس سليمة وأكثر انسجاماً مع متطلبات الواقع الدولي والإقليمي. ففي ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية المتوقعة على المستوى الإقليمي، وفي ضوء تغير السياسات والمواقف الحكومية في بلدان الإرسال والاستقبال، يتوجب على الحكومات العمل على تنسيق المواقف وتعزيز التعاون فيما بينها لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المستجدة التي تنتج من هذه التغيرات بواقعية وضمن إطار يساعد في إحداث توازنات إقليمية عند التعامل مع قضايا الهجرة مستقبلاً.

أولاً- الهجرة العربية: أنماطها، تياراتها وتطور السياسات بشأنها

ألف- الهجرة العربية: اتجاهاتها وأنماطها

يمكن تقسيم تيارات الهجرة الدولية في بلدان الإرسال العربية إلى تيارين أساسيين: المشرق والمغرب العربي، يتجه التيار الأول صوب بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق، ويتجه التيار الثاني إلى أوروبا. ومنذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين حتى الآن، بدأ تيار الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي ينحسر وبدأت بلدان المشرق العربي تبحث عن بدائل له؛ في حين استمر تيار الهجرة إلى أوروبا على ما هو عليه، والتحق به تيار الهجرة إلى بلدان العالم الجديد (وكندا واستراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية).

وقد تميّزت اتجاهات الهجرة العربية بنمطين أساسيين. يمثل النمط الأول البلدان العربية النفطية المستقبلة للهجرة، وهي البلدان ذات النقص في القوى العاملة والتي أظهرت حاجة مستمرة إلى القوى العاملة الوافدة لسد العجز في العمالة الوطنية. ويمثل النمط الثاني البلدان غير النفطية المرسلة للهجرة، وهي البلدان التي تحوز فائضاً كبيراً نسبياً من القوى العاملة؛ ولا تستطيع تأمين فرص العمل الملائمة. وعلى الرغم من استمرار هذين النمطين على هذا النحو، ثمة متغيرات فرضت واقعاً جديداً كانت له آثار مباشرة على اتجاهات الهجرة العربية. ففي البلدان المرسلة للعمالة، بدأ يظهر نمط فرعي للهجرة يشمل الإرسال والاستقبال في الوقت ذاته، وهو النمط الذي نشأ في بلدان، مثل الأردن ولبنان، ليعالج العديد من الثغرات في أسواق العمل العربية، النظامية وغير النظامية.

تشمل المنطقة العربية بلداناً مستقبلة للأيدي العاملة، حيث تزايد عدد المهاجرين إلى هذه البلدان من 13 مليون مهاجر إلى 20 مليون مهاجر في عام 2005. وبذلك بلغت حصتها مهاجراً واحداً من كل عشرة مهاجرين على مستوى العالم، ومهاجراً من كل أربعة على مستوى أقل البلدان نمواً. كما زاد نصيب المنطقة العربية من المهاجرين من 18 في المائة من مجموع المهاجرين في البلدان النامية في عام 1990 إلى 26 في المائة في عام 2005. ويعيش ستة مهاجرين من كل عشرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يبلغ نصيب المملكة العربية السعودية بمفردها مهاجراً واحداً من أصل كل ثلاثة مهاجرين[1].

وفي عام 2005، كانت ثلاثة بلدان عربية في عداد البلدان العشرين الأولى من حيث استقبال الأيدي العاملة، وهي المملكة العربية السعودية التي تضمّ 6.4 مليون مهاجر، والإمارات العربية المتحدة 3.2 مليون، والأردن 2.2 مليون، أي بنسب بلغت على الترتيب 3.3 في المائة، 1.7 في المائة، 1.2 في المائة من مجموع أعداد المهاجرين على مستوى العالم. وتشير التقديرات إلى أن حوالى 12.8 مليون من الوافدين يقيمون حالياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يمثلون 36 في المائة من مجموع عدد المقيمين في هذه البلدان الذي يقدر بنحو 36 مليون نسمة. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن نصف هؤلاء المهاجرين يقيمون في المملكة العربية السعودية، وتوجد أعلى نسبة من المهاجرين إلى عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تقدر بحوالى 71 في المائة من عدد المقيمين. وتحلّ بلدان مجلس التعاون الخليجي في المرتبة

(1) United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Division, International Migration in the Arab Region, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities , Beirut, 15-17 May 2006, p. 2.

الثالثة من حيث استقبال المهاجرين بعد أمريكا الشمالية وأوروبا[2]. ويتضح من الدراسات المتاحة أن الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي تميّزت بما يلي[3]:

1- الفترة الأولى من 1945 إلى 1973: هجرة مكثفة للأيدي العاملة العربية إلى المنطقة بلغت نسبتها حوالى 85 في المائة من مجموع الأيدي العاملة المهاجرة في بداية السبعينيات.

2- الفترة الثانية من 1974 إلى 1975: تزايد مفاجئ وسريع لأعداد المهاجرين العرب؛ إذ بلغ عددهم حوالى 1.8 مليون في عام 1975، أي 80 في المائة من مجموع الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

3- الفترة الثالثة من 1976 إلى 1979: تزايد سريع في معدلات الهجرة من جنوب آسيا، حيث ارتفع عدد الباكستانيين في ثلاثة أعوام فقط من 000 200 في عام 1976 إلى و000 250 1 في عام 1979.

4- الفترة الرابعة من 1980 إلى 1984: تتسم باتساع نطاق الأنشطة التي تعتمد على تشغيل الأجانب، حيث استقطب قطاع المقاولات والخدمات 60 في المائة من الأيدي العاملة الأجنبية.

5- الفترة الخامسة من 1990 حتى الآن: حدثت تغيرات مفاجئة في أعقاب حرب الخليج الثانية بالنسبة إلى الأيدي العاملة العربية، حيث أصبحت نسبتها أقل من 34 في المائة من مجموع الوافدين بينما تزايدت الأيدي العاملة الآسيوية، وخاصة من جنوب شرق آسيا، وبلغت نسبتها الثلثين[4].

وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم المجتمعات الوافدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تشير التقديرات المتاحة إلى أن هناك 12.5 مليون وافد كانوا يقيمون في تلك البلدان في عام 2002، منهم حوالى 3.5 مليون من العرب غير الخليجيين والباقي من الآسيويين الذين يشكلون قرابة ثلاثة أضعاف العرب غير الخليجيين (انظر إلى الجدول 1).

الجدول 1- المجتمعات الرئيسية للمغتربين في بلدان مجلس التعاون الخليجي
(تقديرات عام 2002 بالألف)

بلد الاستقبال / بلد الإرسال	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي
الهند	100	295	300	100	1.400	1.000	3.200
باكستان	-	100	70	70	1.000	450	1.740
بنغلاديش	-	160	110	-	450	100	820

(2) Philippe Fargues, International Migration in the Arab Region: Trends and Policies, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, 15-17 May 2006, Department of Economic and Social Affairs and Economic and Social Commission for Western Asia, UN/POP/EGM/2006/09. p. 12.

(3) محمد ديتو، "إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: مخاطر وفرص"، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت 15-17 أيار/مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ص 7.

(4) Philippe Fargues, op. cit., p. 12.

الفلبين	-	60	-	50	500	120	730
سري لانكا	-	160	-	35	350	160	705

المصدر: ميثاء سالم الشامسي، "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس مستقبلية"، ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، التحديات والفرص، بيروت، 15-17 مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 10 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/3، ص 57.

وهكذا شكلت التسعينيات مرحلة جديدة فيما يتعلق باتجاهات الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد ارتبطت تلك المرحلة بتداعيات غزو العراق للكويت وما رافقها من مواقف سياسية لبعض الأنظمة العربية تجاه الغزو. فالتقديرات الإحصائية في الكويت تكشف عن هبوط معدل المهاجرين العرب بالنسبة إلى عدد السكان الأجانب من 59 في المائة في عام 1989 إلى حوالى 45 في المائة في عام 2001[5] (انظر الجدول 2).

الجدول 2- اتجاهات المهاجرين وتوزيعهم في بلدان الاستقبال العربية حسب بلد المصدر (لأعوام مختارة بالألف)

بلد الاستقبال	دول المصدر											
	بنغلاديش		الهند		اندونيسيا		باكستان		الفلبين		سري لانكا	
	1990	2005	1990	2002	1998	2001	1995	2003	1998	2003	2000	2004
المملكة العربية السعودية	57	80	79	99	123	103	74	126	194	169	61	71
الإمارات العربية المتحدة	8	62	12	95	9	11	28	61	35	49	33	33
البحرين	5	11	7	21	0	0	1	1	5	6	6	4
قطر	8	2	0	0	0	0	1	0	11	14	12	30
الكويت	6	47	1	5	0	0	4	12	17	26	34	37
عثمان	14	5	34	41	0	0	9	7	5	4	5	3

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, Op. Cit., p. 5, table 3.

ومع أن أزمة الخليج كانت أحد العوامل الهامة في تحديد اتجاهات الهجرة في بلدان الاستقبال، ساعدت عوامل تاريخية واقتصادية متداخلة على تكثيف هذه الاتجاهات. فبين بلدان الخليج وشبه القارة الهندية علاقة تاريخية، ومن سكانها من استقر في البلدان الخليجية قبل النفط، وتعتبر الأيدي العاملة الآسيوية أقل كلفة من الأيدي العاملة العربية، وأكثر استعداداً لقبول ظروف معيشية صعبة، كما إن غير العربي يبقى دائماً أجنبياً يسهل تمييزه، ويصعب اندماجه بالزواج أو بأي طريقة أخرى في الثقافة العربية[6].

ويتميز تيار الهجرة من شرق وجنوب شرق آسيا بتنظيم فعال، إذ ينتمي العمال الوافدون إلى شركات تحمل جنسياتهم وتتولى عمليات إنشائية ضخمة، ويقيمون في تجمعات عمل كبيرة بالقرب من مواقع المشاريع بعيداً عن التجمعات السكانية؛ مما ساهم في زيادة نسبة هؤلاء المهاجرين في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية[7].

(5) Department of Economic and Social Affairs, International Migration in the Arab Region, op. cit., p. 6.

(6) روبرت ماير، "العمالة الوافدة وأنماط التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية"، مجموعة باحثين، في: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الطبعة الأولى، 1983، ص 383.

(7) ميثاء سالم الشامسى، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وواجهت الأيدي العاملة العربية منافسة كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية الآسيوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهذا الوضع يتطلب إعادة النظر في إعداد القوى العاملة العربية من حيث المهارات والكفاءات العلميةً. كما أن الجدوى الاقتصادية يجب ألاّ تكون معياراً وحيداً لاستقبال الأيدي العاملة، في الخليج لما ارتبط بوجود العمالة الآسيوية من آثار قيمية وثقافية، وخاصة على الأطفال والناشئة.

وإذا كانت اتجاهات الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي النفطية تبدي تفوقاً واضحاً في حجم هجرة الأيدي العاملة الآسيوية، فهي تشير أيضاً إلى أن معظم المهاجرين كانوا من الأيدي العاملة الأقل مهارة، فالعمال المهاجرون إلى المملكة العربية السعودية كانوا من غير المتعلمين أو من الذين تلقوا تعليماً أولياً بنسبة 54.1 في المائة[8].

كما شهدت الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي تزايداً في هجرة الإناث من مليون في عام 1990 إلى نحو 3.7 مليون مهاجرة في عام 2005، غير أن هذه الزيادة لا يمكن مقارنتها بحجم الزيادة في هجرة الذكور التي بلغت نحو 3.1 مليون مهاجر، ليصل مجموع عدد المهاجرين من الذكور إلى 9.1 مليون. وتكاد الأيدي العاملة المهاجرة من النساء تتركز في الأعمال المنزلية؛ إذ تشير التقديرات إلى أن حوالى 39 في المائة من المهاجرات الفلبينيات و81 في المائة من المهاجرات السريلانكيات يقمن بأعمال منزلية[9].

ومع أن بلدان مجلس التعاون الخليجي هي بلدان مستقبلة أساساً، شهدت نمطاً آخر من أنماط الهجرة الخارجية، حيث أكثر من 60 في المائة من المهاجرين من الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، قد هاجروا لاستكمال الدراسة وخاصة إلى البلدان الأوروبية[10].

ويستخلص من ذلك أن موجات الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي النفطية المستقبلة للمهاجرين بالدرجة الأولى تتسم بالمؤشرات والأبعاد التالية:

1- الاتجاه إلى إحلال الأيدي العاملة الآسيوية محل الأيدي العاملة العربية، وخاصة بعد حرب الخليج الأولى في منتصف التسعينيات.

2- تركز الهجرة الدولية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من بعض بلدان جنوب شرق آسيا، وخاصة من بنغلاديش وسري لانكا، والفلبين. معظم المهاجرين من هذه البلدان الآسيوية هم من الفئات الأقل تعليماً والأدنى مهارة.

3- وجود نمط من الهجرة العكسية من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان الأوروبية التي يقصدها المهاجرين من ذوي التحصيل العلمي، وخاصة من الطلاب، لاستكمال الدراسة فيها.

---

(8) Philippe Fargues, op. cit., p. 12.

(9) Department of Economic and Social Affairs, op. cit., pp. 7-8.

(10) Richard H. Adams, Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa United Nation Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, 15-17 May 2006, Department of Economic and Social Affairs, p. 3.

باء- سياسات الهجرة في بلدان الاستقبال وأبعادها الإقليمية

واجهت سياسات الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي عدة تحديات أهمها[11]:

1- الخلل السكاني حيث كان المواطنون الإماراتيون في عام 2001 يشكلون 22 في المائة من مجموع السكان و8.7 في المائة فقط من القوى العاملة، وكان القطريون يشكلون 30 في المائة من مجموع السكان و14.1 في المائة من القوى العاملة.

2- تدني الإنتاجية الكلية للقوى العاملة الوطنية، و خاصة بين عامي 1980 و2000 بمعدل سنوي قدره 2.9 في المائة في دولة الإمارات العربية المتحدة، و2.5 في المائة في المملكة العربية السعودية. وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بأن الاستثمار في الأسواق المالية يفوق الاستثمار المباشر في مشاريع إنتاجية محلية.

3- تزايد البطالة في صفوف القوى العاملة الوطنية في الإمارات العربية المتحدة من 2.3 في المائة في عام 2001 إلى 3 في المائة في عام 2004، وفي البحرين من 2.5 في المائة إلى 3.1 في المائة، وفي المملكة العربية السعودية من 5.9 في المائة إلى 6 في المائة، وفي عمان من 5 في المائة إلى 7.1 في المائة. وانخفضت في الكويت من 1.8 في المائة إلى 0.7 في المائة. وتشكل بطالة صغار السن وحديثي التخرج من التعليم (ذكوراً وإناثاً) النمط الأوسع انتشاراً في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية. وتشير التقديرات إلى أن نمط البطالة السائد في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي يعرف "بالبطالة الطوعية" حيث ينتظر الكثيرون من الشباب العاطلين عن العمل الحصول على وظيفة حكومية ذات أجر مرتفع، إضافة إلى البطالة الهيكلية التي تحدث بسبب انخفاض إنتاجية العامل المواطن ونوعية تأهيله مقارنة بالعامل الوافد.

4- ارتفاع تحويلات العمال الوافدين، إذ وصلت إلى حوالى 24 مليار دولار سنوياً في عام 2004 منها 63 في المائة من المملكة العربية السعودية و15 في المائة من الإمارات العربية المتحدة، بينما يتوزع الباقي على بلدان المجلس الأخرى. ويكمن التحدي في هذه التحويلات من كونها تمثل فرصاً ضائعة للاستثمار في حال توفير الأدوات الاستثمارية المناسبة لاستقطابها واستيعابها في اقتصادات بلدان المجلس.

5- يؤثر بقاء العمال الوافدين لفترات طويلة على الاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية مما يتيح فرصاً ويطرح أيضاً تحديات. كما إن هذا البقاء يقلل من فرص التحاق المواطنين ببعض الوظائف المرغوبة والتي يشغلها الأجانب، ويقلل أيضاً من إمكانية تجديد هذه الأيدي العاملة واستقدام الأكثر مهارة منها.

6- الحاجة إلى اعتماد سياسات جديدة للهجرة ترتكز على ما يسمى الإحلال، أي توطين الوظائف سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص، وذلك بهدف تقليص أعداد العمال الوافدين لصالح الأيدي العاملة الوطنية قدر الإمكان.

وقد اعتمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي مجموعة من السياسات التي تتفق وظروف كل منها.

---

(11) ميثاء سالم الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص 19-24.

ومن البرامج والإجراءات التي طبقتها بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي للتأثير في مجموع الأيدي العاملة الوافدة[12]:

1- وضعت المملكة العربية السعودية في عام 2003 استراتيجية لخفض عدد العمال الوافدين وأسرهم إلى حوالى 20 في المائة بحلول عام 2013، وقد بلغ مجموعهم 6.2 مليون وافد، يشكلون 27 في المائة من مجموع سكان المملكة العربية السعودية في عام 2004[13]. وفي هذا السياق، بادرت المملكة العربية السعودية في عام 2003، من خلال وزارة العمل، إلى اعتماد سياسة للإسراع في الاستعاضة عن نحو 800 9 عامل وافد في وظائف المصارف والمؤسسات المالية بعمال سعوديين، وتعزيز ما يسمى "بسعودة" القوى العمالة[14].

2- دفع مقابل للخدمات الصحية في الكويت في عام 1999 وفي المملكة العربية السعودية في عام 2001. كما فرضت البحرين على أصحاب العمل وموظفيهم المشاركة في قيمة التأمين الصحي على العاملين، ووصلت كلفة العلاج الصحي في الإمارات العربية المتحدة إلى مبلغ يتراوح بين 500 و4000 درهم، أي ما يتراوح بين 136 و089 1 دولاراً حسب الحالة المرضية ومتطلبات علاجها.

3- زيادة رسم تصريح العمل أو إعادة تجديده كما هي الحال في الكويت على سبيل المثال.

4- فرض رسوم سنوية على صاحب العمل عن كل عامل، وهذه الرسوم وصلت في الكويت إلى قرابة خمسين ديناراً، أي ما يعادل 170 دولاراً.

5- توثيق شهادات الخبرات لدى المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت كلفتها 510 دراهم، أي ما يعادل 139 دولاراً.

6- يدفع كل عامل وافد 100 ريال سعودي، أي ما يعادل 26.6 دولاراً لدعم برنامج تدريب القوى العاملة. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية مجموعة من الإجراءات لترحيل العمال الذين انتهت إقامتهم القانونية، أو الوافدين من غير إقامة قانونية.

7- تمكنت السلطات السعودية من ترحيل حوالى 700 2 وافد انتهت مدة إقامتهم، وكان معظمهم من العرب والأفارقة، كما تمكنت من إغلاق 45 مصنعاً غير قانوني للملابس، وترحيل عدد من القاصرات، وبائعي الكحول، ومن ليس لهم محل إقامة محدد. وخلال أربعة أشهر فقط، تم ترحيل حوالى 000 150 وافد.

8- شرع البرلمان البحريني مجموعة من الجزاءات على من يشغل لديه أو يؤوى عاملاً أجنبياً بدون

---

(12) N. Shah, op. cit., pp. 4-8.

(13) Department of Economic and Social Affairs, op. cit., p. 13.

(14) Ibid., p. 14.

تصريح رسمي، ووصلت العقوبة إلى السجن لمدة ثلاثة أشهر أو دفع غرامة مقدارها 500 دينار بحريني، أي ما يعادل 326 1 دولاراً، وترتب على هذا أنه خلال ثمانية أشهر من عام 2005 غادر 4.013 عاملاً مهاجراً.

9- لجأت الإمارات العربية المتحدة إلى ترحيل الوافدين الذين انتهت إقامتهم القانونية من الشركات التي كانوا يعملون فيها وانتهت مدة عملهم، وترتب على هذا الإجراء ترحيل 000 100 عامل. واتخذت المملكة العربية السعودية إجراءات مشابهه تجاه من بقيوا فيها بعد انتهاء فترة الهجرة أو الحج، غادر على أثرها حوالى 000 700 مقيم على نحو غير شرعي.

10- التنظيم الدقيق والرقابة الصارمة على الالتزام بإصدار تصريحات العمل أو تجديدها، وتحديد أعداد تصريحات العمل السنوية بما يتوافق مع فرص العمل والمجالات التي لا يعمل فيها المواطنون.

11- التشدد في مراقبة الإتجار بتصريحات الدخول إلى البلدان العربية، عن طريق ما يسمى "ببيع الكفالة". وقدر عدد الحاصلين على هذه التصريحات بحوالى 000 600 وافد في الإمارات العربية المتحدة، أي حوالى 27 في المائة من مجموع القوى العاملة. كما اتضح من تقرير التنمية البشرية الكويتي لعام 1997 أن الإتجار في تصريحات الدخول كان أحد أهم روافد تزايد العمالة الوافدة إلى سوق العمل غير النظامية؛ لأن المتاجرين بهذه التأشيرات يحصلون على مبالغ كبيرة، فكلفة التأشيرة للهندي الوافد إلى الإمارات العربية المتحدة تبلغ 500 7 درهم، أي ما يعادل 042 2 دولاراً. والمهم في هذه الإجراءات أنها خفضت بالفعل عروض العمل للأيدي العاملة الوافدة في أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ولم تكن سياسات إحلال العمالة الوطنية كافية على الرغم من الأثر الذي أحدثته في تخفيض مجموع الوافدين، فهي لم تحقق كل ما كان متوقعاً منها. وقد تراوحت نسبة الوافدين إلى مجموع السكان بين الثبات والزيادة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية حيث انخفضت نسبة الوافدين من مجموع القوى العاملة من 64 في المائة في عام 1995 إلى 50 في المائة في عام 2002، والكويت حيث قلّت نسبة الوافدين إلى مجموع السكان وخاصة بعد حرب الخليج[15]. ولذلك سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى اعتماد تدابير جديدة من شأنها التأثير على حجم عروض العمل فيها. ومن هذه التدابير[16]:

1- إنفاق ملايين الدولارات للتدريب على الوظائف المطلوبة في سوق العمل السعودية وأيضاً الإنفاق على المدارس التكنولوجية.

2- تقديم حوافز مادية لشركات القطاع الخاص لتشجيعها على توظيف المواطنين السعوديين، وذلك بدفع نصف الراتب الشهري للعامل السعودي.

3- رفع كلفة تشغيل الوافدين بتحديد شروط مقيدة للطلب عليهم. فقد ارتفعت في البحرين كلفة تشغيل عمال أجانب إلى أكثر من 150 ديناراً في مجال الخدمات المنزلية مقابل 50 ديناراً للعمالة الوطنية.

---

(15) Department of Economic and Social Affairs, International Migration in the Arab Region, op. cit., p. 16.

(16) Nasra M. Shah, op. cit., p. 9.

4- عدم الرغبة لدى العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي في تبنى أي مشاريع تهدف إلى دمج العمال الوافدين ضمن بنية مجتمعاتها[17].

جيم- سياسات الهجرة في بلدان الإرسال وأبعادها الإقليمية

تتسم سياسات الهجرة في بلدان الإرسال بتوجه مزدوج ارتبط بنوعية المهاجرين حسب مستوى المهارات والكفاءات التعليمية، أو من حيث كون هجرتهم دائمة أو مؤقتة، حيث تعمل غالبية هذه البلدان العربية على تشجيع هجرة أصحاب المهارات الأقل مهارة لعلاج الاختلالات الهيكلية في سوق العمل المحلي، ولا ترغب في هجرة ذوى المهارات العالية[18].

وتتباين سياسات البلدان العربية المرسلة للمهاجرين من حيث المستوى والتركيب وفقاً لطبيعة الفترة الزمنية التي تشهد الهجرة، وتبعاً للفلسفة الإنمائية المعتمدة[19]. وقد اعتمدت بلدان الإرسال العربية عدداً من السياسات لإدارة وتنظيم عملية الهجرة وضمان وجود علاقة مع هؤلاء المهاجرين. وقد عقد بعض البلدان اتفاقيات ثنائية مع بلدان الاستقبال بهدف تنظيم موجات الهجرة، وكذلك توجيه القوى العاملة الزائدة نحو القطاعات الصناعية الأكثر احتياجاً إلى العمالة[20].

وفي هذا السياق أطلقت مصر بالتعاون مع إيطاليا مشروع نظام معلومات الهجرة بهدف تسهيل انتقال المهاجرين المصريين للعمل في الوظائف المتاحة في سوق العمل الإيطالية ومن خلال اتفاقات رسمية بين البلدين[21]. كما سعى العديد من بلدان الإرسال العربية إلى ربط سياسات الهجرة بالمصلحة الوطنية من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، أنشأت مصر، في عام 1996، وزارة القوى العاملة والهجرة لمساعدة المهاجرين بتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن فرص العمل المتاحة في بلدان الاستقبال؛ وأنشأت تونس والجزائر، في عام 1962، مؤسسات حكومية تعنى بقضايا المهاجرين منهما[22].

وضمَن المغرب خطته الإنمائية في عام 1998 تدابير لزيادة أعداد المهاجرين إلى الخارج بهدف تقليل حجم البطالة في سوق العمل المحلية، وزيادة مساهمة تحويلات المهاجرين الموارد المالية للاقتصاد الوطني، ورفع مستوى مهارة القوى العاملة[23] الوطنية. وسعت تونس أيضاً إلى إقرار سياسات تهدف إلى تهيئة الاقتصاد التونسي لاستيعاب المهاجرين العائدين بعد أزمة الهجرة مع أوروبا في عام 1974، وذلك

---

(17) Philippe Fargues, op. cit., p. 20.

(18) Philippe Fargues, Jean - Pierre Cassarino, Abdelkader Latreche, Mediterranean Migration: an Overview, p. 22.

(19) Philippe Fargues, International migration in the Arab Region: Trends and Policies, op. cit., p. 22.

(20) Philippe Fargues, Jean - Pierre Cassarino, AbdElkder Latreche, op. cit., p. 22.

(21) Department of Economic and Social Affairs, International Migration in the Arab Region, op. cit., p. 20.

(22) Philippe Fargues, Jean - Pierre Cassarino, AbdElkder Latreche, op. cit., p. 23.

(23) Ibid. p. 15.

بإيجاد قنوات للاستثمار والادخار للاستفادة من مدخراتهم[24].

أما اليمن فتعتمد سياسته على تشجيع الهجرة إلى البلدان المجاورة. وقد سعى إلى البحث عن مجالات عمل جديدة تتلاءم مع مستوى المهارات المطلوب في صفوف القوى العاملة اليمنية. وفي هذا السياق، يندرج تشجيع القطاع الخاص على تأسيس مراكز تدريب تهدف إلى تزويد العاملين بالمهارات اللازمة لمساعدتهم في الهجرة إلى الخارج. وعقدت الجزائر في عام 1973 اتفاقية مع فرنسا لتشجيع عودة مهاجريها، لأن الحكومة قللت من أهمية التحويلات المرسلة من بلدان الاستقبال، مقارنة بمصادر أخرى تعتمد لتأمين الإيرادات، ولا سيما تصدير النفط والغاز، كما أنها اعتبرت الهجرة شكلاً من أشكال التبعية لفترة الاستعمار[25].

وعلى الرغم من أن سياسات الهجرة حملت في مضمونها رغبة لدى بلدان الإرسال في التخلص من فائض القوى العاملة، وخاصة الأقل مهارة، فالواقع أن البطالة في البلدان العربية المرسلة تؤثر كثيراً في حجم الهجرة من هذه البلدان، وخاصة مع ازدياد عدد العاطلين عن العمل بين الحاصلين على مستويات تعليمية مرتفعة. وإزاء هذا الواقع، بدأت هذه البلدان تنظر إلى الهجرة باعتبارها خسارة لموارد نادرة من الكفاءات البشرية أكثر منها فرصة لتعزيز المهارات والخبرات التي يكتسبها هؤلاء المهاجرون في الخارج، ويحملونها معهم إذا ما قرروا العودة إلى الوطن[26].

ونظراً إلى أهمية تحويلات المهاجرين في سد العجز المالي، تضمنت سياسات الهجرة بنوداً لتشجيع التحويلات من خلال إنشاء فروع للمصارف الوطنية في بلدان الاستقبال، وكذلك من خلال تخفيف ضوابط التحويل، والسماح باستبدال الحسابات الجارية للمهاجرين بالعملة المحلية[27].

وحرصت بلدان الإرسال على الحفاظ على حقوق المهاجرين المدنية لتعميق شعورهم بالانتماء إلى ثقافة بلدانهم، وذلك بعقد دورات في اللغة والتعليم الديني للأجيال اللاحقة من المهاجرين. وبما أن بعض البلدان العربية تنظر إلى مهاجريها باعتبارهم "جاليات"، سعت إلى تمكينهم اقتصادياً وتدعيم وجودهم في الخارج من خلال إنشاء العديد من المؤسسات العامة لتتواصل معهم وتعزز اندماجهم في بلدان الاستقبال وتوثق ارتباطهم بالأوطان التي هاجروا منها[28]. كما أقرت بعض البلدان العربية سياسات للمحافظة على الحقوق السياسية للمهاجرين، وخاصة الحق في المشاركة في الانتخاب عبر سفارات بلدانهم في الخارج كما يحدث في حالة الجزائر، مما ساهم في توثيق علاقات المهاجرين بالبلدان التي هاجروا منها[29].

ويمكن تلخيص سياسات الهجرة في بلدان الإرسال الرئيسية في المنطقة العربية في ثلاث نقاط:

1- تشجيع الهجرة الخارجية لتخفيف حدة الأزمة على مستوى سوق العمل المحلية، وللاستفادة من تحويلات المهاجرين باعتبارها مصدراً من مصادر الدخل الوطني.

---

(24) Philippe Fargues, op. cit., p. 15.

(25) Ibid. p. 15.

(26) Ibid. p. 16.

(27) Ibid., p. 23.

(28) Ibid., p. 24.

(29) Ibid., pp. 24-25.

2- الرغبة في تشجيع هجرة العمال الأقل مهارة لإكسابهم مهارات جديدة يستفاد بها عندما يقررون العودة إلى بلدانهم، مع عدم الرغبة في تشجيع هجرة ذوي المهارات لأهمية دورهم في التحديث والتطوير.

3- تعزيز العلاقات مع المهاجرين بإنشاء فروع لمصارف وطنية في بلدان الاستقبال ووزارات أو مكاتب تعنى بشؤون المهاجرين، أو بإقرار حق المهاجرين في الانتخاب والتصويت عبر سفارات بلدانهم في بلدان المهجر ودعم منظمات المهاجرين في الخارج.

دال- التغيرات في حجم وخصائص الهجرة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي

أدت السياسات المتبعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى انخفاض نسبة الوافدين العرب إلى هذه البلدان من 72 في المائة في عام 1975 إلى 56 في المائة في العقد التالي. واستمرت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن أصبحت في عام 2002 تتراوح بين 25-29 في المائة من مجموع الوافدين. وقد سجلت كل من المملكة العربية السعودية والكويت أعلى نسبة انخفاض. فبعد أن كان العرب يشكلون 91 في المائة في المملكة العربية السعودية في عام 1975، أصبحت نسبتهم تتراوح بين 43 و47 في المائة في عام 2002. وفي الكويت انخفضت نسبة الوافدين العرب أيضاً على مدى العقدين الماضيين من 80 إلى 34 في المائة، كما وصلت في الإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى 10 في المائة في عام 2002[30].

ويتضح من البيانات المتاحة من بلدان الإرسال العربية أن 279 912 1 من أصل 729 736 2 مهاجراً من مصر كانوا في عام 2000 يتوزعون في بلدان عربية، حيث يقيم حوالى 600 923 في المملكة العربية السعودية، و850 226 في الأردن، 260 33 في الجماهيرية العربية الليبية. كما يتوزع المهاجرون اللبنانيون بعد عام 1975 بين أمريكا الشمالية حيث يقيم 281 179، وغرب أوروبا حيث يقيم 272 148، وبلدان عربية حيث يوجد 966 123، وفي أماكن أخرى من العالم 720 75 مهاجراً[31].

الجدول 3- نسبة العرب من المهاجرين بين عامي 1975 و2002
(النسبة المئوية)

العام / البلد	1975	2002
البحرين	22	10
الكويت	80	34
عمان	16	11
قطر	33	25
المملكة العربية السعودية	91	43-37
الإمارات العربية المتحدة	26	10
بلدان مجلس التعاون الخليجي	72	29-25

(30) مثياء سالم الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(31) Philippe Fargues, International Migration in the Arab Region: Trends and Policies, op. cit., p. 8.

المصدر: ميثاء سالم الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ويتضح من البيانات أن عدد الوافدين إلى بلدان الخليج العربي قدر في أواخر التسعينات بحوالى 10 مليون، شكل المصريون أكبر نسبة منهم، تليها نسبة اليمنيين والأردنيين. وتقدر السلطات اليمنية عدد المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية بحوالى 1.7 مليون، في حين تقدرهم السلطات السعودية بنحو 900 000. وكان هناك حوالى 605 000 أردني وفلسطيني في عام 1990، أي قبل حرب الخليج الثانية[32].

وأدت هذه الحرب إلى تغيرات واضحة في تكوين القوى العاملة الوافدة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد غادر تلك البلدان حوالى 1.5 مليون عربي، منهم مليون يمني غادروا المملكة العربية السعودية، و200 000 أردني، و150 000 فلسطيني، و158 000 مصري غادروا الكويت[33]. وبذلك أصبح الوافدون العرب أقلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكلون 46 في المائة من مجموع الوافدين في الكويت، و38 في المائة في المملكة العربية السعودية، وحوالى 25 في المائة في قطر، و10 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، وأقل من 10 في المائة في عمان[34]. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عاد بعض الوافدين العرب كالمصريين والسوريين واللبنانيين إلى الكويت، وانحسرت فرص الوافدين الفلسطينيين والعراقيين والسودانيين واليمنيين[35].

الجدول 4- السكان العرب في الكويت حسب الجنسية ونسبتهم إلى مجموع السكان، أيار/مايو 1996

الجنسية	العدد	النسبة المئوية		الجنسية	العدد	النسبة المئوية
الكويت	792.743	34.58		الإمارات العربية المتحدة	1120	0.00488
فلسطين	8.640	0.0037		قطر	525	0.000229
مصر	273.950	11.9		السودان	917	0.00400
الأردن	29.305	0.012		الصومال	4695	0.00204
العراق	9.810	0.0042		تونس	447	0.000195
الجمهورية العربية السورية	94.230	0.0411		المغرب	1357	0.00529
المملكة العربية السعودية	93.0150	0.0406		موريتانيا	70	0.00305
لبنان	34.720	0.0151		الجزائر	720	0.000959
اليمن	3118	0.00136		الجماهيرية العربية الليبية	70	0.000305
عمان	3370	0.00147		جيبوتي	50	0.0000218
البحرين	4000	0.00174				
مجموع العرب					1.378.387	60.01

المصدر: ميثاء سالم الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

أما نسبة الإناث المهاجرات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من كل الجنسيات، فازدادت في الكويت، مثلاً، من 20.6 في المائة إلى 36.2 في المائة في الثمانينات. ورغم انخفاض نسبة الأيدي العاملة

(32) ميثاء سالم الشامسي، مصدر سابق، ص 9.

(33) المصدر السابق، ص 9.

(34) Philippe Fargues, op. cit., p. 12.

(35) ميثاء سالم الشامسي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

العربية في تلك البلدان، يلاحظ ارتفاع في نسبة العرب من ذوي المهارات، مقارنة بالآسيوية. فالعرب يعملون في معظم الأحيان في مؤسسات لتعليم اللغة العربية، في حين يعمل عدد كبير من الآسيويين في مهن الخدمات الاجتماعية والشخصية في المنازل كمربيات وشغالات وسائقين وما إلى ذلك[36].

هاء- التغيرات في حجم وخصائص الهجرة العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

لقد أسهمت الاختلالات والمشكلات السكانية والاجتماعية والاقتصادية في زيادة الهجرة. وتوضح البيانات أن حوالى 4.3 مليون شخص هاجروا من ثمانية بلدان عربية، هي الأردن، تونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر، ولبنان، والمغرب، في أوائل عام 2000[37].

كما توضح بيانات من خمسة بلدان عربية مرسلة للأيدي العاملة أن أوروبا هي المكان المفضل للهجرة من هذه البلدان. وقد شكل الجيل الأول من مجموع المهاجرين العرب حوالى 59 في المائة من المهاجرين إلى أوروبا، ثم تأتى البلدان المنتجة للنفط في الترتيب الثاني من حيث استقبالها للأيدي العاملة[38] (انظر الشكل 1).

الشكل 1- توزيع المهاجرين العرب حسب إحصاءات بلد الإرسال (أعوام متفرقة)

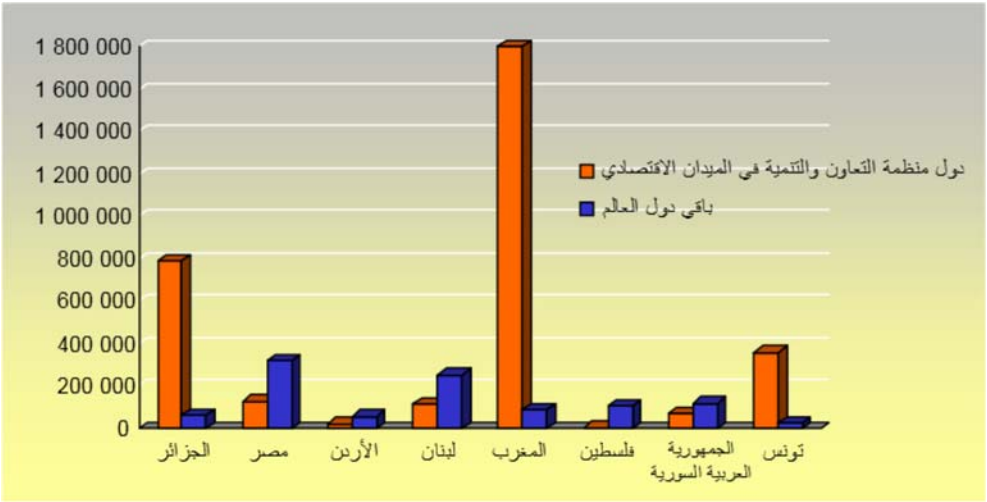

المصدر: Philippe Fargues, International Migration in the Arab Region: trends and Policies (UN/POP/EGM/2006/9).

(36) محمد الأمين فارس، "تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار"، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو، 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 8 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/5، ص 6.

(37) Philippe Fargues, op. cit., p. 7.

(38) ESCWA, "The regional dimension of International migration and development in the Arab Region, power point presentation to the side event of the High Level Dialogue on International Migration and Development. New York, 14-15 September 2006.

وفي عام 2000، كان حوالى 4.9 مليون شخص، ممن ولدوا في بلدان عربية، يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهم يشكلون بذلك حوالى 11.8 في المائة من مجموع الأجانب الذين يعيشون في تلك البلدان. وتتفاوت حصة البلدان العربية من هذه النسبة، إذ يتراوح أقصاها بين 7.5 في المائة للبنان و4.2 للجزائر (انظر الجدول 5).

الجدول 5- معدلات الهجرة من بعض البلدان العربية على أساس مكان الولادة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2000

البلد	عدد المهاجرين	النسبة
لبنان	353.657	7.5
المغرب	1604.702	5.2
تونس	443.710	4.4
الجزائر	1.364.674	4.2

المصدر: Jean Christophe Dumont, Immigrants from Arab Countries to the OECD: from the Past to the Future, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, 15-17 May 2006, Department of Economic and Social Affairs and Economic and Social Commission for Western Asia.

ويتبيّن من تحليل تيارات الهجرة من بلدان المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) أن فرنسا تحلّ في المرتبة الأولى من حيث استقبال المهاجرين العرب، وخاصة في المرحلة الأولى لهذه الهجرة، حيث قدر عدد المهاجرين بنحو 441 733 1 مهاجراً في أواخر عام 1999. وقدّر عدد المهاجرين إلى إسبانيا بنحو 967 566 مهاجراً في أواخر عام 2005، وإلى إيطاليا بنحو 156 347 مهاجراً في عام 2003 وألمانيا بحوالى بنحو 807 222 مهاجرين في عام 2002. ووفقاً لبيانات البلدان المستقبلة، يحلّ المغرب في المرتبة الأولى من حيث إرسال المهاجرين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ قُدِّر عدد المهاجرين منه بنحو 515 812 1، تليه الجزائر 459 789، ثم تونس 926 385 مهاجراً، وأخيراً مصر 060 127 مهاجراً[39]. (انظر الجدول 6).

الجدول 6- اتجاهات الهجرة العربية من بلدان الإرسال إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي (أعوام متفرقة حسب إحصاءات البلدان المستقبلة)

بلدان الإرسال / بلدان الاستقبال	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	الجمهورية العربية السورية
فرنسا	685558	19574	933	33278	725782	260622	10826
إسبانيا	46278	2501	1297	1442	511294	1566	2579
إيطاليا	15750	40879	2011	3333	223661	58626	2505
ألمانيا	17308	14477	10435	47827	79838	24243	28679
هولندا	4013	10982	833	2861	168400	4117	6663
بلجيكا	7221	793	-	1045	83631	3263	815
اليونان	267	7448	672	1277	526	231	5552

المصدر: Philippe Fargues, op. cit., p. 8.

أما من حيث العمر فتغلب على الهجرة العربية هجرة الشباب، إذ لا يتجاوز عمر ثلاثة أرباع المهاجرين 35 سنة، و50 في المائة منهم هم دون 25 سنة. وتتفاوت هذه النسبة حسب البلدان، إذ يلاحظ أن

(39) Philippe Fargues, op. cit., p. 8.

حوالى 20 في المائة من المهاجرين من تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية ومصر هم من الفئة العمرية 65 سنة وأكثر. أما حالة المغرب فتختلف كثيراً، إذ تستقبل إسبانيا وإيطاليا في الوقت الحالي أعداداً من المهاجرين الجدد، وخاصة العمالة الأقل مهارة في وظائف الإنشاءات والزراعة والخدمات، ومعظمهم من صغار السن. وتحافظ الهجرة اللبنانية أيضاً على مستويات مرتفعة[40] (انظر الجدول 7).

الجدول 7- توزيع المهاجرين إلى بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب الفئة العمرية في عام 2000

الفئة العمرية / البلد	24-15	34-25	44-35	54-45	64-55	+65
الجزائر	4.2	10.0	21.01	22.2	19.8	12.7
مصر	6.6	15.7	23.1	23.0	14.0	17.6
الأردن	12.6	27.7	31.8	16.4	6.4	5.0
لبنان	11.0	24.4	27.7	17.2	10.2	9.5
المغرب	13.9	22.0	24.5	20.9	11.0	7.7
تونس	4.5	11.9	22.3	25.4	16.9	19.2
ليبيا	4.3	11.1	23.4	20.5	23.1	17.6

المصدر: Jean-Christophe Dumont, op. cit., p. 8.

ويلاحظ أن عدد الذكور من الهجرة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي يغلب على عدد الإناث. فباستثناء الجزائر والجماهيرية العربية الليبية، لا تتجاوز نسبة المهاجرات 45 في المائة من المهاجرين، مقابل 49 في المائة للهجرة النسائية على مستوى العالم. كما لا تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة المحلية 40 في المائة على الرغم من التحصيل العلمي المتقدِّم الذي حققته المرأة في المنطقة العربية في الوقت الحالي. ويلاحظ أيضاً أن نمط الهجرة النسائية معظمها من الأيدي العاملة الأقل مهارة، وخاصة في الأردن والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر[41] (انظر الجدول 8).

الجدول 8- توزيع المهاجرين في بلدان الإرسال من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2000

النوع / البلد	ذكور	إناث
الجزائر	52.2	47.8
مصر	57.7	42.3
الأردن	61.3	38.7
لبنان	55.0	45.0
ليبيا	52.0	48
المغرب	56.3	43.7
الجمهورية العربية السورية	54.9	45.1
تونس	55.4	44.6
اليمن	63.7	36.3

(40) Jean-Christophe Dumont, op. cit., pp. 7-8.

(41) Ibid., op. cit., p. 10-12.

المصدر: Jean-Christophe Dumont, op. cit., p. 10.

ويلاحظ أيضاً أن ضمن بلدان الإرسال العربية بلدانا مرسلة ومستقبلة في آن، ولا سيما الأردن ولبنان. وهذا النمط نشأ نتيجة لبعض الاختلالات في سوق العمل النظامية المحلية. ومع أن الأردن يعانى من ارتفاع نسبة البطالة بين السكان، يستقبل موجات متتالية من المهاجرين، وخاصة من مصر، كما يستقبل أعداداً متزايدة من الأيدي العاملة المهاجرة من شرق آسيا، ولا سيما من بنغلاديش وسري لانكا، وغالبيتها من النساء. وفي المقابل، هاجر العديد من الأردنيين من ذوي المهارات للعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي نظراً إلى ضيق سوق العمل النظامية في الأردن[42].

وفي حين هاجر العديد من اللبنانيين للعمل في الخارج، تفد إليه موجات من الهجرة العمالية سواء من مصر أم شرق آسيا، غالبيتهم من أصحاب المهارات المحدودة الذين يعملون. وتشير التقديرات إلى أن حوالى 000 18 عامل وعاملة من سري لانكا دخلوا لبنان في عام 2004[43].

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن الهجرة من بلدان الإرسال العربية تتسم بعدد من الملامح التي شكلت الإطار العام لاتجاهات وأنماط الهجرة في هذه البلدان. ومن هذه الملامح:

1- تتركز الهجرة في الشرائح الأقل مهارة والأقل تعليماً، وخاصة في تونس والجزائر والمغرب.

2- يتضح انخفاض نسبة النساء إلى مجموع عدد المهاجرين.

3- اتجاه تيار الهجرة إلى البلدان الأوروبية بشكل أساسي، ولا سيما من بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى الأردن ولبنان ومصر، وخاصة بعد أزمة الخليج في التسعينيات.

4- بروز نمط خاص من الهجرة في البلدان العربية، باعتبارها بلداناً مرسلة ومستقبلة في آن، وخاصة الأردن ولبنان.

(42) Department of Economic and Social Affairs, op. cit., p. 6.

(43) Ibid. p. 6.

ثانياً- الهجرة الدولية والتنمية

ألف- التحول الديموغرافي والهجرة

يقصد بالتحول الديموغرافي "الانتقال من حالة ارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة إلى حالة انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة"[44]. ويمر هذا التحول بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: ينخفض فيها معدل وفيات الأطفال والرضع، بينما يستمر معدل الخصوبة مرتفعاً، فيرتفع معدل النمو السكاني وترتفع نسبة الفئات العمرية الصغيرة ويرتفع معدل الإعالة؛

- المرحلة الثانية: ينخفض معدل الخصوبة تدريجياً حتى يبلغ معدل الإحلال (2.11 طفل/امرأة) فينخفض معدل النمو السكاني ويتجه نحو الاستقرار، وتنخفض نسبة الفئات العمرية الصغيرة، وترتفع نسبة السكان في سن العمل، الذين كانوا في الفئات العمرية الصغيرة في المرحلة الأولى، وينخفض معدل الإعالة، وإن كان يعود إلى الارتفاع مرة أخرى عندما ترتفع نسبة كبار السن نتيجة لهذا التحول.

ينعكس انخفاض معدل الخصوبة ومعدل الوفيات مباشرة على نسبة الزيادة الطبيعية للسكان؛ حيث تشير إسقاطات الأمم المتحدة (الاحتمال المعتدل) إلى انخفاض هذه المعدلات بوتيرة أسرع في البلدان التي تقدمت فيها عملية التحول الديموغرافي. ففي البلدان التي لا تزال في مرحلة أولية من انخفاض معدل الخصوبة (اليمن) سيظل معدل الزيادة الطبيعية مستقراً خلال الفترة 2000-2020، ثم ينخفض ببطء ليصل إلى 22 في المائة خلال الفترة 2020-2040، ويبقى أمامه مسافة طويلة لاستقرار الوضع الديموغرافي. ويختلف نمط هذا الانخفاض في البلدان التي تقدمت في مراحل انخفاض معدل الخصوبة (تونس ولبنان)، حيث ينخفض معدل الزيادة الطبيعية تدريجياً ليصل إلى صفر في نهاية النصف الأول من القرن الحادي والعشرين وهي حالة الاستقرار التام للوضع الديموغرافي. وتشير الإسقاطات إلى أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان سينخفض إلى أقل من 1 في المائة خلال الفترة 2020-2025 في معظم البلدان التي تقدمت فيها عملية التحول الديموغرافي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وقطر والمغرب) بينما تتجاوز 2 في المائة في موريتانيا واليمن[45].

ولعل من أهم نتائج التحول الديموغرافي ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15-59) ونسبة المسنين، وانخفاض نسبة الأطفال أقل من 15 سنة. وسيبقى لفئة الشباب حيز هام في جميع البلدان العربية، وستشهد غالبيتها فترة رفاه من الناحية الديموغرافية، حيث ستبقى نسبة السكان في سن العمل مرتفعة حتى عام 2020 أو ما بعده وفقاً لخصوصية كل بلد.

---

(44) هبة أحمد نصار، "التحول الديمجرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق"، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 12 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/6، ص 2.

(45) المرجع السابق، ص 35-44.

وتعدّ النافذة الديموغرافية[46] من المظاهر الإيجابية في عملية التحول الديموغرافي، إذ يمكن استثمارها في تحسين إنتاجية العمل، ووضع برامج تعنى بالتكافل بين الأجيال، كما يمكن الاستفادة منها في تدعيم برامج التأمينات الاجتماعية، لأن عدد السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة في هذه المرحلة يفوق عدد السكان خارجها. ويمكن أن تسمح هذه الفترة من الرفاه الديموغرافي بخلق العديد من الفرص للاستثمار في المنطقة العربية ولاستغلال مواردها الطبيعية والبشرية على النحو الأمثل، من حيث إتاحة التعليم والمعرفة بالتقنيات الحديثة، المشاركة في النشاط الاقتصادي لكل الفئات.

باء- التحول الديموغرافي وضغط الهجرة

يؤثر التحول الديموغرافي على النمو الاقتصادي وعلى تشغيل القوى العاملة من خلال ثلاث قنوات هي:

1- سوق العمل: ويحدد أثرها من خلال نسبة السكان في سن العمل، ومعدل الإسهام في القوى العاملة، وعدد ساعات العمل لكل عامل. ويتوقف الأثر الإيجابي للتحول الديموغرافي في التشغيل على طبيعة سوق العمل وهيكل الإنتاج.

2- الادخار والاستثمار والتشغيل: يحدد الادخار وفقاً للمرحلة العمرية، حيث يرتفع في سن 45 سنة في حين ينخفض بين الأفراد في سن الثلاثين. ويسهم تزايد المدخرات في دعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل. ويتطلب هذا توفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات موجهة نحو الداخل، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون لتحويلات المهاجرين أثر أكبر.

3- التعليم ورأس المال البشرى: يقلل ارتفاع معدل الإعالة من قدرة الأسر على الاستثمار في تعليم أبنائهم، كما إن ازدياد العمر المتوقع عند الولادة يدعم ارتفاع معدلات التعليم، حيث يؤدى ذلك إلى تزايد العوائد من التعليم مدى العمر[47].

تطرح النافذة الديموغرافية عدة قضايا، أهمها إيجاد فرص عمل كافية تسمح بتخفيض معدلات البطالة ومن ثم التوظيف الأكثر فعالية لطاقات الشباب، ومكافحة الفقر، وتحسين إنتاجية العمل بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، فضلاً عن تحسين برامج التأمينات الاجتماعية والصحية، وبرامج رعاية الفئات الخاصة والمسنين مع ترسيخ مبدأ التضامن بين الفئات الاجتماعية والأجيال المختلفة، والاستفادة من الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني. وتختصر ملامح العلاقة بين التحول الديموغرافي والهجرة الدولية في السيناريوهين التاليين:

- السيناريو الأول: الاستفادة من النافذة الديموغرافية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات والارتقاء بنوعية حياة المواطنين ومهاراتهم وخصائصهم التعليمية. وفي هذه الحالة

---

(46) هي فترة زمنية تمر فيها المجتمعات بتحولات ديموغرافية يشهد فيها الهيكل العمري للسكان تغيرات مهمة، إذ تتجاوز نسبة السكان في سن العمل النسب المئوية للفئات العمرية الأخرى. ويمكن تحديد ظهور النافذة الديموغرافية بالفترة الزمنية التي تنخفض فيها نسبة السكان في الفئة العمرية 0-15 سنة إلى دون الـ 30 في المائة، مع بقاء نسبة السكان في الفئة العمرية 65 وما فوق دون الـ 15 في المائة.

(47) المصدر السابق، ص 2-3.

تكون تحويلات المهاجرين واضحة التأثير في زيادة روافد التنمية وتقليل معدلات البطالة؛

- السيناريو الثاني: تفويت الفرصة الديموغرافية، وعندئذ، تزداد ضغوط الهجرة الدولية، حيث تتزايد معدلات البطالة نتيجة لتزايد أعداد السكان في سن العمل، وعدم التمكن من خلق فرص العمل الكافية لهم. ولعل في اتجاه معدلات البطالة إلى الارتفاع في غالبية البلدان العربية، وخاصة بين الشباب، مؤشرات كافية للدلالة على هذه الحالة.

واستناداً إلى ما تقدم، يطرح التساؤل حول مستقبل الهجرة العربية في ضوء تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة الإقليمية والدولية، التي تتزامن مع تحولات ديموغرافية جذرية ستشهدها بلدان المنطقة. فالتزايد السكاني غالبا ما أدى إلى تخفيض حجم الادخارات والاستثمارات نتيجة لارتفاع معدلات الإعالة، وذلك في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي. وقد بلغ هذا المعدل 72 لكل 100 شخص في عام 2000. إلا ان الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة العربية شرعت بالتحول التدريجي نحو مراحل أكثر تقدماً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي ممهدة الطريق لتغيير بنيوي في الهيكل العمري للسكان في المنطقة. فمع الانخفاض التدريجي لمعدلات الخصوبة، ستتغير التركيبة العمرية للسكان، حيث ترتفع أعداد السكان في سن العمل (15-65 سنة) من 70 مليون في عام 1990 إلى حوالى 130 مليون في عام 2010، أي بزيادة صافية قدرها 33 مليون، بينما ستحافظ الفئة العمرية 65 وأكثر على معدل منخفض في مجموع السكان. أما صافي الزيادة للفئة العمرية 15-24 سنة فستصل إلى 17 مليون بين عامي 2000 و2010. ويرى معظم خبراء الاقتصاد أن الاتجاهات الهيكلية للسكان في المنطقة قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخارات والاستثمارات، وذلك نتيجة لتراجع معدلات الإعالة بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة وقد لا تسنح هذه الفرصة إذا لم تستغل هذه الادخارات والاستثمارات في استيعاب الأعداد المتزايدة للسكان في سن العمل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الهجرة الدولية. والاتجاهات الديموغرافية الحالية في بعض البلدان قد تكون ايجابية إذا رافقتها سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة، موجهة إلى الفئات العمرية الشابة، وقد تكون سلبية على التنمية ان لم يستطع متخذي القرار إدخالها في حساباتهم في مرحلة مبكرة واغتنام الفرصة في خلق الظروف المؤاتية والبيئة السياسية الملائمة. وقد تأتي غير مرضية ان لم تراع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاحتياجات الضرورية للفئات العمرية الشابة (15-25 سنة)، وخاصة الحاجة إلى خلق فرص عمل منتجة ذات اجر لائق، والحاجة إلى توفير برامج متكاملة للصحة الإنجابية والى تمكين المرأة والى ضمان المشاركة السياسية لجميع السكان.

يستخلص مما سبق أن تحديد السياسات اللازمة للاستفادة من الفرصة الديموغرافية وتهيئة القوى العاملة لاحتياجات السوق المحلية يرتبط بالتنبؤات والاتجاهات الديموغرافية من جهة، وبالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها المنطقة من جهة أخرى، ويتطلب تحليلاً لعدد من المتغيرات المترابطة التي تشكل سلسلة من التحديات. وإن لم تؤخذ هذه التحديات في الحسبان، فقد تتحول إلى عوامل تؤدي إلى إهدار الموارد البشرية والأيدي العاملة، وذلك نتيجة لسياسات وتشريعات قد تكون غير مؤاتية، وتساهم في مفاقمة الخلل في أسواق العمل. ومن النتائج المتوقعة التي تلوح في الأفق والتي على الحكومات مواجهتها تزايد الطلب على الهجرة والضغط الاجتماعي والسياسي الذي قد ينتج من صعوبة تلبيته، بسبب السياسات والتشريعات التي تنتهجها بلدان الاستقبال والتي تسعى غالبيتها منذ الآن إلى سد أبواب الهجرة وتضييق منافذها[48]. فمن جهة، تبقى فرص تقليص الهجرة والبطالة مرتبطة بمدى تكيف الاقتصادات الوطنية مع

(48) Demographic Transition and Its Implications on Employment and International Migration, UN/POP/MIG-FCM/2005/07.

واقع الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن جهة أخرى تتيح التحولات الديموغرافية فرصة لن تتكرر في القرن الحالي لبناء اقتصاد منتج يخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي يقلص الهجرة ويجعل خيار بقاء الإنسان في بلده متاحا للجميع[49].

جيم- هجرة المرأة في المنطقة العربية

تتسم هجرة المرأة من المنطقة العربية وإليها باختلاف واضح من حيث حجمها وأنماطها وخصائص المهاجرات. ففي عام 1990 فقد بلغت نسبة النساء 50 في المائة من مجموع المهاجرين في العالم، وقدرت هذه النسبة في البلدان المتقدمة بحوالى 46 في المائة، ولم تتجاوز 36 في المائة في المنطقة العربية. ويتضح من الجدول 9 أن في المنطقة العربية تبايناً واضحاً فيما يتعلق بطبيعة هجرة النساء وحجمها واتجاهاتها. فرغم اتجاه سياسات بلدان الاستقبال إلى تقليل حجم الهجرة عموماً، تشير التقديرات إلى أن هجرة النساء ازدادت في بلدان مجلس التعاون الخليجي من مليون مهاجرة في عام 1990 إلى نحو 3.7 مليون مهاجرة في عام 2005.

الجدول 9- عدد المهاجرين حسب الجنس في مناطق مختلفة من العالم

عدد المهاجرين / البلد	عدد المهاجرين (بالمليون) 1990		عدد المهاجرين (بالمليون) 2005		نسبة الإناث	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	1990	2005
العالم	76.0	79.0	94.5	96.1	49.0	49.6
المناطق الأكثر تطوراً	42.8	39.6	60.3	55.1	52.0	52.2
المناطق الأقل تطوراً	33.2	39.4	34.3	41.0	45.7	45.5
المنطقة العربية						
بلدان المغرب العربي	0.3	0.5	0.4	0.6	41.6	41.1
بلدان المشرق العربي	1.7	1.8	2.8	3.0	48.7	48.6
بلدان مجلس التعاون الخليجي	2.6	6.0	3.7	9.1	31.4	29.2
البحرين	0.0	0.1	0.1	0.2	28.5	30.9
الكويت	0.6	0.9	0.5	1.2	39.0	31.0
عمان	0.1	0.4	0.1	0.5	20.9	20.9
قطر	0.1	0.3	0.2	0.5	25.8	25.8
المملكة العربية السعودية	1.4	3.3	1.9	4.4	30.0	30.1
الإمارات العربية المتحدة	0.4	1.0	0.9	2.3	28.5	27.8

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, International Migration in the Arab Region. p. 7.

وتقدر نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة الوافدة بنحو 34 في المائة في عمان، مثلاً، و24 في المائة في الكويت، و19 في المائة في البحرين، و14 في المائة في قطر و13 في المائة في المملكة العربية

(49) United Nations, Plan of Action of International Conference on Population and Development, Cairo 1994.

السعودية[50].

الجدول 10- تقديرات حصة المرأة المهاجرة في القوى العاملة بالمقارنة مع حصة المرأة المواطنة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

البلد	العام	القوى العاملة من السكان (مجموع القوى العاملة بالآلاف)		القوى العاملة الوافدة (بالآلاف)		نسبة الإناث في القوى العاملة	
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	المجموع	الوافدون
البحرين	1981	19	127	7	74	13.2	8.8
	2003	74	256	37	157	22.4	19.0
الكويت	1995	195	551	144	442	26.1	24.5
	2003	361	1.58	257	890	25.4	22.4
عمان	1993	68	637	45	38.7	9.7	10.4
	2001	-	-	183	347	-	34.5
قطر	1986	19	181	16	163	9.3	9.2
	2001	50	273	37	240	15.6	13.2
المملكة العربية السعودية	1974	96	1.621	20	371	5.6	5.1
	2002	901	5.341	436	2.657	14.4	14.1
الإمارات العربية المتحدة	1980	28	532	26	479	5.0	5.2
	2000	252	1.657	-	-	13.2	-

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, International Migration in the Arab Region, op. cit., p. 8.

ويتبين من الجدول 10 ما يلي:

1- ارتفاع نسبة النساء المهاجرات في القوى العاملة في بعض البلدان العربية.
2- انخفاض مشاركة المواطنات من مجموع النساء في القوى العاملة.

وبلدان شرق آسيا هي المصدر الأول للهجرة النسائية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، والأردن ولبنان. وفي عام 2000، كانت معظم المهاجرات إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من إندونيسيا وسري لانكا، كما ارتفعت نسبتهن في الأردن والكويت ولبنان (نظر الجدول 11).

الجدول 11- تقدير عدد المهاجرات من إندونيسيا وسري لانكا إلى البلدان العربية

البلد	العدد (بالآلاف)			النسبة من مجموع الأيدي العاملة		
	1998	2000	2004	1998	2000	2004
من إندونيسيا						
المملكة العربية السعودية	115	93	-	93	90	-
الإمارات العربية المتحدة	11	9	-	98	98	-
من سري لانكا						
المملكة العربية السعودية	-	35	47	-	57	66
الإمارات العربية المتحدة	-	22	17	-	68	53
الكويت	-	28	29	-	84	81
قطر	-	3	5	-	23	17

(50) Department of Economic and Social Affairs, op. cit., pp. 6-7.

البحرين	-	5	3	-	77	75
عمان	-	4	2	-	74	53
لبنان	-	13	17	-	97	98
الأردن	-	7	8	-	95	87

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, op. cit., pp. 9.

وتتركز الهجرة النسائية الوافدة إلى بلدان الاستقبال العربية في الفئات العمالية القليلة المهارات، فنسبة 54 في المائة من المهاجرات لم تحصل على أي تعليم أو أكملت المرحلة الابتدائية. فمجموع المهاجرات إلى المملكة العربية السعودية، مثلاً، يضمّ 66.7 في المائة من الفئة غير المتعلمة أو الحاصلة على تعليم ابتدائي، وقرابة 9.6 في المائة من الفئة الحاصلة على تعليم جامعي، مقابل حوالى 6.4 في المائة من المواطنات السعوديات في المرحلة الابتدائية و51.1 في التعليم الجامعي[51]. وباستثناء الجزائر والجماهيرية العربية الليبية، وصلت هجرة المرأة العربية إلى البلدان الأوروبية إلى 45 في المائة مقابل حوالى 49 في المائة في مختلف أنحاء العالم[52]. وتتباين هجرة المرأة العربية تبايناً واضحاً من حيث بلدان الاستقبال، حيث أوروبا هي المقصد المفضل لدى المهاجرات من بلدان المغرب العربي، في حين تمثل بلدان مجلس التعاون الخليجي المقصد المفضل لدى المهاجرات من بلدان المشرق العربي. ويلاحظ أن هجرة المرأة الأردنية والمصرية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي هي هجرة مؤقتة، في حين أن الهجرة إلى سائر بلدان العالم هي هجرة دائمة[53].

الجدول 12- توزيع المهاجرين العرب (15 سنة وأكثر) رجالاً ونساءً في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2000

الدولة	رجال	نساء	عدد المهاجرين	معدل الهجرة العام (النسبة المئوية)
الجزائر	52.2	47.8	1364674	4.2
البحرين	52.8	47.2	9785	1.4
مصر	57.7	42.3	337405	0.5
العراق	57.0	43.0	348527	1.5
الأردن	61.3	38.7	72296	1.4
الكويت	58.9	41.1	46264	2.0
لبنان	55.0	45.0	353657	7.5
ليبيا	52.2	47.8	69190	1.3
المغرب	56.3	43.7	1604702	5.2
عمان	67.3	32.7	4972	0.2
فلسطين	61.2	38.8	16168	0.5
قطر	60.4	39.6	4850	0.8
المملكة العربية السعودية	60.2	39.8	59473	0.3
الجمهورية العربية السورية	54.9	45.1	143940	0.9

(51) Philippe Fargues, op. cit. p. 13.

(52) Jean-Christophe Dumont, op. cit., p. 10.

(53) Philippe Fargues, Jean-Pirre Cassarino and Abd Elkader Latreche, Mediterreanean Migration: an Overview, Philippe Fargues (ed.), Mediterranean Migration 2005, European University Institut, 2005, p. 11.

تونس	55.1	44.9	443710	4.4
الإمارات العربية المتحدة	61.8	38.2	24030	0.8
اليمن	63.7	36.3	37995	0.2
الإجمالي	55.0	45.0	4941638	2.0

المصدر: Jean-Christophe Dumont, op. cit., p. 10.

ويتضح من الجدول 12 ارتفاع نسبة هجرة المرأة من بلدان المغرب العربي إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويستخلص من اتجاهات الهجرة النسائية في البلدان العربية عدد من الملاحظات أهمها:

1- تنوع اتجاهات الهجرة، حيث تهاجر نساء المغرب العربي ولبنان وبعض بلدان الخليج إلى البلدان الأوروبية، في حين تتجه نساء المشرق العربي إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

2- تفاوت مستوى المهاجرات من مختلف البلدان من حيث الكفاءات العملية والمهارات.

3- تباين الفئات العمرية، فالمهاجرات من مختلف البلدان ينتمين إلى فئات عمرية مختلفة.

دال- الهجرة الدولية وتنمية الموارد البشرية

يتناول هذا الجزء من التقرير موضوع الموارد البشرية، وهو من أهم أبعاد الهجرة الدولية العربية. فجزء كبير من هذه الموارد يتحرك عبر الحدود. ولعل من أهم فئات المهاجرين إثارة للجدل والحوار في الوقت الراهن، فئة الكفاءات المتخصصة، سواء في حقل إنتاج المعرفة والمعلومات والبحث العلمي أم في حقل الاستثمار.

ولعل ما وافق العولمة وما ارتبط بها من إنجازات غير مسبوقة تاريخياً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتضح منه أن رأس المال المعرفي، إنتاجاً وتوظيفاً، يعتبر من أهم الإمكانات التي تتيح إنتاج ميزات تنافسية لاقتصادات البلدان والمناطق، إن ارتبط بسياق مجتمعي واقتصادي وسياسي وثقافي وأيضاً علمي معرفي. وقد أكد المفكرون والباحثون في مجال التنمية أن مصدر إنتاج القيم المضافة هو العقل أو الخبرة البشرية ذات المواصفات والقدرات والمهارات النوعية. ولأن هذه المواصفات نادرة إحصائياً مقارنة بغيرها من عناصر رأس المال البشرى على الصعيد العالمي، وفي البلدان النامية تحديداً، أصبحت من مواضيع الصراع بين مؤسسات الإنتاج الدوليةً والإقليمية والوطنية. وصاحب الفصل في هذا الصراع هو القادر على جذب تلك العناصر النادرة، وتهيئة ظروف مؤاتية لعملها وعيشها، وتنمية قدراتها، وتحقيق ذاتها.

ومع أن سياق العولمة تميز بإزالة الحواجز والحدود الجغرافية والقانونية أمام تدفق السلع والخدمات، بدأ انتقائياً لصالح هجرة العقول، فتزايدت حجماً، وتنوعت تياراتها، وكثرت تداعياتها على بلدان الإرسال والاستقبال. ورغم أهمية هذه الظاهرة، يلاحظ أن التحليلات النظرية والمفاهيمية وأحياناً الافتراضات كانت في معالجتها أكثر من البيانات والمعطيات الواقعية الميدانية.

وتشير بيانات الهجرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المهاجرين من تونس والجزائر والمغرب كان معظمهم من الفئات القليلة المهارة. فحوالى 63 في المائة من مهاجري المغرب هم من الحاصلين على تعليم ثانوي وجامعي، وينطبق الواقع نفسه على تونس والجزائر. أما خصائص المهاجرين من مصر إلى الوجهة المذكورة فتختلف، حيث بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي 50 في المائة ونسبة الحاصلين على التعليم الجامعي 47 في المائة. أما المهاجرون من الجمهورية العربية السورية ولبنان ومن بلدان مجلس التعاون الخليجي فتركزوا في فئة التعليم المتوسط، ومردّ ذلك إلى

رغبة في إتمام الدراسة الجامعية في الخارج.

ويبدو أن الكفاءات العربية المهاجرة أكثرها من الذكور. فقد كانت نسبة الكفاءات النسائية المهاجرة الحاصلة على التعليم الجامعي من الأردن والجماهيرية العربية الليبية ولبنان ومصر أقل من نسبة الذكور بحوالى خمس نقاط مئوية، في حين كانت هجرة النساء المتعلمات من الإمارات العربية المتحدة وقطر أكثر من هجرة الذكور.

أما مجموع الكفاءات العربية الحاصلة على التعليم الجامعي والمهاجرة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فناهز المليون حسب بيانات عام 2000. وهذا العدد يشكل 5.2 في المائة من مجموع الكفاءات التي ولدت خارج بلدان هذه المنظمة البالغ 9 في المائة من مجموع المتحدرين من بلدان أخرى. وحسب هذه البيانات، يتفاوت وجود الكفاءات العربية المهاجرة بين بلد وآخر من بلدان الاستقبال، فقد استقبلت فرنسا 40 في المائة من الكفاءات العربية المهاجرة إلى أوروبا تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23 في المائة، في حين استقبلت كندا 10 في المائة فقط نظراً لتبنيها سياسات للهجرة أكثر انتقائية، واستقبلت استراليا 4 في المائة فقط، وإسبانيا 3.6 في المائة، وإيطاليا 2.6 في المائة[54].

ويتضح من البيانات أن نسبة كبيرة من مجمل حاملي الشهادات الجامعية تهاجر من تونس والجزائر والمغرب إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فنسبة الكفاءات المهاجرة من المغرب تجاوزت 19 في المائة من مجموع الكفاءات، تليها الجزائر بنسبة 15 في المائة، وتونس بنسبة 14 في المائة. وأياً كانت التحفظات على دقّة هذه البيانات، فهي تؤكد أن هذه النسب أعلى من نسبة الكفاءات المهاجرة من مصر التي تسجل 3.6 في المائة وتوصف بارتفاع أعداد كفاءاتها المهاجرة. ولم تصل معدلات هجرة الكفاءات العربية بالإجمال إلى الأرقام التي سجلت في أفريقيا وبلدان الكاريبي. (انظر الشكل 2).

الشكل 2- هجرة الكفاءات من البلدان العربية في العام 2000

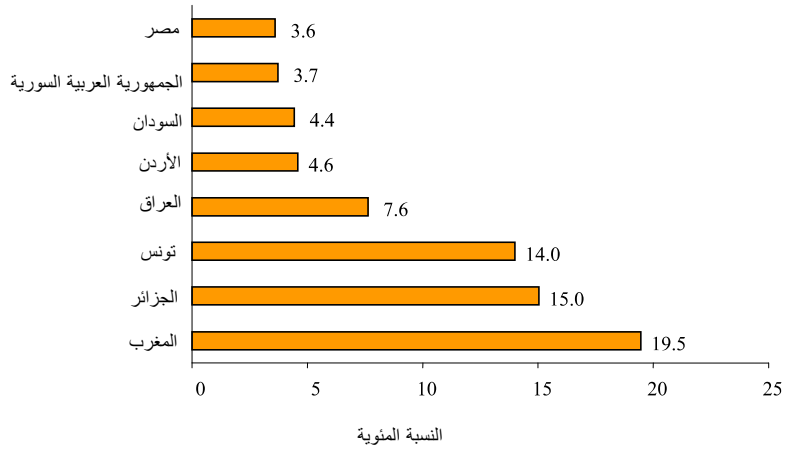

المصدر: OECD database on foreign-born and expatriates. Available online at http://www.oecd.org/dataoecd. Last accessed October 2006.

ولا تزال العوامل الجغرافية عامة، ببعديها الاقتصادي والسياسي، تحافظ على الدور الذي كان لها في

(54) J. Christophe Dumont, op. cit., pp. 13-14.

تاريخ الهجرة. وقد اتخذت هجرة الكفاءات التيارات نفسها التي اتخذتها الأنماط العامة للهجرة من المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال تهاجر غالبية كفاءات بلدان المغرب العربي إلى فرنسا، أما حصة أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية منها فلا تتجاوز 5 في المائة[55].

وإذا كانت بعض الاستنتاجات المستندة إلى مقارنة هجرة الكفاءات من المنطقة العربية مع مناطق أخرى كأفريقيا وبلدان الكاريبى، ذهبت إلى أن هجرة الكفاءات العربية هي الأقل بين مناطق العالم، فتبقى هذه الاستنتاجات بحاجة إلى المزيد من التحليل. ولعل من أهم المؤشرات المفيدة في هذا السياق مقارنة نسبة المهاجرين المتعلمين بنظرائهم من سكان بلدان الإرسال[56].

هاء- خصائص ظاهرة هجرة العقول المعرفية

توضح المعطيات حول هجرة الكفاءات من كل بلد نام أن هذه الكفاءات غالباً ما تكون من الفئة الأكثر تعليماً بين السكان. ومرد ذلك إلى عدة أسباب منها: تحيز بلدان الاستقبال لصالح الأيدي العاملة المتعلمة والماهرة من خلال سياسات تعتمد على الانتقائية من المهاجرين، عدم وجود معوقات وقيود على هجرة المتعلمين، وخاصة فيما يتعلق بتمويل عملية الهجرة أو الإنفاق عليها، ومنهم من يعود للهجرة ثانية بيسر أكثر. ويتباين الأثر الذي تحدثه هجرة المتعلمين بين بلد وآخر من بلدان الإرسال. ففي تركيا، مثلاً، تقارب نسبة المهاجرين المتعلمين النسبة الباقية في المجتمع الأصلي، والتي غالباً ما تكون في حدود 10 في المائة. وفى هذه الحالة لا يكون أثر هذه الهجرة في حالة مصر حيث يشكل المهاجرون المتعلمون 60 في المائة من مجموع المهاجرين المصريين، بينما يشكل المصريون الحاصلون على تعليماً 15 في المائة في بلدهم. أما عندما تكون نسبة التعليم مرتفعة في بلد مثل الهند أو الصين، فيكون الأثر السلبي لهجرة المتعلمين أقل وقعاً[57].

ويعد الهيكل العمري لأصحاب الكفاءات عند الهجرة أحد المؤشرات التي تسهم في تقييم آثارها على كل من بلدان الإرسال والاستقبال، وما إذا كانوا قد عملوا في بلدانهم بعد إنهاء تعليمهم أو هاجروا بعد إنهائه مباشرة. وهذا يظهر مدى الفائدة النسبية التي قدّموها لمجتمعاتهم قبل الهجرة. ومن بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتضح أن معظم المهاجرين من المنطقة العربية إلى بلدان العالم الجديد (أستراليا وكندا ونيوزيلندة والولايات المتحدة الأمريكية) كانوا من ذوي التحصيل العلمي. وقد بلغت نسبة هؤلاء 87 في المائة من الجزائر، و73 في المائة من مصر، و68 في المائة من المغرب الأقصى، وهاجروا جميعاً بعد سن الثانية والعشرين، وكانوا قد أكملوا تعليمهم الجامعي قبل هجرتهم. ومع أن بعضهم حصل على مؤهلات ما بعد التعليم الجامعي في بلدان الاستقبال، يحسبون ضمن الكفاءات المهاجرة. وكان 15 في المائة من المهاجرين إلى هذه البلدان من فئة العمر 18-22 سنة، مما يعني أنهم هاجروا لإتمام دراساتهم الجامعية. وهذا النمط شائع في بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما المهاجرون من بلدان المغرب العربي الثلاثة فتتجه غالبيتهم إلى فرنسا، التي وصل إليها 30 في المائة فقط بعد سن الثانية والعشرين، وحوالى 60 في المائة قبل 18 عاماً، أي في مرحلة الطفولة، وغالباً من أبناء الجيل الأول من المهاجرين. ويرجع هذا

---

(55) Caglar, Ozden, "Brain Drain in Middle East & North Africa: The Patterns under the Surfaces", International Expert Group Meeting, p. 3.

(56) Ibid., p. 11.

(57) Ibid., pp. 11-12.

إلى أن هجرة المغاربة إلى فرنسا ظاهرة تاريخية، أصبحت أكبر حجماً وأكثر تنوعاً مقارنة بمهاجرين عرب آخرين[58].

وتعد الخصائص التفصيلية لمجالات تعليم وتخصص الكفاءات المهاجرة من المؤشرات الدالة على حساسية الظاهرة وأهميتها، سواء في بلدان الإرسال أم في بلدان الاستقبال. فهناك اختصاصات ذات أهمية نسبية أعلى من غيرها، لا سيما إذا كانت نسبتها محدودة بين المتعلمين في بلدان الأصل. فمن الكفاءات المهاجرة من بلدان المغرب العربي، مثلاً، يعمل حوالى 1600 في المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية، وكذلك في الجامعات والمعاهد الفرنسية، كما يوجد حوالى 000 7 طبيب جزائري من أصل 000 10 طبيب أجنبي في فرنسا. وهاجر 70 في المائة من مجموع أساتذة معهد الرياضيات في الجزائر خلال العقد الأخير. وفي بعض التقديرات وصل عدد الجزائريين من ذوي المؤهلات العلمية العالية في الخارج إلى حوالى 000 5 فرد، وتتراوح نسبة المهاجرين سنوياً من المغرب الأقصى من مجموع المتخرجين، وهم من المتفوقين غالباً، من المدرسة المحمدية للمهندسين والمعهد الوطني للبريد والاتصالات، بين 50 و70 في المائة. وقد ازدادت هجرة كفاءات المغرب إلى كندا، فانتقل ترتيبها بين البلدان المرسلة للكفاءات من المرتبة 12 في عام 1994 إلى المرتبة الثامنة في عام 1999. وبلغ مجموع الكفاءات العليا المهاجرة إلى كندا حوالى 223 2 منها 563 1 في المهن المتخصصة: 393 مهندساً في المعلومات، و375 مهندساً وفنياً مختصاً، و14 مجازاً في العلوم التقنية، و120 أستاذاً في علوم الإدارة، و42 في الصحة[59].

ويذهب بعض الباحثين إلى أن حساب الخسائر والأرباح الناتجة من هجرة الكفاءات العربية يرتبط بعدد من المؤشرات المهمة، منها حجم الإنجازات التي حققتها تلك الكفاءات في أسواق عمل بلدان الاستقبال، ودورها في نقل المعرفة إلى بلدان الإرسال، ومساهمتها في تدريب كفاءات جديدة، وتحديث مؤسسات البحث والتطوير، وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة بين بلدان الاستقبال وبلدان الإرسال، حيث تؤدي الصفوة المالية المهاجرة دوراً مهماً. وفي هذا السياق تدل المؤشرات المتاحة، رغم عدم شمولها كل بلدان الاستقبال - على ما يلي:

1- لا يستطيع جميع أصحاب الكفاءات المهاجرة من البلدان العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على تلائم مهاراتهم. فقد تمكن 47 في المائة من المهاجرين من تونس و43 في المائة من مصر من الحصول على مهن تلائم مهاراتهم. وتتشابه النسب في البلدان العربية الأخرى. ويرجع ذلك إلى عوامل منها: بعد المسافة، وارتفاع كلفة السفر مقارنة بكلفة السفر من أمريكا اللاتينية، ووجود شبكات للمهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية تيسر عملية الهجرة، كما هي الحال بالنسبة للمهاجرين من المكسيك وأمريكا الجنوبية، وخصائص رأس المال البشري في بلدان الإرسال، خاصة نوعية التعليم ومعرفة اللغة الإنكليزية[60].

2- يرى البعض أن هجرة أصحاب الكفاءات المهاجرة، وخاصة العاملين في البحث العلمي والتطوير

---

(58) Ibid., pp. 14-15.

(59) م محمد الخشاني، "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاثة: المغرب، الجزائر، وتونس"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 8 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/4، ص 20.

(60) Caglar, Ozden, op. cit., p. 16.

وتكنولوجيا الاتصالات والمعرفة والتعليم والصحة، تحدث أثراً سلبياً على مدخلات التنمية في بلدان المنشأ أو الإرسال، لأن الصحة والتعليم والمعرفة هي من ركائز التنمية. وتتزايد الخسائر عندما تكون تتجاوز نسبة المهاجرين من تلك التخصصات والخبرات ما يسمح به التركيب التعليمي والمهني لبلدان الإرسال.

ويدل تزايد هجرة الكفاءات العربية على الحاجة إلى فكر إنمائي عربي يواكب المتغيرات العالمية، وخاصة المعرفية والمعلوماتية منها. كما يدلّ على خلل في فلسفة التنمية وإدارتها السياسية. فهذه الإدارة لم تستطع أن تخلق فرص عمل حقيقية لتلك الكفاءات تمكنها من تحقيق القيم الإنمائية المضافة، فضلاً عن أنها لم تصل بعد إلى تأسيس قيم للمساءلة والشفافية والحرية، وخاصة الحرية الفكرية التي هي من ركائز الإبداع الفكري والعلمي.

وتؤكد دراسات دولية متنوعة أن هجرة الكفاءات من البلدان النامية تلحق خسائر متعددة الأبعاد بتلك البلدان. وهذه الخسائر تنجم عن إهدار ما أنفق على إعداد تلك الكفاءات، وإضاعة الفرص التي كان يمكن تحقيقها لو أنها استقرت في بلدانها وساهمت في تنميتها، والتكلفة المرتفعة للاستعاضة عن الخبرات المهاجرة بخبرات ماهرة من الخارج عند الحاجة إليها. غير أن هذا التحليل يبقى افتراضياً ونظرياً أكثر مما يرتكز على التجربة، ويطرح سؤالاً مهماً هو: ماذا تفعل البلدان العربية لكفاءاتها التي لم تهاجر؟ تفيد المؤشرات المتاحة أن حال البحث العلمي والترجمة وإنتاج المعرفة في البلدان العربية، يعبر عن نقص بيّن ومقلق في عدد البحوث المنشورة في دوريات أجنبية، وعدد المشاريع والبرامج البحثية القائمة، ونوعية التعليم الجامعي، وعدم توفر البيئة التي يحتاج إليها البحث العلمي لدعم الإبداع والاستدامة. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز حصة الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية 0.02 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتراوح عدد مستخدمي الإنترنت بين 3 لكل ألف فرد في السودان، و313 لكل ألف في الإمارات العربية المتحدة، وأقل من 50 مستخدماً لكل ألف في أحد عشر بلداً عربياً، وبين 50-100 لكل ألف في أربعة بلدان عربية[61].

غير أن بلداناً عربية تمكنت من جنى ثمار هامة من كفاءاتها المهاجرة العالية المهارة. ومن الأمثلة التي يمكن استخلاص دروس منها تجربتا كل من لبنان والمغرب. وتعد تجربة لبنان في الاستفادة من كفاءاتها المهاجرة إلى الخارج لنقل وتطوير المعرفة ودعم مشاريع التنمية، من أهم التجارب العربية، وربما الدولية في هذا السياق، وهي تتميز بتنوع الأنشطة البحثية والمعرفية للكفاءات المهاجرة، ومساهمتها في تطوير الخبرات المحلية، وفي إنجاز مشاريع وبرامج التنمية. ومن أهم الأنشطة الدالة على ذلك[62]:

1- تدعو كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت الأطباء اللبنانيين في الخارج للتدريس فيها والعمل في مستشفاها، وتسعى إلى استمرار التعاون معهم.

2- تعقد جمعية المهندسين اللبنانيين مؤتمراً موسعاً للمهندسين اللبنانيين في الخارج للاستفادة من اهتمامهم بالأنشطة الهندسية في لبنان وفى المنطقة العربية.

3- يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبرات اللبنانية في الخارج للعمل في إطار برنامج نقل المعرفة

---

(61) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002-2003 (الملاحق).

(62) Boutros Labaki, "The Role of Transnational Communities in Fostering Development in Countries of Origin: The Case of Lebanon, in Expert Group Meeting", pp. 9-10.

من خلال المغتربين، كما تم تنفيذ برنامج بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو في التسعينيات بالتعاون مع مركز الدراسات اللبنانية في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. وقد أدى ذلك إلى عودة كفاءات لبنانية متنوعة إلى لبنان.

4- أعلن مجلس الإنماء والإعمار، بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وعند تخطيط وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة التي أعدت لإعمار لبنان، عن حاجته إلى خبرات دولية لدعم هيئته الاستشارية والتنفيذية عبر وسائل النشر المختلفة، فتقدمت مئات الطلبات من لبنانيين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتمكنت حوالى 12 خبرة لبنانية ذات مواصفات عالمية من العمل بنجاح ملحوظ، وكانت النتائج مبهرة من ناحيتي الإنتاجية والكفاءة.

5- تقوم الجامعة الأميركية في بيروت من خلال مكتبها في نيويورك بتبني الإجراء السابق عندما تكون بحاجة إلى أساتذة في تخصص محدد، ويتصل هذا المكتب غالباً بالخبرات اللبنانية لجذبها للعمل في فرع الجامعة في بيروت وفي مراكز البحث التابعة لها.

6- اتخذت المؤسسات والمشاريع العامة كالمصارف والمنشآت الكبرى خطوات مماثلة أفضت إلى تولى خبرات لبنانية في الخارج مواقع قيادية في العديد من المؤسسات والمشاريع.

7- جرى تطوير عدد من المشاريع الصناعية المهمة بالاستعانة بالخبرات اللبنانية في الخارج، ومن الأمثلة على ذلك إنتاج البرمجيات وتصديرها إلى الخارج، وخاصة إلى فرنسا من خلال مشروع أعده أحد الخبراء المتخصص في الحاسب الآلي، بعد عودته من فرنسا.

8- المساهمة الفعالة في تطوير العمل السياسي في لبنان من حيث الفكر والأيديولوجيا والتنظيم. ويتجذر هذا النشاط في حقب ممتدة عبر تاريخ لبنان. وعاد البعض منهم إلى لبنان خلال أربعينيات القرن العشرين، وتمكن حوالى 20 عائداً من الفوز بمقاعد في البرلمان اللبناني في عام 1975[63].

وتعتبر التجربة الفلسطينية رائدة أيضاً في هذا المجال. فبرنامج توكتن (TOKTEN) من البرامج الناجحة في الأراضي الفلسطينية، إذ ساهم في استقدام أكثر من 234 خبيراً فلسطينياً منذ إنشائه حتى مطلع عام 2005[64]. إضافة إليه يعتبر مشروع باليستا[65] (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات) المشروع الأكثر طموحاً لخلق روابط بين فلسطين الشتات والأراضي الفلسطينية. ويهدف هذا المشروع الذي تأسس في منتصف عام 1998 إلى توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية للمهنيين الفلسطينيين في الشتات لصالح التطوير الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين. وتتضمن شبكة باليستا قاعدة بيانات عن علماء ومهندسين ومهنيين فلسطينيين في الشتات. وتعتمد هذه الشبكة على الإنترنت في إجراء حلقات نقاش بين المشتركين لتقديم معرفتهم وخبرتهم العلمية في مواضيع تهم تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

---

(63) Ibid., p. 10.

(64) Sari Hanafi, Reshaping geography: Palestinian community networks in Europe and the new media. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, v 31 (3), p. 581 (18).

(65) PALESTA: Palestinian Scientists and Technologists Abroad.

واو- الاستفادة من العقول العربية المهاجرة

في ظل صعوبة الظروف السياسية والاقتصادية والعلمية الراهنة في المنطقة العربية، لا تخضع هجرة الكفاءات أو عودتهم بدون اختيارها الحر، لمنظور تفعيل حق الهجرة والتنقل وحقوق الإنسان الأخرى فقط، ولكن أيضاً لفقدان الكثير من شروط البيئة الداعمة التي تحول دون ذبول هذه الكفاءات وإحباطها. ومع ذلك هناك هوامش متاحة وأخرى يمكن إتاحتها في سياق التوجه الإنمائي العام ومفاهيم ومبادئ وآليات التعامل مع المهاجرين العرب عموماً، والكفاءات المتخصصة منهم تحديداً. وفى ضوء التجارب العربية التي عرضت أمثلة منها، وبعض التجارب الدولية الأخرى من بلدان أخرى، يتضح أن النموذجين الكوري الجنوبي والكولمبي متميزان، وهما من منطقتين مختلفتين من العالم.

ويقدم النموذج الكوري الجنوبي على تحفيز الكفاءات على العودة شرط توفير الظروف المادية والمعنوية والقانونية المتاحة لها في بلدان الهجرة. أما النموذج الكولمبي فيسعى إلى الاستفادة من الكفاءات المهاجرة وهي مقيمة في بلدان الاستقبال، وذلك بتأسيس شبكات للباحثين في مختلف التخصصات في إطار برنامج نقل المعرفة من خلال المغتربين. وبتقييم محاولات تطبيقه وتوظيفه في الجزائر وفلسطين ولبنان والمغرب، يمكن تحديد المعوقات التي حالت دون فاعلية هذا النموذج، وتطوير شروط نجاحه. فعلى سبيل المثال، تمكنت الجزائر من اتخاذ إجراءات وتدابير للاستفادة من خبراتها المهاجرة، إذ ساهمت في 19 مشروعاً إنمائياً في مجالات الصحة والتعليم والطب النووي. وقدمت حوافز مهمة للكفاءات مثل إعفاء العديد منهم من الخدمة العسكرية، وإتاحة فرص تمثيلهم في البرلمان، كما يسرت تعاون مؤسساتهم في الخارج مع المؤسسات الوطنية في الداخل. واتخذت حكومتا تونس والمغرب إجراءات مماثلة ضمن هذا التوجه منها[66]:

1- دعم جمعيات المهاجرين العرب في الخارج، وهي بالمئات في أوروبا وأمريكا الشمالية، من النواحي الفنية والمادية، لتنظيم التعاون معها في مشاريع التنمية، بما في ذلك نقل المعرفة وتطويرها وإنتاجها.

2- الاهتمام بتدريس مقررات التاريخ واللغة العربية لأبناء المهاجرين، وتنظيم زيارات لهم لبلدانهم أثناء العطل الدراسية.

3- إنشاء قناة فضائية عربية للجاليات المهاجرة.

4- مشاركة الكفاءات المهاجرة في عمليات الانتخاب في أوطانهم، سواء أكان على مستوى المجالس التشريعية (البرلمانات) أم على مستوى البلديات.

5- مشاركة الكفاءات في تطوير خطط التنمية الوطنية والإقليمية ومتابعتها.

6- مشاركة الكفاءات في إعداد خطط للبحث العلمي والتطوير، وتحديث التعليم في المؤسسات الجامعية المختلفة.

7- تحفيز رجال الأعمال المهاجرين، وأصحاب الأعمال العرب المقيمين، على المبادرة بمشاريع

(66) محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

استثمارية فيما بينهم ومع الأجانب، وإزالة العقبات والقيود والمخاوف التي تحول دون مبادرتهم للاستثمار في بلدانهم.

8- تنظيم مشاريع مشتركة مع جمعيات الكفاءات المتخصصة في الخارج لتدريب الباحثين الشباب في البلدان العربية، ودعم وتطوير مؤسساتهم التعليمية والعلمية، وتنظيم انخراط الباحثين والخبرات الشابة في الداخل للتدريب في الخارج للاستفادة من خبرة الكفاءات المهاجرة، ومواقعها الوظيفية في مؤسسات التعليم والبحث العلمي والإنتاج.

ويقترح على مستوى العمل العربي المشترك إعداد مشاريع عربية في البحث والتطوير، ونقل المعرفة وتطويرها وإنتاجها، تساهم فيها الخبرات المهاجرة مع تلك التي لا تزال داخل المنطقة. وينبغي أن تراعي تلك المشاريع الأولويات الإنمائية العربية التي تمهد للتكامل الاقتصادي العربي، وتستفيد من خبرات الكفاءات المهاجرة من التجارب العالمية ذات الصلة، وخاصة تجربتي الاتحاد الأوروبي والنافتا لدول أمريكا الشمالية والمكسيك.

زاي- العمالة العائدة في الإقليم العربي

من أبرز ملامح الهجرة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي أنها هجرة وافدة مؤقتة، ومتقلبة نسبياً، حيث تسافر أفواج وتعود أخرى. غير أن المنطقة العربية شهدت أيضاً عودة مفاجئة للمهاجرين بعد حرب الخليج الثانية، ولأن العمالة الوافدة إلى الخليج كانت توسم بالانتقائية لصالح الأصغر سناً، والأكثر تعليماً، فقد أدت عود الأيدي العاملة إلى عدة آثار متداخلة منها[67]:

1- انخفاض حجم التحويلات من بعض بلدان الاستقبال، خاصة في العراق والكويت.

2- فقدان نسبة لا يستهان بها من الأيدي العاملة العائدة نتيجة لتحركها نحو مهن أخرى غير تلك التي كانت تشغلها قبل السفر.

3- ارتفاع معدل البطالة في صفوف العائدين، وخاصة النساء والفئات الأقل مهارة، لارتفاعها أيضاً في مجتمع الإرسال.

4- إسهام العمالة العائدة في انخفاض أجور العمال غير المهرة وشبه المهرة.

5- حدوث بعض تغيرات ملموسة في أحوال العمالة العائدة، مقارنة بأحوالها قبل الهجرة، خاصة من أدركوا تحسناً في الدخول ومستويات معيشة الأسر، وحقق بعضهم نوعاً من الحراك المهني الأفقي والرأسي، حيث الانتقال من فئة العاطلين إلى فئة العاملين، ومن العمال إلى أصحاب مشاريع صغيرة.

6- صعوبة اندماج أعداد من العائدين في أسواق العمل، وحدوث اختناقات فيها أهمها، زيادة معدلات البطالة وظهور بطالة مقنعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وازدياد الحاجة إلى خدمات الصحة والتعليم

(67) هبة أحمد نصار، الاستجابة للعولمة: الاتجاهات، التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكية السكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ص 24-27.

والسكن.

7- وجود عوائق في اندماج أبناء المهاجرين في التعليم، وذلك لعدم وجود فرص تعليمية لأبناء المهاجرين العائدين مماثلة لتلك المتوفرة في الخارج.

ثالثاً- الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين

الهجرة وتحويلات المهاجرين هما ظاهرتان متلازمتان تتجاوز آثارهما تحسين المزانيات الاقتصادية لتغذية ميزانيات التنمية على المستويات الفردية والوطنية والإقليمية. وتتوقف هذه الآثار على اهتمام الحكومات بتلك التحويلات، إما لزيادة فرص التنمية أو لتقليص سوء استخدام النظام المالي العالمي لتلك التحويلات لأغراض غير قانونية كغسيل الأموال، وتمويل المخدرات والإرهاب. وتعد التحويلات المادية والعينية للمهاجرين من أهم العوامل التي توضح الآثار الملموسة لعائدات الهجرة الدولية، ورغم أي تحفظات على مجالات توظيفها أسرياً أو على مستوى الاقتصاد الكلي. فأي تحفظات لا تكون ذات دلالة إن لم تناقش من خلال السياق المجتمعي لبلدان الإرسال والاستقبال، والأحوال المعيشية للمهاجرين قبل هجرتهم.

والتحويلات هي كل ما يرسله المهاجر في بلد الاستقبال إلى أسرته المعيشية في بلد الإرسال، بعضها ملموس من اليسير حسابه وبعضها غير ملموس وأحياناً غير معروف يصعب إحصاؤه بدقة. ومن أنواع التحويلات:

1- تحويلات نقدية مباشرة ونظامية من بلد الاستقبال.

2- تحويلات غير رسمية يجريها المهاجرون فيما بينهم أو من ينيبونه عنهم.

3- تحويلات عينية سلعية قد تباع أو لا تباع في أسواق بلدان الإرسال.

4- رسوم حكومية متنوعة على المهاجر تتعلق بإجراءات خروجه وعودته، والمعاشات، والتأمينات، والضرائب وما إلى ذلك[68].

ألف- حجم التحويلات الرسمية من المنطقة العربية وإليها

يحول المهاجرون العرب وغير العرب من بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر من 26 مليار دولار سنوياً، مقابل 23 مليار دولار يحولها المهاجرون من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدانهم. وتمثل التحويلات الرسمية وغير الرسمية من البلدان العربية 8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتعد التحويلات الرسمية، ومنها الأموال التي يحملها المهاجرون عند العودة للزيارة، أو يرسلونها مع الأقارب والمعارف، أو يحولونها بالنظم المعتمدة، مصادر أساسية لمعظم المهاجرين في البلدان العربية. وتعد المملكة العربية السعودية ثاني أكبر مصدر لتحويلات المهاجرين على مستوى العالم، ويبلغ متوسط المبلغ الذي يحوله كل وافد 885 8 دولاراً سنوياً.

---

(68) محمد الأمين فارس، "تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار"، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006، ص 3-5.

الجدول 13- تحويلات المهاجرين من بعض البلدان العربية بملايين الدولارات الجارية للفترة 1996-2004

الدولة / الأعوام	الكويت	البحرين	ليبيا	عمان	المملكة العربية السعودية	المجموع
1996	1376.05	559.31	271.52	1370.60	1549.25	19069.9
1997	1374.66	634.84	192.03	1500.70	15014.4	18716.6
1998	1611.13	725.00	207.88	1466.90	14934.1	1895.3
1999	1731.19	856.17	213.02	1438.20	13958.1	18196.7
2000	1734.30	1012.68	454.00	1451.20	15390.1	20042.3
2001	1783.61	1286.92	675.00	1531.90	15119.7	20396.5
2002	1924.89	871.54	684.00	1602.10	15853.6	20936.1
2003	2144.21	1082.18	644.00	1672.30	14783.3	20326.0
2004	2402.44	1119.95	755.00	1826.00	13555.1	19658.5

المصدر: محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 8.

باء- حجم التحويلات الرسمية إلى المنطقة العربية

تلقت البلدان العربية في عام 2004 ما يقارب 21.6 مليار دولار من مهاجريها. واتجهت هذه التحويلات إلى لبنان والمغرب ومصر والأردن والجزائر وتونس والسودان واليمن والجمهورية العربية السورية على الترتيب. ويصل نصيب كل من لبنان والمغرب منها معا إلى 43.5 في المائة من مجموع هذه التحويلات[69]. وإذا اعتبرنا الفترة من 1980 إلى 1984 فترة أساس للقياس، باعتبارها تلي الارتفاع الثاني في أسعار النفط في عام 1979، وتسبق هبوط تلك الأسعار في عام 1986، يمكن استنتاج ما يلي:

1- استمرت تحويلات المهاجرين في النمو في حالة بلدان المغرب العربي، في حين ثبتت عند مستوياتها في حالتي الأردن ومصر.

2- أثرت حرب الخليج الثانية على تيارات الهجرة وحجم التحويلات، غير أن بعض البلدان استطاعت تعويض بعض مما فقدته كما في حالة مصر على سبيل المثال.

3- أفضى النظام المصرفي، وإجراءات الاقتصاد الموجه في كل من الجزائر والجمهورية العربية السورية إلى اتجاه التحويلات إلى قنوات غير رسمية.

4- لا ترتبط التحويلات بحجم الهجرة فقط؛ بل أيضاً بمستوى تعليم المهاجرين، ومهاراتهم في البلدان

(69) المرجع السابق، ص 8.

المستقبلة، وفترة وجودهم فيها.

الجدول 14- متوسط التحويلات السنوية خلال خمس فترات بين عامي 1975 و2004 (مليون دولار)

البلدان / الفترات	الأردن	تونس	الجزائر	المغرب	مصر	الجمهورية العربية السورية	السودان	اليمن
1979-1975	533.8	192.0	418.6	675.8	1207.0	347.0	56.4	1128.0
1984	1053.6	341.8	426.2	939.0	2989.0	487.4	263.0	1524.0
1989	1055.6	430.0	376.5	1492.6	4261.4	408.6	286.2	1131.6
1994	950.4	-	-	1990.4	4758.2	567.0	-	-
1999-1996	1559.9	724.9	-	201.7	3352.3	-	496.7	1182.2
2004-2000	2357.9	1368.9	-	4033.2	2904.3	-	1239.6	1607.3

المصدر: محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الشكل 3- متوسط التحويلات السنوية خلال خمس فترات بين عامي 1975 و2004 (مليون دولار)

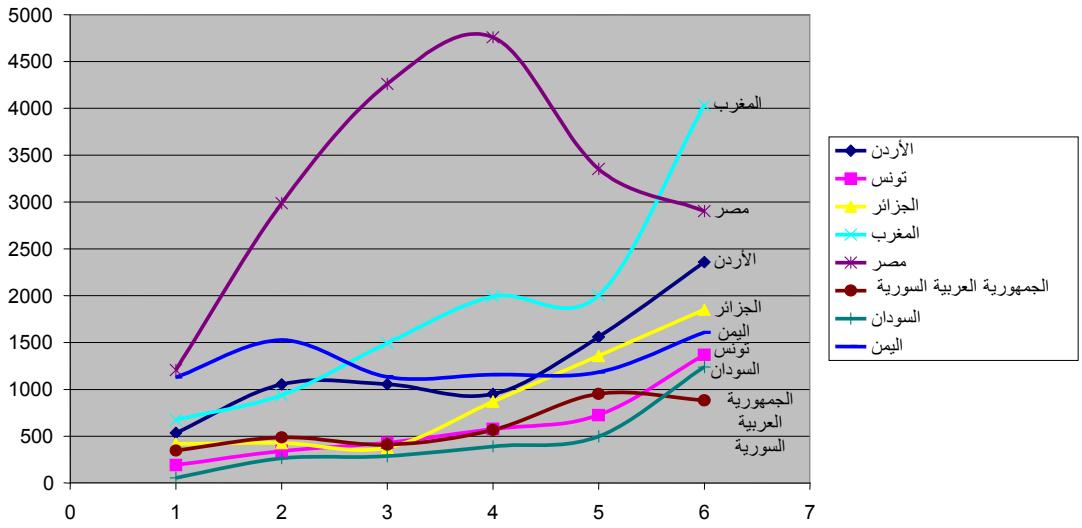

المصدر: محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 27.

جيم- نصيب المهاجر العربي من التحويلات

يبلغ متوسط نصيب المواطن العربي من التحويلات 71.3 دولاراً. ويتفاوت هذا النصيب على صعيد بلدان الإرسال، بين حد أدنى قدره 39.2 دولاراً في الجمهورية العربية السورية وحد أقصى إلى 1430 دولاراً في لبنان، ويبلغ 381.1 دولاراً في الأردن، و146.4 دولاراً في تونس، 139.2 دولاراً في المغرب،

و65.2 دولاراً في اليمن، و46.9 دولاراً في مصر، و42.1 دولاراً في السودان. ومن الواضح أن حجم التحويلات يزداد في بلدان تكثر الهجرة منها، مثل تونس والمغرب[70].

وتتفاوت تحويلات المهاجرين بين بلدان الاستقبال. فقد بلغت تحويلات المصريين لعام 2002 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والإمارات العربية المتحدة حوالى 000 4 دولار سنوياً لكل مهاجر، وتراوحت بين 000 1 و000 2 دولار تحويلات المهاجرين من البحرين وفرنسا وقطر. وأما التحويلات من عمان ولبنان والمملكة العربية السعودية وهولندا فتتراوح بين 500 و000 1 دولار، وتتراوح بين 200 و500 دولار فقط التحويلات من إسبانيا وإيطاليا، لتصل إلى 8.7 دولار من الجماهيرية العربية الليبية وإلى حد أدنى قدره 5.4 دولار فقط في اليونان. ويعبر هذا التباين عن تباين في مستويات مهارة القوى العاملة، وشروط عملها في بلد الاستقبال، إضافة إلى نظم التحويل. فالتحويل من الجماهيرية العربية الليبية يجري غالباً بالطرق غير الرسمية ويفضل المصريون في اليونان أخذ مدخراتهم عند الزيارة السنوية. أما في كندا فترجع قلة التحويلات إلى ضعف هامش الادخار. ويصل المتوسط السنوي لتحويلات المهاجر المصري من البلدان العربية إلى 808 دولارات. أما التحويلات إلى باقي البلدان فيصل متوسطها إلى 683 1 دولاراً. ووفقاً لنتائج دراسة صندوق الاستثمار الأوروبي، يبلغ متوسط التحويلات من فرنسا 348 2 يورو للمهاجر الجزائري، 220 2 يورو للتونسي، و 722 1 يورو للمغربي[71].

تتباين تحويلات المهاجرين العرب وفق خصائصهم وأعمارهم. فالمهاجرون المؤقتون يحولون أكثر من الدائمين، والمهاجرون الأعلى تعليماً ومهارة يحولون أكثر من الأقل تعليمياً ومهارة، والمهاجرون الذين يعملون في أعمال حرة يحولون أكثر من الذين يعملون بأجور ثابتة، والمهاجرون من الجيل الأول يحولون أكثر الأجيال التالية.

دال- تكاليف التحويلات الرسمية ومدى توفر قنواتها

تختلف تكاليف التحويل حسب الوسيلة، والمبلغ المحول، وقناة التحويل، ومدته، وقوانين العملة في بلد الاستقبال. وقد أسهمت تجربة التحويلات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان أمريكا اللاتينية في تخفيض تكاليف التحويل أكثر من النصف خلال عقد من الزمن. ويعتبر البعض أن حجم التحويلات إلى بلدان شمال أفريقيا سيزيد بنسبة 165 في المائة، إذا تمكنت هذه البلدان من توحيد سعر الصرف وتخفيض تكاليف التحويل. والجدير بالذكر أن تكاليف التحويلات لا تزال مرتفعة في البلدان العربية المتلقية، فهي تتراوح بين 4 في المائة إلى لبنان من ألمانيا عن طريق البنك، و16.9 في المائة إلى الجمهورية العربية السورية عن طريق مركز تحويل النقود.

الجدول 15- مزايا ونواقص مختلف قنوات التحويل

قناة التحويل	المزايا	النواقص
التحويلات المصرفية	السرعة والأمان	الكلفة المرتفعة مثلاً بالنسبة للبنك المغربي للتجارة الخارجية - 1.5 في المائة من القيمة المحولة مع حد أدنى قدره 50 درهماً

(70) Andrea Gallina, "The Impact of International Migration on the Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin", United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut 15-17 May 2006, pp. 7, and 15-18.

(71) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

		- مصاريف الملف: 30 درهماً - مصاريف الإخبار: 10 دراهم - مصاريف التلكس: 35 درهماً - القيمة المضافة: 7 في المائة من المبلغ الإجمالي - المرسل إليه يجب أن يتوفر على حساب بنكي - شبكة البنوك غير منتشرة في المناطق القروية

لجدول 15 (تابع)

قناة التحويل	المزايا	النواقص
الحوالات البريدية	- الكلفة غير مرتفعة - البساطة	- المدة أحياناً جداً طويلة
شركات التحويل	- بساطة - أمان - سرعة فائقة - شبكات جد منتشرة	- كلفة جد عالية - الكلفة تختلف حسب القيمة وبلد الإرسال
الوسطاء	- بساطة - كلفة زهيدة – سرية المعاملة	- المدة غير مضبوطة - خطر الاختلاس

المصدر: محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 8.

هاء- تقدير حجم التحويلات غير الرسمية إلى البلدان العربية

أسهمت عوامل عديدة في زيادة حجم التحويلات غير الرسمية من أهمها إتباع البلدان المستقبلة للتحويلات سياسات نقدية مقيدة لتداول العملة الأجنبية، وفرض أسعار محدّدة، بعضها رسمي ثابت، وبعضها تجاري قليل الحركة، وينتج منهما سعر ثالث يرتبط بالعرض والطلب على النقد الأجنبي، ويصل التفاوت بين الأسعار الثلاثة إلى أربعة أضعاف. كما ساعدت إجراءات الاستيراد دون تحويل عملة، رغم انحسارها في بعض البلدان العربية التي اعتمدت سياسات الانفتاح الاقتصادي، في تقليص التحويلات الرسمية. وكذلك يشجع القرب الجغرافي المهاجرين على إدخال مدخراتهم عند العودة للزيارة. وهذه الطريقة مواتية لذوي التعاقدات وللمهاجرين المؤقتين، وخاصة الذين يعملون في أسواق العمل غير النظامية كما في الأردن، والجماهيرية الليبية ولبنان.

وتتراوح تقديرات التحويلات غير الرسمية إلى البلدان العربية ومنها بين 22.5 في المائة و85 في المائة من مجموع التحويلات. ويصل تقدير نسبة البضائع والسلع المعمرة التي يصطحبها المهاجرون عند العودة إلى 20 في المائة في حالة مصر و10 في المائة في حالة اليمن. وقد صدرت دراسة عن بنك الاستثمار الأوروبي تضمنت تقديرات لنسب التحويلات غير الرسمية في البلدان العربية لعام 2004 كما يلي: 80 في المائة في حالة السودان، و79 في المائة في حالة الجمهورية العربية السورية، و60 في المائة في حالة اليمن، و57 في المائة في حالة الجزائر، و56 في المائة في حالة مصر، و53 في المائة في حالة الأردن، و34 في حالة المغرب، و20 في المائة في حالة تونس، و7 في المائة في حالة لبنان. وعلى أساس هذه التقديرات، يبلغ مجموع التحويلات الرسمية وغير الرسمية التي تستقبلها البلدان العربية 40 مليار دولار، ويصل مجموع التحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى خارجها 50 مليار دولار سنوياً[72].

واو- توظيف التحويلات: التوجهات والمجالات

تتشابه مجالات توظيف التحويلات في البلدان النامية، فهي تستخدم أولاً لتلبية حاجات يومية لأسر

(72) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

المهاجرين ولتحسين مستوى معيشتها، وتغطية الإنفاق على الصحة والتعليم، ولاقتناء السلع المعمرة، وتحسين السكن أو بناء منزل جديد. ويخصص أحياناً جزء من التحويلات لسداد ديون استحقت كان أغلبها بسبب تكاليف الهجرة، وما يتبقى يذهب للادخار في صورة شراء مصوغات ذهبية أو للاستثمار وإيجاد أنشطة مولدة للدخل[73].

وتتوزع استثمارات المهاجرين في تونس، مثلاً، بين القطاع غير النظامي، حيث الاستثمار في مجالات التجارة والنقل والخدمات، والقطاع النظامي حيث توجد مؤسستان لإنعاش الاستثمارات، هما وكالة النهوض بالصناعة، ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، وكلاهما يضم مصالح مختصة بمساعدة المهاجرين المستثمرين. وتتوزع هذه الاستثمارات بين 47.4 في المائة في الزراعة، و46.4 في المائة في الصناعة، و24.6 في المائة في الخدمات. وتعاني هذه الاستثمارات من ضعف الإنجاز ومحدودية القدرة على خلق فرص للعمل[74]. أما تحويلات المهاجرين التونسيين فقد وظفت بين عامي 1987 و2004 في 773 مشروعاً فلاحياً، استُثمر فيها مبلغ 491 47 ديناراً، وأتيحت من خلالها 471 1 فرصة عمل، و423 2 مشروعاً صناعياً، استُثمر فيها مبلغ 134 مليون دينار تونسي وأتيحت من خلالها 513 20 فرصة عمل، وتجاوز نصيب الخدمات والزراعة والصناعة معاً 649 5 مشروعاً باستثمار 140 مليون دينار تونسي، و397 17 فرصة عمل.

أما المهاجر من المغرب الأقصى، فيهتم أولاً باقتناء سيارة، ثم شراء أو بناء منزل كرمز للنجاح الاجتماعي. وتشير نتائج بحث أجراه المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي إلى أن الاستثمارات سواء المنجزة منها في المغرب أم في بلدان الإقامة يأتي في مقدمتها الاستثمار العقاري بنسبة 83.7 في المائة في المغرب مقابل 63 في المائة في مكان الإقامة، ثم التجارة بنسبة 17.4 في المائة في بلد الإقامة مقابل 4.9 في المائة في المغرب، ثم الزراعة بنسبة 7.5 في المائة في المغرب مقابل 7.3 في المائة في بلد الإقامة، ونسبة الاستثمار في الصناعة 1.3 في المائة فقط في المغرب مقابل 3.7 في المائة فقط في بلد الإقامة[75]. ولعل من أهم ما يستنتج من مجالات الاستثمار هو الاتجاه إلى الاستثمار المضمون العائد والسريع في دورانه، كما إن الارتفاع النسبي لحصة الزراعة يرجع إلى حالة الاقتصاد المغربي ككل، وخاصة توجهاته الاستثمارية[76].

ووفقاً للبيانات المتوفرة من نادى المستثمرين المغاربة في الخارج، تعنى استثمارات المهاجرين فقط بالمشاريع الصغيرة والصغرى. وهذا ما تؤيده دراسة مؤسسة الحسن الثاني، حيث خلصت إلى أن 40 في المائة من مشاريع المهاجرين المغاربة لا يتعدى رأسمالها 000 500 درهم، أما المشاريع التي يتعدى رأسمالها خمسة ملايين درهم فلا تمثل سوى 14 في المائة. ألا أن بعض المعطيات تشير إلى تحول ملموس في سلوك المهاجرين الاستثماري في المغرب، حيث توجه بعض المهاجرين إلى الاستثمار في مجالات جديدة، كالبورصة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قطاعات متطورة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---

(73) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

(74) محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 16-18.

(75) المرجع السابق، ص 15-17.

(76) المرجع السابق، ص 18.

الشكل 4- توزيع التحويلات من بلدان الاستقبال لعام 2003 (نسبة مئوية)

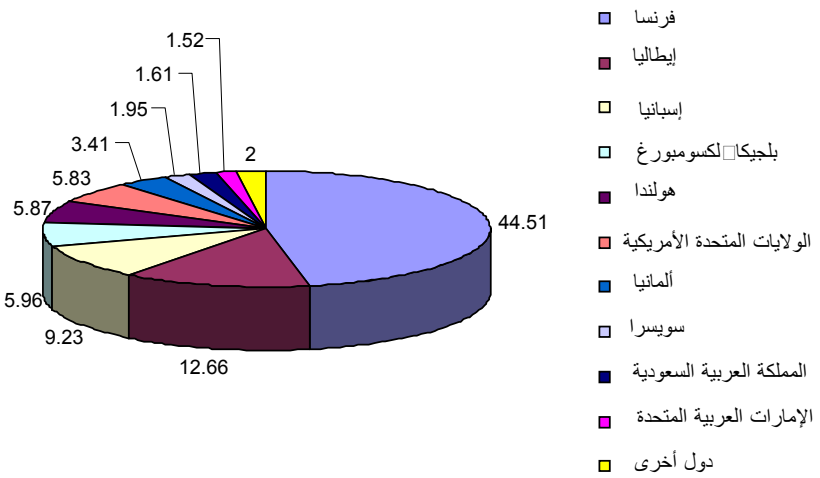

المصدر: محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

وبتقييم أهمية التحويلات على مستويات الاقتصاد الكلي لبلدان المغرب العربي، يلاحظ أنها ساهمت في امتصاص العجز التجاري مع بلدان الاستقبال بنسبة وصلت إلى ثلاثة أرباع العجز التجاري مع فرنسا، وأكثر من الثلثين مع ألمانيا. وتعتبر نسبة التغطية مرتفعة في بعض البلدان، إذ تصل إلى 419 في المائة مع إنكلترا، و352.6 في المائة مع إيطاليا، و350.7 في المائة مع إسبانيا[77]. وتتيح بيانات التحويلات المتوفرة لعام 2001 تقييماً أفضل لأهميتها في اقتصادات بلدان المغرب الثلاثة ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالي والواردات والصادرات. ألا أن هذا التقييم يظل نسبياً لأنه يتناول التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية[78].

الجدول 16- مقارنة تحويلات المهاجرين مع بعض الأنشطة الاقتصادية لعام 2001

البلدان	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات إلى الواردات	نسبة التحويلات إلى الصادرات
المغرب	9.63	29.71	45.83
الجزائر	2.36	11.56	8.99
تونس	4.64	9.74	14.03

المصدر: محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(77) المرجع السابق، ص 15.

(78) المرجع السابق، ص 15.

وفي 2001 كانت التحويلات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، إذ تجاوزت حصتها من الدخل حصة السياحة وتجاوزت مجموع الاستثمارات والقروض، وخاصة الأجنبية في المغرب. وبلغت التحويلات إلى المغرب في عام 2004 37.4 مليون درهم، وأسهمت في تغطية 53.46 في المائة من العجز التجاري. وتجاوزت قيمة هذه التحويلات قيمة الصادرات المغربية من المنتجات الأساسية الأربعة، وهي الملابس الجاهزة بقيمة 18.644 مليون درهم، والملابس الداخلية بقيمة 7.614 مليون درهم، والحامض الفسفوري بقيمة 6.523 مليون درهم، والمنتجات الإلكترونية بقيمة 5.546 مليون درهم[79]. وإزاء هذا الحجم المؤثر للتحويلات بكل مكوناتها الفكرية والجسدية في البلدان الثلاثة، يجد المسؤولون المغاربة أنفسهم أمام تحديين يضعان إشكالية الهجرة في قلب العلاقات الأوروبية المغربية لخلق منطقة للتبادل الحر. ويتمثل هذان التحديان فيما يلي[80]:

1- كيف يمكن إنعاش هذه التحويلات، أو الحفاظ على مستواها رغم اتجاه المهاجرين حالياً إلى الاستقرار الدائم في بلدان المهجر؟

2- كيف تساهم أموال التحويلات في استثمارات لنقل التكنولوجيا والخبرة المكتسبة في بلدان الإقامة، وخاصة في ظل تردد المستثمرين الأجانب في الاستثمار في بعض البلدان العربية؟

وقد بينت دراسة أجريت في عام 2000 في المغرب الأقصى أن زيادة بنسبة 10 في المائة من المهاجرين تقلل من الفقر بنسبة 1.9 في المائة، وتساعد في عدم انحدار نسبة 4 في المائة من السكان (حوالى مليون شخص) دون خط الفقر. وانخفضت نسبة الفقراء من 23 في المائة إلى 19 في المائة في الفترة من 1984 إلى 1999[81]. ولعل 9.8 في المائة من سكان ريف مصر قد تجاوزوا خط الفقر بفضل الهجرة. وتساهم هذه التحويلات بشكل غير مباشر في تخفيف الفقر وتحقيق تقدم في التنمية الاجتماعية، وخاصة في التعليم والصحة. وفى ضوء نتائج بحث أجري بين عامي 1998 و1999، اتضح أن تحويلات المغاربة أدت إلى تخفيض نسبة الفقر من 23.2 في المائة إلى 19 في المائة على المستوى القومي. وفى غياب هذه التحويلات كانت نسبة الفقر سترتفع من 12 في المائة إلى 16.6 في المائة في الحضر، ومن 27.2 في المائة إلى 31 في المائة في الريف، إضافة إلى أن كل أسر المهاجرين أصبحت تمتلك أجهزة كهربائية[82].

أما مساهمة التحويلات الرسمية في تكوين الناتج المحلى الإجمالي، فقد وصلت في حالة لبنان إلى 26.2 في المائة في عام 2004، يليها اليمن 9.9 في المائة، ثم المغرب 8.4 في المائة. وزادت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلى الإجمالي في كل من السودان وتونس بنسبة 4.9 و6.4 في المائة، وبقيت عند

---

(79) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

(80) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(81) Andrea Gallina, "The Impact of International Migration on The Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin", United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut 15-17 May 2006, PP. 7, 15-18.

(82) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 21-22، وأيضاً محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3.4 في المائة في مصر[83].

الجدول 17- نسبة التحويلات الرسمية من الناتج المحلى الإجمالي وإجمالي الصادرات (فوب) وإجمالي الواردات (سيف) في 2000 و2004

البلدان	الناتج المحلى الإجمالي		إجمالي الصادرات (فوب)		إجمالي الواردات (سيف)	
	2000	2004	2000	2004	2000	2004
الأردن	19.6	17.9	87.4	71.4	33.1	25.2
تونس	4.1	4.9	13.6	14.3	9.3	10.8
الجمهورية العربية السورية	-	2.9	-	13.4	-	10.8
مصر	3.3	3.4	40.4	27.2	17.5	16.9
اليمن	13.5	9.9	33.9	27.2	55.4	34.3
المغرب	6.5	8.4	29.5	43.3	18.7	23.9
الجزائر	-	3.6	-	6.1	-	12.0
السودان	4.9	6.4	35.3	37.1	41.1	34.4
لبنان	-	26.2	-	296.0	-	55.1

المصدر: محمد الأمين فارس، "تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار"، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو، 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 8 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/5، ص 16.

وتمثل التحويلات إلى لبنان ثلاثة أضعاف صادراته الإجمالية، وإلى الأردن 71 في المائة من صادراته عام 2004. وأصبحت التحويلات إلى المغرب أهم من تصدير الفوسفات والسياحة[84].

زاي- التحويلات والواردات الإجمالية

وصلت قيمة التحويلات إلى أكثر من نصف قيمة واردات لبنان الإجمالية في عام 2004، وثلث واردات السودان واليمن، وربع واردات الأردن والمغرب، وعشر واردات تونس والجمهورية العربية السورية، وتصل إلى 17 في المائة في مصر بالمقارنة مع عام 2000، غير أن نسبة التحويلات إلى الواردات انخفضت في غالبية البلدان، ولا سيما في الأردن والسودان واليمن[85].

وبمقارنة بيانات التحويلات بالمساعدات الرسمية من الدول العربية للدول العربية المرسلة للأيدي العاملة، يلاحظ أن نسبة التحويلات بين عامي 2000 و2002 بلغت 223 في المائة من المساعدات في مصر، و296 في المائة في اليمن، و355 في المائة في الأردن و527 في المائة في المغرب. وقد تراجعت المساعدات في حالة مصر لتصبح ثلث ما كانت عليه في بداية الفترة، واستمرت ثابتة تقريباً في الأردن، كما تراجعت بمقدار الثلث في المغرب، وازدادت بمقدار النصف في اليمن. وقد يكون لهذا التغيير في

(83) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(84) محمد الأمين فارس، المرجع السابق، ص 16-17.

(85) المرجع السابق، ص 17.

المساعدة ومستواها علاقة بحرب الخليج الأولى وتغير تيارات وحجم المساعدات العربية التي كانت تمنحها الدول العربية في السبعينيات والثمانينيات. فالمعونة الإنمائية العربية الميسرة كصافي سحب خلال الفترة 1970-2004 بلغت أوجها بين عامي 1980-1984 (32.7 مليار دولار)، وانخفضت إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة 1995-1999 (6.8 مليار دولار)، ثم عاودت الارتفاع في بداية الألفية الجديدة لتعود إلى المستويات التي كانت عليها في الفترة 1985-1989. وقد بلغ مجموع المساعدات العربية خلال الفترة 1970-2004 124 مليار دولار، اتجهت 64 في المائة منها إلى البلدان العربية. والحقيقة أن المعونة العربية كانت تتفوق على التحويلات من جميع المصادر حتى عام 1979، لكنها فقدت أهميتها بالنسبة للتحويلات لتستعيد بعضاً من أهميتها في الفترة 2000-2004؛ حيث شكلت المساعدات العربية قرابة 7 في المائة من مجموع التحويلات إلى البلدان العربية من جميع المصادر. إلا أن مساعدات المجموعة الأوروبية في إطار مؤتمر برشلونة كانت أقل شأناً من المساعدات العربية، إذ لم تتجاوز مليار دولار مساعدة ومليار آخر قروض ميسرة من صندوق الاستثمار الأوروبي سنوياً لمجموعة من ثمانية بلدان جنوب البحر المتوسط أي بمعدل تسع دولارات لكل فرد من السكان[86].

الجدول 18- نسبة التحويلات الرسمية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة 1990-2002 (النسب المئوية والمتوسط السنوي للمساعدة بالمليون دولار)

البلد	الفترات		
	1990-1994	1996-1999	2000-2002
مصر			
المتوسط السنوي للمساعدة	3822	1930	1290
نسبة التحويلات إلى المساعدة	124	174	223
الأردن			
المتوسط السنوي للمساعدة	587	453	506
نسبة التحويلات إلى المساعدة	120	344	355
المغرب			
المتوسط السنوي للمساعدة	860	581	525
نسبة التحويلات إلى المساعدة	231	345	527
اليمن			
المتوسط السنوي للمساعدة	288	358	436
نسبة التحويلات إلى المساعدة	-	330	296

المصدر: محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 18.

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعف التحويلات في عام 1995 في البلدان النامية مجتمعه. غير أن وضع البلدان العربية المستقبلة للتحويلات يبدو مختلفاً تماماً، حيث وصلت التحويلات في الأعوام الأخيرة ثلاثة أضعاف الاستثمار الأجنبي في مصر وأقل من ذلك بقليل في تونس، وأربعة أضعاف في المغرب، و23 ضعفاً في اليمن (انظر الجدول 19). واستطاعت بلدان عديدة الاستفادة من جالياتها المستقرة في الخارج بتحسين مناخ استثمار تلك الجاليات في بلدانها. وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن 45 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2004 التي تحققت في الصين تعود

(86) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 18.

لأصول صينية، لكبر حجم الجاليات الصينية ولانتشارها الواسع في 130 بلداً، مما حفز الهند على بحث الموضوع على مستوى صنع القرار، والتخطيط لزيادة استثمارات المغتربين الهنود[87].

(87) المرجع السابق، ص 18-19.

الجدول 19- الاستثمار الأجنبي المباشر: صافي التدفقات خلال الفترة 1990-2002 الجارية ونسبة التحويلات منها (بمليارات الدولارات)

البلدان	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفترات			نسبة التحويلات إلى الاستثمار		
	94-90	99-96	2002-2000	94-90	99-96	2002-2000
مصر	2392	3667.9	3195	199	170	295
تونس	-	1577	2004	-	184	273
الأردن	35.8	844	943	1327	739	580
المغرب	1948	3303	3659	511	242	441
اليمن	1788	725	276	-	-	2329

المصدر: محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

لقد شكك البعض في الدور الإيجابي للتحويلات في تمويل التنمية ودعمها. ويشيرون في هذا السياق إلى الآثار السلبية المترتبة عليها، وخاصة عندما ترتفع نسبتها في الناتج المحلى الإجمالي (الأردن ولبنان والمغرب واليمن)، وإلى دورها الكبير في تمويل الواردات (الأردن والسودان ولبنان اليمن)، وما أحدثته من انتشار نمط استهلاكي أو ترويج استهلاك المخدرات، ورفع قيمة العملة، وتضخم الأجور في البلدان المرسلة. إلا أن الاعتماد على التحويلات أقل خطورة من الاعتماد على مصادر أخرى أجنبية، وأكثر استقراراً منها. وهذه التحويلات لم تحدث أثراً في قطاع إنتاج رئيسي لأنها لا تتجمع في قطاع اقتصادي محدد، أو منطقة جغرافية محددة فهي تتوزع على أسر المهاجرين وأماكنهم جغرافياً واجتماعياً[88].

وذهبت بعض التحليلات إلى أن أثر التحويلات كان سلبياً على القطاع الزراعي في بعض الواحات التي هجرها المزارعون في المغرب، كما كان أثرها سلبياً في اليمن لإهمال السدود، والاستعاضة عن زراعات كثيرة بزراعة القات الأكثر ربحاً. وأسهمت الهجرة من لبنان في تقليل الإنتاج الزراعي وزيادة كلفة جنى المحصول. وترى دراسات أخرى أن للتحويلات أثراً إيجابياً على المجال القروي، حيث أسهمت في تطويره، وخاصة تحديث أساليب الإنتاج الزراعي كما في مصر[89].

وإذا كان البعض قد رأى أن نسبة التحويلات الموجهة إلى الاستثمار المباشر لا تزيد عن 18 في المائة، تجذب استثمارات طويلة الأجل في مجالات مثل الصحة والتعليم ما بين 16 و30 في المائة من التحويلات، وتجذب الاستثمارات في تحسين ظروف السكن وهو مجال الإنفاق المفضل للمهاجرين ما بين 32 و42 في المائة. وعلى الرغم من أن الطابع الاستهلاكي يغلب على هذه التحويلات، فهي تنشط لصناعة البناء، وتعزز الادخار. ويشار إلى أن بعض التحويلات الموجهة لتمويل الاستيراد دون تحويل عمله له جوانبه الإيجابية؛ إذ أن ثلثي الواردات إلى مصر من هذا النمط هي سلع وسيطة ضرورية للإنتاج[90].

وساهمت التحويلات في تطوير النظام المصرفي والمؤسسات المالية نفسها (بنك الإقراض الشعبي

(88) المرجع السابق، ص 19-20.

(89) المرجع السابق، ص 20. وأيضاً محمد الخشاني، ص 22.

(90) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 20. وأيضاً محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

المغربي)، وأسهمت في تفعيل سندات أسواق المال (لبنان). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن البلدان النامية يمكن أن تستخدم التحويلات للحصول على قروض تقدر بتسعة مليارات دولار لدعم سيولة الاقتصاد وإنعاش القطاع المصرفي[91]. ويتضمن الجدول 20 نموذجاً عن ودائع المهاجرين في المغرب.

الجدول 20- الودائع المصرفية للمهاجرين
(بملايين الدراهم)

الأعوام	حسابات الشيك	حسابات جارية	حسابات الادخار	حسابات أخرى دائنة	مجموع الحسابات لأجل	المجموع
كانون الأول/ديسمبر 2000	24.894	240	805	27	26.326	52.292
كانون الأول/ديسمبر 2001	30.577	193	1278	152	33.835	66.035
كانون الأول/ديسمبر 2002	34.131	693	1.692	174	35.683	72.373
كانون الأول/ديسمبر 2003	38067	129	-	-	39829	78025

المصدر: محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، 23 عن بنك المغرب.

واعتبر البعض أن التحويلات توسّع الفوارق في المجتمع. إلا أن دراسات أخرى أشارت إلى أن هذا التأثير مؤقت سرعان ما يزول، إذ يستفيد المحيطون بمتلقي التحويلات ومزاياها. وقد ثبت امتداد نمط استهلاك المدينة إلى الريف في اليونان بنقل التحويلات. وفي البلدان العربية لا يمكن أن تخلق التحويلات طبقات جديدة، لأن الهجرة مؤقتة في أكثر الأحيان، وآثارها على السكان واسعة جداً، فالتحويلات لم تخلق حراكاً طبقياً وإنما حراك مهني أفقي أكثر منه رأسي[92].

ولأن الهجرة انتقائية غالباً، لا تكون فرص هجرة العاطلين عن العمل أفضل من العاملين بل أقل. ولا يظهر هذا الأثر إلا في حالة الهجرة إلى أسواق غير نظامية، ولم يثبت وجود ارتباط بين الهجرة ومعدلات البطالة (الأردن ومصر)، وذلك لأن البطالة في البلدان العربية هيكلية ترتبط بسياسات الدولة والقيود التي تعوق عمل المرأة. كما يصعب القول إن للهجرة أثراً سلبياً على مستويات المهارة في أسواق العمل المحلية (الفلبين)[93]. ولذلك تشكل الهجرة متنفساً لاحتقان سوق العمل، فهي تقلل من عرض سوق العمل، وتخفف أثر البطالة من خلال ما توفره التحويلات من فرص عمل (تونس، المغرب)، وتطال عدداً كبيراً من السكان، وخاصة الشباب الحاصلين على درجات جامعية[94].

ولعل السؤال المركزي المطروح على بلدان الإرسال العربية هو كيف يمكن لها أن تجعل من تحويلات المهاجرين مدخلاً رئيسياً للاستثمار ولتحقيق نمو في الإنتاج يخلق فرص عمل.

وعلى صعيد السياسات، أخفقت السياسات التي فرضت قيوداً على التحويلات أو استقطاع جزء منها للخزانة العامة (فيتنام والفلبين)، وأدت سياسات الشراكة والتنظيم بين الولايات المتحدة والمكسيك من خلال

(91) محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 20-21، وأيضاً محمد الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(92) المرجع السابق، ص 22.

(93) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(94) المرجع السابق، ص 4-5.

الشراكة إلى زيادة تحويلات المزارعين المهاجرين إلى المكسيك. وعلى صعيد المنطقة العربية، تعد الجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر من البلدان التي تحتاج إلى مزيد من التطوير لسياسات توظيف تحويلات المهاجرين. وأسهمت البرامج التي نفذت في السودان من خلال الإعفاءات الجمركية حتى أربعة عشر ألف دولار في تخفيف أزمة الحكومة وتوفير العملة الأجنبية لزيادة الاستثمار أو الادخار. وتعتبر والجزائر والجمهورية العربية السورية من أبرز الأمثلة المحسوسة لدفع التحويلات إلى القنوات غير الرسمية وربما إلى مجالات غير إنتاجية، وتغذية بعض الفئات المستغلة لتزداد ثراء. ولذلك يتطلب جذب تحويلات المهاجرين إلى مناخ تشريعي ومؤسسي آمن[95].

ويضاف إلى ما سبق أن علاقات الحكومات العربية بجالياتها تتوقف على بناء الثقة بين الطرفين لتعظيم التحويلات. فقد تطورت هذه العلاقة من أبوة فاعلة ولكنها خانقة، إلى علاقة أبوة مفروضة، إلى علاقة المستغل الذي لا يرى في الهجرة إلا مصدراً للعملات الأجنبية. ويبدو أن الحكومات لم تعد تحرض على أن يكون ملف الهجرة ضمن سلسلة مصالحها المتبادلة مع البلدان الأخرى المستقبلة لمهاجريها[96].

حاء- دور المصارف والمؤسسات المالية

ليس للمصارف العربية الوطنية دور فاعل في التحويلات. فالتعاون بين المصارف العربية لا يزال محدوداً رغم وجود أوجه تعاون مع مؤسسات مالية في الإمارات العربية المتحدة ومثيلاتها في الهند. ويبدو أن البلدان العربية لا تزال بحاجة إلى دعم التعاون بينها وبين البلدان الأوروبية المستقبلة للمهاجرين. وعلى الحكومات اتخاذ الإجراءات المناسبة لخلق منافسة تسمح بتخفيض تكاليف التحويلات، وتتيح فوائد مجزية للمصارف، وذلك لأن حجم التحويلات بين البلدان العربية يتجاوز ثمانية مليارات دولار، وتبلغ تكاليف تحويلها الحالية 10 في المائة في المتوسط، أي أن هناك 800 مليون دولار تنتظر البنوك العربية في حالة دخولها مجال التحويلات بفعالية. وإن لم تفعل ذلك، فستظل التحويلات الرسمية على حالها، وستكون المكاسب لصالح مراكز التحويل غير العربية[97].

وتؤكد البيانات السابقة أن أهم آثار توظيف التحويلات لصالح أسر المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية تتمثل في:

1- تحسين مستوى معيشة أسرة المهاجر، مادياً وسكنياً وتعليمياً وصحياً.

2- خلق فرص عمل لبعض العاطلين عن العمل في المجتمعات المحلية، وخاصة في صناعات البناء.

3- تطوير أساليب الإنتاج، وخاصة في الزراعة (تونس).

4- تحسين أوضاع بعض الفقراء في المجتمعات المحلية، وحماية البعض الآخر من السقوط دون خطوط

---

(95) المرجع السابق، ص 23.

(96) المرجع السابق، ص 24.

(97) المرجع السابق، ص 25.

الفقر.

طاء- آثار التحويلات على الاقتصاد الكلي للمجتمعات المتلقية

تشير الدراسات إلى أن دعم فعالية الهجرة عموماً وتحويلات المهاجرين خصوصاً في تنمية الاقتصاد الكلى على المستوى الوطني لبلدان الإرسال، يتطلب حزمة من السياسات تساهم فيما يلي:

1- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

2- تمويل بعض مشاريع وبرامج التنمية (تونس والمغرب).

3- المساهمة في زيادة معدلات الناتج المحلى الإجمالي.

4- تحقيق حراك مهني عند بعض العائدين الذين كونوا ثروة وخبرة، وتحولوا إلى أصحاب مشاريع بغض النظر عن حجمها.

5- تخفيف حدة التضخم وارتفاع أجور أصحاب المهارات التي أضحت محدودة في بعض المجتمعات المحلية، نتيجة لهجرة بعض خبراتها.

6- تخفيف حدة البطالة في السوق المحلية، وخاصة بين المتعلمين.

ولرسم سياسات تعزز الدور الإنمائي للهجرة، لا بدّ من فهم ظروف اتخاذ قرار الهجرة، ومعيشة المهاجر في بلدان الاستقبال. والواقع أن معظم التحويلات وظفت في تحسين أحوال أسر المهاجرين في الإسكان والصحة والتعليم، وزيادة دخل الأسرة، وزيادة إنتاجيتها. إلا أن ظروفاً أخرى لا تزال تحول دون التوظيف الجماعي للهجرة في خدمة الاقتصاد الكلي. ولمواجهة هذه الظروف من المهم إيجاد آلية جديدة لربط تطلعات المهاجر ومسارات مشروعه في الهجرة بخطط للتنمية على مستوى الاقتصاد الوطني، والتأكيد على الضمانات التشريعية والمادية للمهاجرين أثناء الهجرة أو بعد عودتهم. وهناك أمثلة عربية في هذا الصدد، مثل مؤسسة الحسن الثاني في المغرب، يمكن الاستفادة من إنجازاتها وإخفاقاتها، إلا أنها بحاجة إلى دعم متكامل وفق ما هو مقترح في الشكلين التاليين.

الشكل 5- نماذج التحويلات وتأثيراتها في التنمية والعمالة

المصدر: Andrea Gallina, "The Impact of International Migration an Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin," United Nation Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, and 15-17 May 2006.

الشكل 6- مسار التحويلات خلال مشروع الهجرة

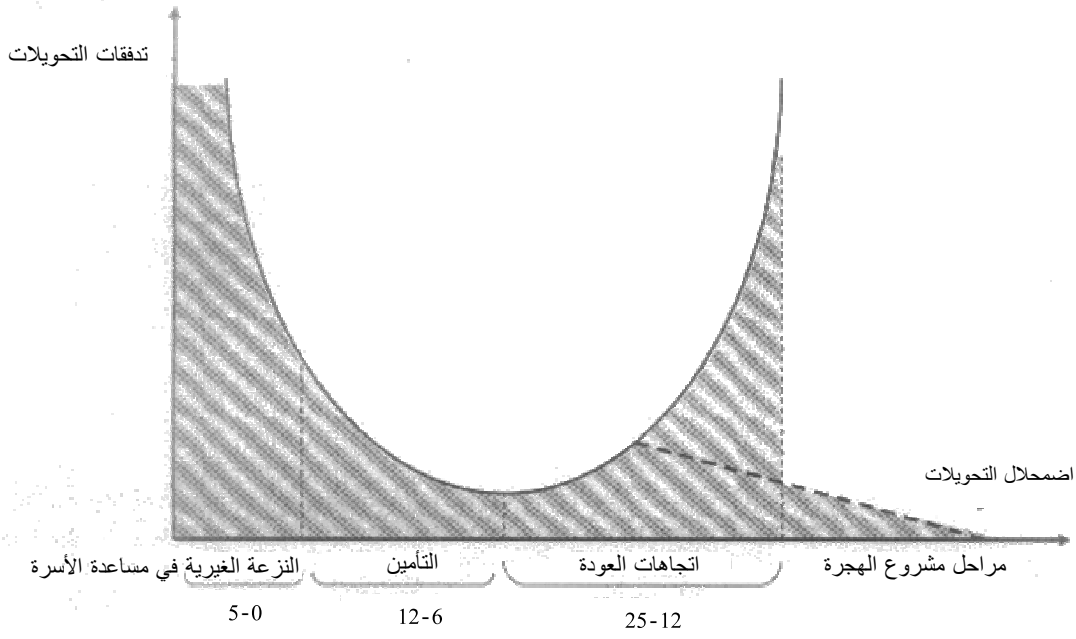

المصدر: Andrea Gallina, "The Impact of International Migration an Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin," United Nation Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, and 15-17 May 2006.

رابعاً- استنتاجات وتوجهات بشأن تطوير سياسات الهجرة في المنطقة العربية

ألف- في الأنماط والتيارات

شهدت المنطقة العربية، خلال ثلاثة عقود ما بين الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي، انقساماً واضحاً بين بلدان مرسلة للأيدي العاملة وأخرى مستقبلة لها. وكان للنفط دور مهم في هذا الانقسام؛ فالبلدان النفطية، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي حازت ثروة نفطية هائلة، وتعاني من نقص في القوى العاملة؛ والبلدان غير النفطية تشهد نقصاً في رأس المال وفائضاً متزايداً في القوى العاملة. وفي طلب البلدان النفطية على الأيدي العاملة، أصبحت المنطقة العربية ثالث منطقة على مستوى العالم من حيث استقبال الأيدي العاملة الوافدة له بعد أمريكا الشمالية وأوروبا.

وبعد هذه العقود، بدأ يطرأ على هذين النمطين من الهجرة بعض التغير الذي تدل عليه بعض المؤشرات. فرغم استمرار الطلب على الأيدي العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، شهد نمط الهجرة إليها تغيرين هامين لهما دلالات إنمائية على مستوى هذه البلدان، وعلى مستوى البلدان العربية غير النفطية التي كانت ترسل أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة إلى تلك البلدان. وقد بدأ التغير الأول بظهور البطالة بين مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة ما يعرف بالبطالة الطوعية أو الاختيارية؛ لأن بعض المهن المتاحة لأبناء تلك البلدان لا تلبي طموحاتهم الإدارية والمالية والاجتماعية والقيمية. وأما التغير الثاني ذا الدلالة من منظور التكامل العربي في أسواق العمل، فهو التناقص الواضح للأيدي العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي مقابل التزايد الواضح في الاعتماد على الأيدي العاملة الآسيوية، فبعد أن كان حوالى ثلثي العمال الوافدين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من البلدان العربية، تحولت النسب إلى العكس لصالح العمالة الآسيوية. أما البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة، فلا تزال تواصل إرسالها للأيدي العاملة، وتكثفت بعض تياراتها السابقة إلى خارج المنطقة العربية، وقد أصبح بعضها بلدان إرسال واستقبال على حد سواء، كالأردن، وبدرجة أقل لبنان، تستقبل آسيويين من سري لانكا تحديداً. وأصبحت بلدان أخرى مرسلة للأيدي العاملة، وخاصة بلدان المغرب العربي، التي هي بلدان عبور، من أفريقيا إلى أوروبا عبر إسبانيا وإيطاليا.

ورغم استمرار تدفق الأيدي العاملة العربية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يلاحظ أن حركة الإرسال والاستقبال تتركز بين بلدان معينة أكثر من غيرها، فتدفق الأيدي العاملة بمستوياتها ومهاراتها المختلفة، يستمر من بلدان المغرب العربي الثلاثة، أي تونس والجزائر والمغرب، إلى بلدان أوروبا، حتى أصبحت فرنسا وإيطاليا الآن أكثر البلدان استقبالاً للأيدي العاملة من المغرب. وتكاد تتركز الهجرة من بلدان عربية معينة؛ في حين يتوزع المهاجرون من بعض البلدان العربية على نطاق أوسع كما حال المهاجرين من لبنان ومصر.

وتختلف خصائص المهاجرين بين بلدان الإرسال والاستقبال. فالمهاجرون من بلدان المغرب العربي الثلاثة هم أقل تعليماً عموماً من المصريين في حين أن المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي تميزوا بصغر السن والتعليم ما قبل الجامعي؛ فهجرتهم غالباً للدراسة واستكمال التعليم، أما المهاجرون من لبنان ومصر فهم أكبر سناً وأكثر تعليماً.

ويتبين من تحليل بيانات تيارات الهجرة الدولية العربية أن فرنسا وكندا بدأتا التركيز على العمالة

ذات الكفاءات والمهارات العالية. وفي ذلك دليل على ارتفاع مستويات تعليم الأجيال المهاجرة الجديدة مقارنة بالأجيال السابقة التي هاجرت منذ عقد من الزمان تقريباً. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على استقبال الكفاءات العربية العالية، وتتزايد تدفقات العرب إلى كندا، خاصة بعد أن وضعت الولايات المتحدة الأمريكية شروطاً صارمة على استقبال أيد عاملة من المنطقة العربية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر الشهيرة.

ويغلب على الهجرة العربية هجرة الذكور، باستثناء حالات من هجرة الإناث إلى أوروبا من بلدان المغرب العربي، أو الهجرة المؤقتة للعمل في الخدمات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة خدمات التعليم ثم الصحة.

باء- هجرة الكفاءات العربية بين الخسائر والأرباح

تتميز ملامح صورة العقول العربية المهاجرة بقدر من التنوع والتداخل، يصعب معه التوصل إلى تعميم بشأنها. وقد تزايدت المهارات المهاجرة عدداً وتنوعاً في العقد الأخير نتيجة للتغيرات المطردة في الطلب عليها في أسواق العمل في البلدان الصناعية، وخاصة على الكفاءات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وعلوم الحاسوب، والصحة، والتعليم، والبحث العلمي، وغيرها من المجالات التي تتطلب مهارات عالية. وتعاني أسواق عمل بلدان الاستقبال من نقص في هذه المهارات نتيجة لآثار التحول الديموغرافي، وانخفاض أعداد السكان في سن العمل، حتى إن البعض وصف بلدان أوروبا، نتيجة لتزايد أعداد المعمرين، بالبلدان ذات الشعر الرمادي. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على أوضاع العقول المهاجرة من المنطقة العربية:

1- تعاني البلدان العربية الفقيرة من هجرة الكفاءات نظراً إلى انخفاض نسبهم من مجموع المستويات التعليمية للمواطنين، أما في البلدان الغنية فتُعدّ هجرة المتعلمين كبيرة نظراً إلى قلة عدد سكانها.

2- إذا كان معظم العرب المهاجرين إلى فرنسا من الذين أتموا التعليم فيها ومنهم من ولدوا هناك، فالحال مختلف بالنسبة إلى المهاجرين العرب إلى بلدان العالم الجديد، أي أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية فهم يهاجرون غالباً بعد إتمام التعليم الجامعي أو لمتابعة التعليم هناك.

ورأى بعض الباحثين أن هجرة الكفاءات من المنطقة العربية ليست كبيرة مقارنة بمناطق أخرى من العالم، مثل آسيا أو أمريكا الجنوبية. ولهجرة تلك الكفاءات آثار إيجابية، فهي بتحويلاتها المالية تدعم اقتصادات بلدانها، وتسهم في نقل المعرفة إليها، فالكفاءات التي لم تهاجر لم تستفد منها بلدانها لعدم وجود البنية الداعمة لأدوارها في المعرفة والتكنولوجيا.

وإذا كان التطور في ظاهرة الهجرة العربية الدولية قد تمخض عن بروز صفوة عربية مهاجرة من نوع جديد في قطاعات اقتصادية هامة، وخاصة في أوروبا، في مجالات المعلومات، والسياحة، والاستيراد، والتصدير، والنقل، وفي بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة كالنسيج والتغذية وأدوات البناء، فهي في سياق الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده بلدان عربية غير قليلة، يمكن أن تكون جسراً، وخاصة بين أوروبا والبلدان العربية المتوسطية يفتح آفاقاً للتعاون والتبادل الاقتصادي في إطار مشروع إنمائي مشترك لبلدان الإرسال والاستقبال. ولا يقل أهمية عن دور هذه الكفاءات تزايد الوعي الإنمائي الرسمي بأهمية الاستفادة

من الخبرات العلمية والأكاديمية والتطبيقية المهاجرة في إعداد وتطوير كفاءات وطنية بديلة، والمشاركة في سياسات الاستثمار والبحث العلمي. وقد قدم لبنان ومصر وبلدان المغرب أمثلة قابلة للتطوير واستخلاص الدروس يمكن بمقتضاها زيادة الفائدة العلمية والعملية للكفاءات. والدليل على ذلك وجود أكثر من وزارة معنية بشؤون المهاجرين أو المغتربين، كما في المغرب منذ عام 1990، وفي الجزائر عام 1996، وفي الجمهورية العربية السورية ومصر.

وقد اكتشفت البلدان العربية المرسلة للكفاءات إلى الخارج أخيراً أهمية تلك الكفاءات، باعتبارها مصدراً من مصادر الثروة التي يمكن توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

جيم- انتقال القوى العاملة العربية بين البعد التاريخي والتطورات المعاصرة

من اليسير استخلاص أن تيارات الهجرة، سواء أكانت إلى داخل المنطقة العربية أم إلى خارجها، قد اشتملت في أوضاعها خلال الثلث الأخير من القرن العشرين على الجغرافيا السياسية، والصلات الثقافية، حيث هجرة المغاربة العرب إلى أوروبا، والمصريين والعراقيين إلى المملكة المتحدة. غير أن اتجاهات العولمة وانعكاساتها على المهارات والخبرات المطلوبة في أسواق العمل المعولمة أدت إلى تنويع تلك التيارات، فتواصل بعضها واتصل البعض الآخر ببلدان العالم الجديد. وقد تراكمت الظروف البنيوية الداخلية نتيجة لفلسفة التنمية ونمط الإنتاج وأهدافه وأساليبه، فجعلت البلدان العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، تعاني من ضغط هجروي متواصل نتج من عدم قدرة أسواق العمل المحلية على استيعاب الأيدي العاملة، وخاصة من غير ذوي التحصيل العلمي والكفاءات النادرة من الشباب، فأضحت الهجرة إلى خارج المنطقة العربية أملاً وفرصة لتحقيق الأهداف الشخصية والأسرية.

دال- الهجرة العربية الدولية ومعنى التحويلات الخارجية

كانت تحويلات المهاجرين العرب إلى بلدانهم من أهم الإيجابيات الظاهرة للهجرة بصرف النظر عن مجالات وعمق توظيفها في الاستثمار والإنتاج أو الخدمات. وكان من أبرز آثار هذه التحويلات:

1- تمويل العجز في الموازين التجارية للبلدان العربية. فقد بلغت تحويلات المهاجرين العرب في عام 2004، مثلاً، 21.6 مليار دولار مقابل تحويلات من المنطقة العربية وصلت إلى 26 مليار دولار. وكان نصيب لبنان والمغرب الأقصى 43 في المائة من هذه التحويلات، وتتوزع النسبة المتبقية بين الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن. وباعتبار الفترة من 1980 إلى 1984 فترة أساس لقياس التغير في التحويلات، يلاحظ أنها تضاعفت في حالة الأردن، ووصلت إلى أربعة أضعاف في تونس والسودان والمغرب، غير أنها حافظت على حجمها تقريباً في مصر واليمن.

2- من الدلائل على الأهمية النسبية للتحويلات الواردة إلى المنطقة العربية أنها تجاوزت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة، والتي شكلت 7 في المائة فقط من مجموع التحويلات إلى البلدان العربية، كما تجاوزت تلك التحويلات مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية.

3- أسهمت تحويلات المهاجرين العرب في تحسين الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية لأسرهم وتوفير فرص العمل في المشاريع الخدمية والإنتاجية الصغيرة، وحالت دون وقوع عدد من الأسر تحت

خطوط الفقر. وأوضح بحث حول مستوى معيشة الأسر المغربية أجرى في الفترة 1998-1999، أن تحويلات المهاجرين أسهمت في خفض نسبة الفقر من 23.2 في المائة إلى 19 في المائة على المستوى الوطني، ولو لم تكن هذه التحويلات موجودة، لكان من المتوقع أن يتزايد معدل الفقر في الوسط الحضري في المغرب من 12 في المائة إلى 16.6 في المائة وفي الوسط الريفي من 27.2 في المائة إلى 31 في المائة. ويعني ذلك أن حوالى 000 200 أسرة يصل مجموع أفرادها إلى مليون ومائتي ألف عضو كانت ستعاني من الفقر[98].

4- كان للهجرة تأثير إيجابي في الأوضاع المعيشية للمهاجرين وأسرهم في الريف، ففي دراسة ميدانية حول المهاجرين العائدين إلى مصر، تبين أن 9.8 في المائة من سكان ريف مصر قد تجاوزوا حالة الفقر بفضل الهجرة. وتساهم التحويلات مساهمة غير مباشرة في تخفيف الفقر، وتحقيق تقدم في التنمية الاجتماعية، وخاصة في التعليم والصحة[99].

وإذا كانت الهجرة إلى الخارج قد خففت من وطأة البطالة، وخفضت الضغوط على فرص العمل المحدودة نسبياً على المستوى الوطني، فقد أفضت إلى نوع من الحراك المهني لبعض المهاجرين العائدين. وتحول البعض إلى أصحاب أعمال يديرون مشاريعهم بأنفسهم في مجالات البيع والتجارة والمشاريع الحرفية بعد أن كانوا عمالاً قبل الهجرة. وأسس بعض أساتذة الجامعات مشاريع تعليمية خاصة، كما أفضى غياب الزوج المهاجر، وخاصة من الأوساط الريفية والمناطق الشعبية، إلى إتاحة فرص لتغيير أدوار الزوجة، واتساع مشاركتها خارج أسرتها.

ومع أن بعض الكفاءات المهاجرة لم تعمل في بلدان الاستقبال في مجالات عملها الأصلية أو مجالات مماثلةً لها، وأن بعض المتعلمين التحق بالخدمات الشخصية وأعمال البيع في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ نقل بعض العائدين من المهاجرين معهم خبرات جديدة في العمل، وأدخلوا بتكنولوجيات جديدة لتطوير ما يقومون به من أنشطة في مجالات متعددة كأعمال البناء، وصيانة السيارات، ومعامل التحاليل الطبية وغيرها.

وخلال عقدين من الزمن تقريباً، استفادت حوالى تسعة ملايين أسرة من الهجرة إلى البلدان العربية، إضافة إلى حوالى مليوني أسرة هاجر أحد أفرادها إلى بلدان عربية. وقد تأثر ثلث السكان مباشرة بالهجرة خلال عقدين من الزمن يضاف إليهم آخرون تأثروا بالهجرة وعوائدها تأثراً غير مباشر.

وأي تقييم للحصاد النهائي لآثار الهجرة العربية الدولية، إذا استند إلى تحليلات عامة مجردة، ومعزولة عن سياقها، يفتقد الكثير من المصداقية. فمن المهم أن يندرج تقييم أي ظاهرة في السياق الإنمائي الذي أنتجها في حقبة تاريخية محددة، وأن يرتبط أيضاً بمضامين السياسات المتبعة بشأنها من حيث توجهاتها، وأهدافها، والوسائل، والآليات المطبقة لتحقيق أهدافها. وفى ضوء هذا يمكن رصد ما يلي:

1- تزايد معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المرسلة

---

(98) محمد الخشاني، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(99) نادر فرجاني، "الهجرة إلى النفط"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 198.

للأيدي العاملة ما بين عامي 1975و2002؛ وهي الفترة التي شهدت تنامياً في حجم الهجرة، وتنوعاً في تياراتها، وفي خصائص المهاجرين. فقد بلغ هذا المعدل 2 في المائة في الأردن، و2.0 في المائة في الجزائر و1.6 في المائة في المغرب، و1.1 في المائة في مصر، و0.6 في المائة في تونس، و0.5 في المائة في اليمن، و0.3 في المائة في الجمهورية العربية السورية، غير أن متوسط التغير في سعر المستهلك خلال الفترة نفسها أفضى إلى تآكل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي. وقد بلغ هذا المتوسط 11.9 في المائة في اليمن، و2.8 في المائة في المغرب، و2.8 في المائة في تونس، و2.2 في المائة في الجزائر، و1.8 في المائة في الأردن، و1 في المائة في الجمهورية العربية السورية[100].

2- غذت البطالة فكرة الهجرة. فقد كانت معدلات البطالة مرتفعة في غالبية البلدان المرسلة للأيدي العاملة حيث تراوحت خلال الفترة بين عامي 1999 و2002 بين 9.2 في المائة في مصر، 11 و11.9 في المائة في المغرب، و14.5 في المائة في الأردن، و14.9 في المائة في تونس، و29.8 في المائة في الجزائر[101].

3- تراوحت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل بمعدل دولارين في اليوم ما بين عامي 1995 و2000، بين 6.6 في المائة في تونس، 7.4 في المائة في الأردن، و15.1 في المائة في الجزائر، و43.9 في المائة في مصر، و45.2 في المائة في اليمن.

4- في ضوء مؤشرات الإنجاز التقني وحالة العلم وفق بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اتضح أن البلدان العربية جمعيها مقصرة وأقرب إلى التهميش في حالة الإنجاز التقني، إذ حلت كلها بعد المرتبة 56 في حين تحل كوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة[102].

وفى ضوء هذا وغيره، لم يكن من المتوقع أن يكون حصاد الهجرة الدولية إلى البلدان العربية ومنها أحسن مما هو عليه الآن، والذي يمكن وصف الصافي النهائي له بأنه إيجابي الأثر فردياً وأسرياً وعلى مستوى المجتمعات المحلية، ومحدود الأثر على مستوى الاقتصادات العربية الكلية.

وليس من المتوقع أن يكون الحصاد الإيجابي للهجرة العربية الدولية أفضل مما هو عليه الآن في ضوء الظروف المجتمعية والسياسات الجزئية للهجرة المعتمدة في هذه البلدان. غير أن هذه الهجرة لا تزال تحمل في طياتها إمكانات إنمائية أوفر، سواء في دعم النمو الاقتصادي، أم توطين المعرفة وتطويرها وتوظيفها في التنمية، شرط توفر سياسات أكثر كلية وشمولاً تدمج في السياسات التنموية العامة والقطاعية، مع إدارة علمية للهجرة.

هاء- سياسات الهجرة العربية الدولية: من دروس الماضي إلى آفاق المستقبل

فيما يتعلق سياسات الهجرة الدولية، سواء في البلدان العربية المستقبلة للأيدي العاملة (بلدان مجلس

---

(100) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، الجدول 17 بالملاحق، ص 239.

(101) المصدر السابق، جدول 15، ص 238.

(102) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مصدر سبق ذكره، الجدول 22.

التعاون الخليجي) أم المرسلة لها، يلاحظ ما يلي:

1- معظم البلدان العربية راضية عن أوضاع الهجرة إليها.
2- معظم سياسات الهجرة الدولية العربية تفتقر إلى المقومات العلمية لصياغتها. فلا يزال هناك تحد هام يتمثل في نقص البيانات المعنية بالهجرة وتجزئتها وآنيتها، وبعد أن أجريت بعض البحوث والمسوح الوطنية في الثمانينات على المستوى الوطني والإقليمي، انحسر هذا الاهتمام في العقد الأخير. ولهذا اعتمد الباحثون وصانعو السياسات على بيانات متفرقة لا تسمح بمقارنات دقيقة، وأعد معظمها بلدان الاستقبال غير العربية.

3- يبدو، ولو على سبيل الافتراض العلمي، أن البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة لا تزال منشغلة بتحويلات المهاجرين أكثر من أي شأن آخر من شؤون الهجرة، كما هي الحال في بعض بلدان المغرب العربي والأردن ومصر.

الشكل 7- سياسات الهجرة في المنطقة العربية

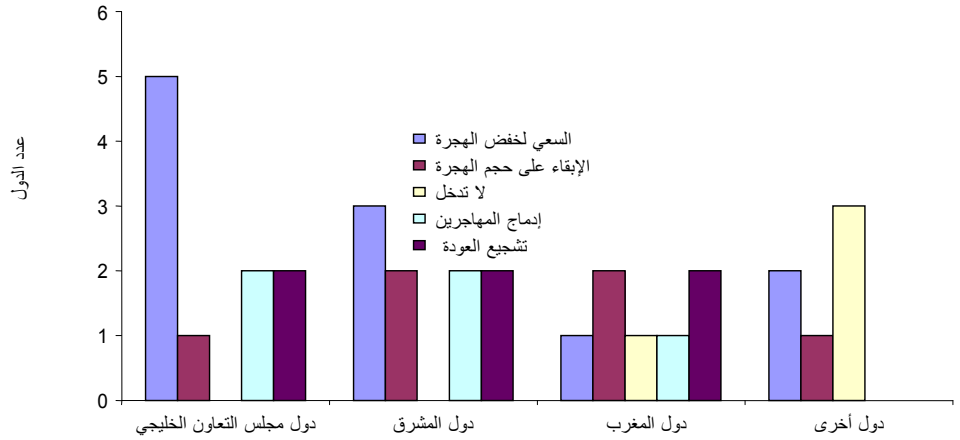

وأهم ما تثيره سياسات الهجرة الدولية في المنطقة من تساؤلات هو ما يتعلق بحقوق الإنسان للفئات المهاجرة. فهي تعانى من التمييز في بلدان الاستقبال على أساس العرق، فضلاً عن عقبات شتى تحول دون اندماجها في مجتمعات الاستقبال، وصعوبة ممارسة موروثها الثقافي. ومما يثير الانتباه في هذا الصدد أن المهاجرين غير النظاميين، يجدون فرص عمل في القطاع غير النظامي في بلدان الاستقبال. ومن الضروري أن تحرص سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي المستقبلة للأيدي العاملة على تفعيل حقوق المهاجر وصيانتها، وخاصة في البلدان التي وقعت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتجمع الدراسات والبحوث المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية على أن ثمة تحديات أساسية تواجه سياسات الهجرة في البلدان العربية منها:

1- نقص البيانات وافتقارها إلى العمق. وهذه البيانات لا تشمل كل معطيات الظاهرة بمختلف أبعادها ومستجداتها وتداعياتها. وبعضها غير قابل للمقارنة الزمنية الدورية، أو المكانية داخل وبين البلدان العربية. ويعزى ذلك إلى ضعف الوعي العلمي بأهمية المسوح والبحوث حول الهجرة، وغياب رؤية نظرية تلتقي عند

حدود مشتركة بين مختلف المهتمين بدراسة الظاهرة وبحثها. فلا يزال الكثير من مفاهيم الهجرة وتعريفاتها الإجرائية، يفتقر إلى الدقة، ويشوبه التباين الذي يصل أحياناً إلى حد التناقض، مما ينتج بيانات تحمل في طياتها فروقاً في التقديرات تصل أحياناً إلى الضعف وأكثر[103]. وكما أن هناك خلطاً عند تحديد الكفاءات المهاجرة بين مستوى التعليم ونوع المهنة أو النشاط، وبين المتعلمين في بلدان الأصل والمتعلمين في بلدان الاستقبال، وسرعة دوران الهجرة الوافدة إلى بلدان الخليج العربية لأنها مؤقتة من خلال ما يسمى بالإعارة، ولهذا يلاحظ خلط بين من هاجر وعاد ثم هاجر أكثر من مرة، وبين من استقر في بلدان الاستقبال لفترات أطول وهكذا.

2- المنافسة التي تواجهها العمالة العربية المهاجرة، سواء داخل المنطقة العربية أم خارجها. فقد أوضحت البيانات، أن العامل العربي غير الماهر وشبه الماهر تحديداً يواجه منافسة عاتية من العمالة الآسيوية التي تزايدت خلال عقد ونصف من الزمن في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فأضحت ثلاثة أضعاف العمالة العربية. كما أشارت بعض الشواهد حول الكفاءات العربية المهاجرة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وإلى أوروبا من ناحية أخرى، إلى أن أعداداً ملحوظة منها تجاوزت الثلث في بعض الأحوال، لم تفز بمهن ماهرة كالتي كان يتوقع أن تشغلها. وقد فسر الباحثون هذا بضعف نوعية تعليم بعض تلك الكفاءات، وعدم إلمامها باللغات التي تيسر تفاعلها واندماجها في بلدان الاستقبال[104].

وبدون مشاركة فعّالة ومنظمة بين بلدان الإرسال والاستقبال العربية وبلدان الاستقبال غير العربية، وخاصة المتوسطية-الأوروبية، يصعب إنجاز مسوح وبحوث دقيقة نظرياً ومنهجياً، تنتج بيانات ومعلومات لصياغة سياسات للهجرة الدولية تستند إلى قرائن علمية.

واو- توجهات لتطوير سياسات الهجرة وطنياً وإقليمياً

في ضوء أنماط الهجرة من البلدان العربية وتياراتها، يصعب – نظرياً - اقتراح سياسة واحدة لكل البلدان العربية، فثمة نمطان من البلدان العربية في علاقتها بالهجرة الدولية كما سبقت الإشارة، يسود الأول في دول الاستقبال العربية وهي أساساً دول مجلس التعاون الخليجي. والثاني وهو نمط الإرسال والأكثر تواجداً في بلدان المشرق والمغرب العربيين.

زاي- آفاق تطوير سياسات الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

سبق وذكر في هذا التقرير أن بلدان مجلس التعاون الخليجي صاغت سياسات وقطعت أشواطاً في تنفيذها لتنظيم العمالة الوافدة في اتجاه تقليل حجمها وتقليل الاعتماد عليها، وأيضاً توطين الوظائف بإحلال الأيدي العاملة الوطنية تدريجياً محل الأيدي العاملة الوافدة، عند استيفاء إعادة التأهيل والتدريب والتغيير في نظم التعليم والتعلم. ورغم تحقيق إنجازات في معظم البلدان في هذا الاتجاه، لم تصل بعد إلى الوضع المتوقع والمنشود. كما إن تجربة توطين الوظائف، وتحرير فرص انتقال الأيدي العاملة الوطنية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي لم تحقق النتائج المبتغاة. وقد تبين من التحليل أن ذلك يعزى إلى:

---

(103) Caglar, op. cit., pp. 1-3.

(104) Ibid., p. 6.

1- وجود تشابه اقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي عموماً، وتشابه في ظروف استقبال العمالة الوافدة.

2- وجود عوائق لا تزال تواجه إحلال الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الوافدة تكاد تتشابه مع بعض الاستثناءات بين بلد وآخر. ولذلك يحتاج تطوير سياسات استقبال الأيدي العاملة الوافدة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حزمة أكثر تنوعاً وإحكاماً من السياسات. والواقع أن بلدان مجلس التعاون الخليجي صاغت الكثير منها، لكنها بحاجة إلى ترابط وفق منظومة وطنية إقليمية، ترافقها إعادة النظر في تقسيم العمل بين الوافدين والمواطنين على نحو يجذب المواطنين إلى العمل في بعض الأنشطة التي يقوم بها الوافدون، وخاصة في القطاع الخاص.

3- الحاجة إلى التنسيق بين السياسات القطاعية، واعتماد سياسة إنمائية تعتمد على كثافة رأس المال واختيار التكنولوجيا الملائمة، لتقليص الحاجة إلى قوى العمل الوافدة. والتكنولوجيا المتقدمة تتطلب عدداً أقل من الأيدي العاملة الأكثر مهارة، وهذا ما يمكن أن توفره سياسات التعليم والتدريب إذا ما جرى ربطها بهذا التوجه الإنمائي.

4- الحاجة إلى تطوير برامج لتدريب المواطنين وتأهيلهم لبعض الوظائف الفنية والإدارية التي يقوم بها الوافدون بما لا يؤثر سلباً في سير العمل والإنتاجية.

5- ضرورة استطلاع آراء أصحاب القطاع الخاص بشأن تشغيل المواطنين لديهم، وربط العوائق ببرامج للتدريب والتأهيل، وبالحوافز في ضوء رؤى القطاع الخاص لتحقيق هذا الهدف. وأحرزت بعض الحكومات تقدماً في هذا المجال.

6- التفكير الجدي في مشاريع جماعية للخدمات الشخصية والأسرية، لتخفيض أعداد الأيدي العاملة الوافدة التي تعمل في هذه الخدمات ومن الأمثلة على ذلك: مشاريع رعاية الحدائق الخاصة، والنظافة، ودور الحضانة للأطفال ما قبل المدرسة.

7- التوعية بأهمية بعض الأعمال والسعي إلى تغيير القيم المرتبطة بالتقييم الاجتماعي للبعض منها.

8- الحاجة إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في إعداد وتنفيذ خريطة بالمشاريع الإنتاجية لتوطينها حسب الميزات النسبية لكل بلد، على أن يتم التخطيط والتنفيذ بما يعمق التعاون بين تلك البلدان في الإنتاج وينظم سوق العمل.

9- الحاجة إلى زيادة ضبط وإحكام ومراقبة نظم الكفالة.

10- تحديث القطاع غير النظامي، وإدماجه في القطاع النظامي، ودعمه تكنولوجياً وإدارياً.

11- إعطاء الجنسية لبعض الوافدين وفق معايير تتسق وسياسة الدولة، ومتطلباتها الإنمائية.

12- استثمار مبالغ في البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة وفق ضمانات تشريعية ومالية تحقق الأمان لرؤوس الأموال العربية وعوائدها، سعياً إلى خلق فرص عمل في تلك البلدان.

حاء- آفاق تطوير سياسات البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة

في ضوء التغيرات في ظاهرة الهجرة الدولية على مستوى المنطقة العربية وبلدانها، تتأكد الحاجة الملحة إلى إعادة نظر جذرية في سياسات البلدان العربية المرسلة للأيدي العاملة. وتشمل التوجهات المقترحة مجموعة من السياسات التي تهدف إلى:

1- إعادة نظر جذرية في منظومة التعليم والتدريب لتلبية حاجات أسواق العمل العربية والدولية. ويقترح في هذا الصدد إجراء مسح لاحتياجات القطاعين العام والخاص من الخبرات والمهارات، والاستفادة من التقنيات الجديدة، بما يوفر الجهد والكفاءات ويحقق سرعة الإنجاز.

2- تحقيق التكامل قدر المستطاع بين السياسات الفرعية للهجرة سواء على مستوى إعداد البيانات والمعلومات وتنظيمها وتحقيق الدقة المطلوبة لها، أم على مستويات تنظيم إرسال الأيدي العاملة، وربطها ببلدان الأصل، أم على مستوى إعدادها وتزويدها بقدرة تنافسية في أسواق العمل العربية والدولية، أم على مستوى الاستفادة القصوى من الكفاءات المهاجرة سواء من رجال الأعمال أم من أصحاب الكفاءات المتخصصة.

3- السعي الدؤوب إلى إدماج سياسات الهجرة في السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية، العامة منها والقطاعية. وفيما يلي عدد من التوجهات ذات الأولوية:

(أ) تطوير قواعد البيانات والمعلومات حول مختلف أبعاد الهجرة، مع التركيز على المسوح الدورية الوطنية والبحوث النوعية المعمقة، لتكون مدخلات لمرصد إقليمي لهجرة العمل في البلدان العربية؛

(ب) تطوير تشريعات الهجرة بما يسمح بإحكام إدارتها وضبطها في سياق التنمية الوطنية، وترسيخ مسائل الهجرة مؤسسياً من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة تقوم على التنسيق والشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالهجرة على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى منظمات المهاجرين في بلدان الاستقبال؛

(ج) تطوير برامج لتدريب وتأهيل القوى العاملة العربية وفق أولويات تفي بمتطلبات الأسواق الوطنية، وتوفر شروط التنافسية للعامل العربي في أسواق العمل العربية والدولية؛

(د) تطوير نظم قانونية ومالية تضمن تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية والشرعية، بما يمكن من تعبئتها، ويوسع إمكانات توظيفها في مشاريع وبرامج التنمية الوطنية؛

(•) إعداد بنك للدول حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوثيق ربطها بالمشاريع الوطنية. وإعداد قوائم بالمشاريع ذات الأولوية متضمنة دراسات الجدوى الشاملة لها، وتوزيع تلك المشاريع جغرافياً على مستوى المجتمعات المحلية؛

(و) إعداد سياسة متكاملة للتوظيف الأمثل للكفاءات المهاجرة في المشاريع والبرامج الإنمائية. ويتطلب ذلك تقييماً لتجارب كل من تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والمغرب ولبنان ومصر، وأيضاً تجربة قطر في عقد مؤتمر الكفاءات العربية في آذار/مارس 2006 لاستخلاص دروس يمكن الاستفادة منها على مستوى البلدان العربية.

4- تتدرج التوجهات وفق محاور تتيح تفعيل الدور الإنمائي للكفاءات العربية:

(أ) حصر وتصنيف الكفاءات العربية في الخارج، وخاصة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المعنية في بلدان الاستقبال؛

(ب) تمثيل الكفاءات المهاجرة في إدارات الجامعات ومراكز البحث، لتفعيل مشاركتها في تطوير سياسات وبرامج تلك المؤسسات، وتوسيع مشاركتها الفعلية في إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع البحث والتطوير؛

(ج) إتاحة فرص مساهمة الكفاءات المهاجرة في إعداد الكفاءات الوطنية والإقليمية، وتطوير سياسات التنمية الشاملة والقطاعية ذات الصلة باختصاصات الكفاءات المهاجرة؛

(د) تيسير دخول الكفاءات العربية إلى أوطانها وخروجها منها وإزالة القيود التي تواجهها في هذا الشأن.

ويتطلب تحقيق التوجهات السابق ذكرها الاهتمام ببناء القدرات الوطنية، وصياغة سياسة للهجرة أكثر كفاءة أو تحقيق تكاملها مع القضايا والسياسات ذات الصلة كالتعليم والصحة وأسواق العمل. كما يتطلب تدريب تلك القدرات لتمكينها من فهم التفاعل بين سياسات الهجرة والسياسات القطاعية الأخرى، لأن تأثير تلك السياسات يضمن إحكام سياسات الهجرة وطبيعتها.

طاء- العمل العربي المشترك وتطوير الشراكات الإقليمية

أضحت الأقلمة من أهم استراتيجيات مجابهة التحديات التي تواجه البلدان منفردة. فالأقلمة تعزز الميزات النسبية لتعيد إنتاجها في شكل ميزات تنافسية لاستدامة التنمية. ولذلك حرصت بعض المناطق إلى إقامة شراكات مع مناطق أخرى، بغض النظر عن الجوار الجغرافي، وإن كان مهماً إذا توفر. فالمصالح الكبرى تؤدي إلى تفاعلات حتى بين مناطق متباعدة ومتباينة مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وبعد أن كانت بلدان أوروبا تتفاعل مع بعضها على أساس فردي أو ثنائي أو حتى ثلاثي، عمدت إلى بناء شراكات متنوعة أوروبية، وأورومتوسطية وغيرها.

وتحمل تجربة بلدان المغرب العربي سواء في مجال الاستفادة من خبرات المهاجرين ذوى المهارات والتخصصات العالية في الخارج أم في مجال تحويلات المهاجرين دروساً يمكن الاستفادة منها في دعم مساهمة ظاهرة الهجرة لبرامج التنمية الوطنية في بلدان الإرسال. ومن هذه الدروس:

1- الاستفادة من المهاجرين ذوي الكفاءات في مجالات اقتصادية متنوعة في فتح آفاق جديدة للتعاون

والشراكة بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال الأوروبية، وخاصة في ظل انفتاح الاقتصادات العربية ودمجها في المشروع الأورومتوسطي.

2- الاستفادة من تحويلات المهاجرين في تأهيل الاقتصادات الوطنية للمشاركة بإيجابية وفعالية في المشروع الأورومتوسطي، وخاصة في ظل تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان العربية.

3- الاستفادة من تحويلات المهاجرين من خلال ما يسمى "مقاولي الضفتين" الذي يعتمد على احتفاظ المهاجرين بوضعهم القانوني كمهاجرين مقيمين في بلدان الاستقبال (بطاقة الإقامة، التغطية الصحية، الوضع الجبائي) ويديرون شبكة من المقاولات تتطلب منهم الإقامة والسفر بوتيرة منتظمة بين البلدين.

4- تدعيم الاستفادة من الشباب من الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين والذين يتحملون مسؤولية إدارة فروع بعض الشركات الفرنسية في الخارج بالاعتماد على انتمائهم الثقافي الذي يربط بين إلمامهم بثقافة بلد الإرسال وثقافة بلد الاستقبال.

5- إنشاء منتديات لتوضيح فرص الاستثمار المتاحة لهؤلاء المهاجرين في بلدانهم.

6- دمج المهاجرين في البرامج الإنمائية التي ترسمها بلدان الإرسال، من خلال منح هؤلاء المهاجرين الفرصة لتملك وإدارة العديد من المشاريع التي تجري خصخصتها في ظل اتجاه العديد من البلدان العربية إلى تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الجديدة.

7- الاتجاه إلى سوق العمل الإقليمية، فهي وإن كانت تفتقر إلى الكثير من المقاومات حالياً، تظل هدفاً ممكناً حال توفر الإرادة السياسية وتبلور المصالح الوطنية والتقائها مع المصالح الإقليمية.

المراجع

المراجع العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.

ماير، روبرت، "العمالة الوافدة وأنماط التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية"، مجموعة باحثين، في: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، الطبعة الأولى، 1983.

فارس، محمد الأمين، "تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار"، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو، 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 8 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/5.

الخشاني، محمد، "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاثة: المغرب، الجزائر، وتونس"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 8 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/4.

ديتو، محمد، "إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: مخاطر وفرص"، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت 15-17 أيار/مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 9 أيار/مايو، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/2.

ميثاء سالم الشامسي، "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس مستقبلية"، ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 10 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/3.

نصار، هبة أحمد، "التحول الديمجرافى والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق"، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 12 أيار/مايو 2006، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/6 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاستجابة للعولمة: الاتجاهات والتحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكية السكان، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

المراجع الإنكليزية

Adams Richard H., Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa, United Nation Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Department of Economic and Social Affairs, Beirut, 15-17 May 2006.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Division, International Migration in the Arab Region, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities , Beirut, 15-17 May 2006, p. 2.

Dumont Jean-Christophe, Immigrants from Arab Countries to the OECD: from the Past to the Future, United Nations Expert Group Meeting an International Migration and Development in the Arab Region, Department of Economic and Social Affairs, Beirut, 15-17 May 2006.

Fargues, Philippe, et., al., Mediterrean Migration: an Overview, Mediterranean Migration 2005, European University Institute, 2005.

Fargues, Philippe, International Migration in the Arab Region: Trends and Policies, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, 15-17 May 2006, Department of Economic and Social Affairs and Economic and Social Commission for Western Asia, UN/POP/EGM/2006/09.

Gallina, Andrea, "The Impact of International Migration on the Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin", United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, Department of Economic and Social Affairs 15-17 May, 2006.

Labaki, Boutros, "The Role of Transnational Communities in Fostering Development in Countries of Origin: The Case of Lebanon, United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, Department of Economic and Social Affairs 15-17 May, 2006.

Shah, Nasra M., Restrictive Labour Immigration Policies in the Oil - Rich Gulf: Effectiveness and Implications for Sending Asian Countries, United Nation Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region, Department of Economic and Social Affairs, Beirut 15-17 May, 2006.